اللغة العربية بأسيوط
المجـلة العلميـة

ما اتفق فيه سيبويه وجمهور النحاة

في

ارتشـــاف الضـــرب

جمعاً وتأصيلاً ودراسة

إعداد

الدكتور/ عبد المنعم محمد علي عبد الحافظ حمادي

المدرس بقسم اللغويات بالكلية

(العدد التاسع والعشرون – الجزء الثانى أكتوبر ٢٠١٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ،

فلا يخفى على القارئ الكريم أن كتاب أبي حيان (٧٤٥ هـ) ارتشاف الضرب من لسان العرب من الكتب القيمة المهمة التي لا يستغني عنها دارسو النحو والصرف ؛ إذ أنه جمع أقوال وآراء كثير من النحويين واللغويين المتقدمين والمتأخرين المشارقة والمغاربة ، وبخاصة سيبويه وجمهور النحاة ، حيث جمعها من أدلتها ، واستنبطها من مصادرها ، ونظم عقدها، فضم النظير إلى نظيره ، والشبيه إلى مثيله ، وهو يوازن بين أقوالهم على اختلاف مذاهبهم ، وتنوع مدارسهم ، إذ يحرص على ذكر رأي سيبويه ورأي جمهور النحاة ثم يربط بينهما بالموافقة أو المخالفة .

ولما كان هذا السفر بهذه المكانة الجليلة ، والمنزلة الرفيعة ، أردت بإرادة الله ، وعقدت العزم على خدمة جانب من جوانبه ، ونوع من علمه ، وعلم من أعلامه الذين ارتكز عليهم .

ألا وهي : الأمور التي حكى فيها الإجماع عن سيبويه وجمهور النحاة لما يقتضي تقرير ذلك من قطع النظر في المسألة والخوض فيها ، أو إعادة بحثها والتدقيق في دراستها ، وقد سبقني لمثل العمل بعض الزملاء [1] .

وقصدي من هذه الدراسة ، الاستقراء والتتبع لذلك الإجماع والاتفاق الذي حكاه أبو حيان في كتابه الارتشاف ، وتوثيق ذلك من كتاب سيبويه ، ودعم ذلك من المصادر الأخرى التي تعني بحكاية الإجماع وبيان مذهب النحويين .

---

(١) بحث بعنوان : المسائل التي اتفق فيها سيبويه وجمهور النحاة في شرح الأشموني جمعاً وتوثيقاً ودراسة – د/ محمد طه حسانين – مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط – العدد الثامن والعشرون ، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م .

وقد سميته : " ما اتفق فيه سيبويه وجمهور النحاة في ارتشاف الضرب ــ جمعاً وتأصيلاً ودراسة " ٠

وقد اقتضت خطة البحث أن تأتي في : مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة ٠

ففي المقدمة بينت : أهمية الموضوع وسبب اختياره ، وخطة البحث ومنهجه ٠

أمّا التمهيد فعنوانه : أبو حيان وكتابه ارتشاف الضرب، وفيه مبحثان:

المبحث الأول : دراسة موجزة عن أبي حيان (حياته وآثاره) ٠

المبحث الثاني : أضواء على ارتشاف الضرب ٠

وأمّا الفصل الأول : الآراء النحوية المتفق عليها ، وهي :

١ ــ عامل الجر في مميّز (كم) الاستفهامية المجرورة ٠

٢ ــ إعراب الأسماء الستة ٠

٣ ــ وزن الفعل المشترك بين صرفه ومنعه ٠

٤ ــ أوجه العدل في (فجار) ٠

٥ ــ ياء تفعليل بين الاسمية والحرفية ٠

٦ ــ (ما) المصدرية بين الحرفية والاسمية ٠

٧ ــ وصل (ما) المصدرية بالجملة الاسمية ٠

٨ ــ الخلاف في العامل في (أي) الموصولة ٠

٩ ــ الرافع للمبتدأ والخبر ٠

١٠ ــ إضمار (كان) الناقصة بعد (لدن) ٠

١١ ــ (كأنّ) بين البساطة والتركيب ٠

١٢ ــ وصف اسم الإشارة بالمصدر ٠

١٣ ــ (لبيك) بين التثنية والإفراد ٠

١٤ ــ المصدر الواقع مفعولا لأجله بين التعريف والتنكير ٠

١٥ ــ (ذا) و (ذات) المضافان إلى ظرف زمان بين التصريف في إعرابها وعدمه ٠

١٦ ــ ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه بين السماع والقياس ٠

١٧ ــ عدم اندراج المستثنى في المستثنى منه .

١٨ ــ وقوع المصدر حالاً .

١٩ ــ وقوع (أنْ) الناصبة للمضارع بعد (علم) .

٢٠ــ الفصل بين (أنْ) المصدرية ومعمولها .

٢١ ــ (لن) بين البساطة والتركيب .

٢٢ ــ (لن) لنفي المستقبل .

٢٣ ــ تقديم معمول معمول (لن) عليها .

٢٤ــ (كل) و (بعض) بين التعريف والتنكير .

٢٥ــ موقع (ما) التعجبية من الإعراب ومعناها .

٢٦ ــ (وا) تستعمل في الندبة وغيرها .

٢٧ ــ حكم نصب نعت المنادى المضاف .

٢٨ ــ وصف المنادى المرخم .

٢٩ ــ إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل .

أمّا الفصل الثاني : الآراء الصرفية المتفق عليها ، وهي :

٣٠ ــ إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة .

٣١ ــ قلب الياء المضموم ما قبلها واوا إذا كانت عينا لـــ (فُعْلي) اسماً .

٣٢ ــ إبدال الواو من الياء في نحو (رَيَّا) قياسا .

٣٣ ــ تكسير (حديث) على (أحاديث) .

٣٤ ــ النسب إلى (مُعَلّى) .

٣٥ ــ إدغام اللام في الراء .

٣٦ ــ الوقف على الماضي المتحرك آخره .

٣٧ ــ حركة ما بعد ألف الجمع المتناهي .

٣٨ ــ صيغة الفعل المبني للمجهول بين الأصالة وعدمها .

أمّا الخاتمة : فقد ضمنتها خلاصة البحث ، ونتائجه .

وسلكت في كتابة البحث المنهج التالي :

١ ــ جمعت ما أورده أبو حيان في الارتشاف من إجماع واتفاق ؛ لأن هذه الألفاظ كثيراً ما تستعمل ويراد بها معنى واحد .

٢ ــ نقلت نص أبي حيان الذي يتضمن اتفاق سيبويه وجمهور النحويين ثم أقدم ما يقرره ويوضحه .

٣ ــ قمت بدراسة النص ، وذلك بالرجوع إلى المصادر الأخرى ، خاصة المهتمة بإجماع والنحويين واتفاقهم .

٤ ــ وثقت ذلك من كتاب سيبويه والكتب التي اهتمت بشروح كلامه وشواهده وتفسيره .

٥ ــ ختمت كل مسألة بذكر الراجح فيها .

٦ ــ رتبت مسائل البحث حسب ورودها في كتاب (الارتشاف) .

٧ ــ ألحقت بنهاية البحث ثبتاً بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها ، ثم الفهرس العام للموضوعات .

وأخيراً أسأل الله العظيم أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يكون ذخراً لي يوم الدين ، وأن يغفر لي ولوالديّ ولجميع المسلمين ،

وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

الباحث

التمهيد

المبحث الأول

دراسة موجزة عن أبي حيان (حياته وآثاره)

اسمه ونسبه :

هو : محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، أثير الدين أبو حيان النِفْزي ، الأندلسي الانتماء ، الجياني الأصل ، والغرناطي المولد والمنشأ ، المصري الدار ، المالكي ، الظاهري ، الشافعي [٢] .

كنيته بأبي حيان :

أما كنية الشيخ بأبي حيان فترجع إلى والده : حيان ، وقيل لولده ولهذا غلبت عليه هذه الكنية ولازمته ، على أن الشيخ لم ينفرد بها ، فهناك أبو حيان التوحيدي (٤١٠ هـ) الأديب [٣] .

مولده ونشأته :

ولد ــ على الأصح ــ في أواخر شوال سنة (٦٥٤) هـ في مَطْخشارِش بغرناطة ، ونشأ بها ، وبها تلقى علومه الأولى على شيوخ عصره .

وقد قام (أبو حيان) بمصر حتى توفى ، وتلقى من علمائها ، وتولى تدريس التفسير بالقبة المنصورية ، ثم الإقراء بالجامع الأقمر أحد جوامع العصر الفاطمي [٤] .

---

(٢) ينظر : طبقات الشافعية ٦ / ٣١ ، وبغية الوعاة ١ / ٢٨١ ، وأبو حيان النحوي ص ٣١ .

(٣) ينظر : معجم المؤلفين ٧ / ٢٠٥ ، ومقدمة التذييل : ٤ / ٧ .

(٤) ينظر : طبقات ابن قاضي شهبة ١ / ١٥٣ ، والبغية ١ / ٢٨٠ ، وطبقات المفسرين ٢ / ٢٨٦ ، والوافي بالوفيات : ٥ / ٢٨١ .

شيوخه :

أما شيوخه ، فكانوا نحو أربعمائة وخمسين شيخاً ، وأكثر من ألف مجيز[٥] .

ولكن بعض هؤلاء الشيوخ قد اشتهر وذاع صيته من بين هؤلاء :

١ ــ أبو الحسن الأبّذي ت (٦٥٩) هـ .

٢ ــ ابن الضائع (٦٨٠) هـ .

٣ ــ أبو الحسن بن أبي الربيع (٦٨٨) هـ .

٤ ــ أبو جعفر اللّبْلي (٦٩١) هـ .

٥ ــ بهاء الدين بن النحاس (٦٩٨) هـ .

٦ ــ أبو جعفر بن الزبير الثقفي (٧٠٨) هـ .

تلامذته :

من أشهر تلامذته : [٦] .

١ ــ تاج الدين بن مكتوم (٧٤٩) هـ .

٢ ــ المرادي (٧٤٩) هـ .

٣ ــ تقي الدين السبكي (٧٥٥) هـ .

٤ ــ ابن هشام الأنصاري (٧٦١) هـ .

٥ ــ صلاح الدين الصفدي (٧٦٤) هـ .

---

(٥) ينظر : طبقات المفسرين للداودي ٢ / ٢٨٧ ، ونفح الطيب ٢ / ٥٥٠ ، ٥٥١ ، والبغية ١ / ٤٢٤

(٦) ينظر : طبقات ابن قاضي شهبة ١ / ١٥٤ ، ١٥٧ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٦ / ٣٢ ، وغاية النهاية لابن الجزري ٢ / ٢٨٥ ، وأبو حيان النحوي ص ٥٠١ ، ٥٧٧ .

٦ ــ ابن عقيل (٧٦٩) هـ .

مؤلفاته :

كان لابدّ لثقافة أبي حيان الواسعة أن تؤتي أكلها ، وتنتج التصاريف الكثيرة المتنوعة ، فقد خلف وراءه ثراء عريضاً من المؤلفات في شتى العلوم والفنون ، حتى وصلت إلى أنها خمسة وستون كتاباً [٧] .

منها على سبيل المثال :

١ ــ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، وطبع أكثر من مرة .

٢ ــ التجريد لأحكام سيبويه .

٣ ــ التذكرة في العربية ، وهي عدة أجزاء ، طبع منها جزء واحد .

٤ ــ التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، طبع منه عدة أجزاء .

٥ ــ غاية الإحسان في علم اللسان .

٦ ــ اللمحة البدرية في علم العربية .

٧ ــ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، طبع في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٧ م ، وهو رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة .

٨ ــ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان .

٩ ــ الإعلام بأركان الإسلام .

١٠ ــ البحر المحيط واختصره في النهر المادّ ، كما اختصر التذييل في الارتشاف .

١١ ــ الأفعال في لسان الترك .

١٢ ــ الأثير في قراءة ابن كثير .

---

(٧) ينظر : نفح الطيب ٢ / ٥٥٢ ، وفوات الوفيات ٤ / ٧٨ ، والبغية : ٢٨٢ .

١٣ ــ تحفة التدس [٨] في نحاة الأندلس .

١٤ ــ الأبيات الوافية في علم القافية .

١٥ ــ نكت الآمال .

وغير ذلك من الكتب التي ألفها ، ولم يبق لنا منها إلا ما يقرب من العشرة ، وضاع معظمها ، والتي لو قدّر لها البقاء لأثرت المكتبة العربية، ونحمد الله على ما بقي منها [٩] .

أخلاقه وصفاته وثناء العلماء عليه [١٠] :

كان ــ رحمه الله ــ حسن النغمة ، مليح الوجه ، ظاهر اللون مشرباً بحمرة ، كبير اللحية ، مسترسل الشعر، فصيح العبارة ، شيخاً فاضلاً ، كثير الإنبساط ، بعيداً عن الانقباض ، جيد الكلام ، حسن اللقاء ، جميل المؤانسة ، فيه خشوع ، يبكي إذا سمع القرآن الكريم ، صدوقاً ، سالم العقيدة من البدع ، قال الصفدي عنه : " لم أره إلا يسمع أو يشتغل ، أو يكتب ، ولم أره على غير ذلك " [١١] .

مذهبه النحوي [١٢] :

كان أبو حيان بصري المذهب ، وإن كان لا يتعبد به ، حيث إنه كان كثير الموافقة للبصريين ؛ لأنهم في رأيه أكثر النحاة تمسكاً بالحق ودفاعاً عن أدلة النحو ومقاييسه وأصوله ... فإن أبا حيان جرى على نهجهم، وسار على سنتهم من أجل هذا الغرض ، كما أنه ــ رحمه الله ــ لا يتحرج حينذاك من مخالفتهم ، فتراه يصرح بقوله : وليس العلم محصوراً ولا

---

(٨) التدس : الفطن واللبيب الذكي . اللسان (ن د س) .

(٩) ينظر : دائرة المعارف الإسلامية ١ / ٣٣٣ ، والمدرسة النحوية في مصر والشام ٢٩٥ ــ ٣٠٢ .

(١٠) ينظر : المدرسة النحوية ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، والوافي بالوفيات ٥ / ٢٦٨ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٤٦ ، ونفح الطيب ٩ / ٣٥٠ ــ ٣٥١ .

(١١) الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٦٧ ، ونفح الطيب : ٩ / ٣٤٩ ، والبغية : ١ / ٢٨٢ .

(١٢) ينظر : دراسة المسائل النحوية والصرفية (رسالة دكتوراه) ص ٢٠ ، وشرح اللمحة البدرية في علم العربية ١ / ٦٥ .

مقصوراً على ما نقله البصريون ، فلا تنظر إلى قولهم : إن هذا لا يجوز [١٣] ، ويودّ أن يظهر رأيه ولو كان فيه مخالفة لهم .

وفاته [١٤] :

توفي ــ رحمه الله ــ بعد أن ترك تراثاً جماً في النحو والقراءات وغير ذلك ، بمنزله خارج باب البحر في يوم السبت بعد عصر الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٤٥ هـ ودفن في الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر وصُلّى عليه بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر .

---

(١٣) ينظر : نفح الطيب ٢ / ٥٣٨ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٤٧ ، والدرر الكامنة : ٥ / ٧٦ ، وفوات الوفيات ٤ / ٧٢ .

(١٤) ينظر : البغية : ١ / ٢٨٣ : ٢٨٥ ، نفح الطيب : ٢ / ٥٣٨ ، الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٨١ .

المبحث الثاني

أضواء على ارتشاف الضرب من لسان العرب

أولاً : تحليل لاسم الكتاب

إذا أمعنا النظر في كلمة " ارتشاف " وجدناها مصدراً قياسياً ، من " ارتشف " وبالرجوع إلى كتب اللغة للكشف عن معنى هذا الفعل وجدت معناه : " مَصَّ " قال ابن منظور في اللسان : " .. والرشف : المص ، وترشفه وارتشفه : مصه " [١٥] .

وفي القاموس المحيط : ".. ورشفه يرشفه ، كنصره ، وضربه ، وسمعه ، رشفاً : مصه كارتشفه وترشفه وأرشفه ورشفه والإناء : استقصى الشرب حتى لم يدع فيه شيئاً .. [١٦] أ هـ ".

أما كلمة : " الضرب ـ بالتحريك ـ فمعناها في كتب اللغة : العسل الأبيض الغليظ [١٧] .

وإذا تأملنا في اسم هذا الكتاب باستقصاء وتدبر نجد أنَّ أثير الدين أبا حيان اختار هذا الاسم ليكون بمثابة امتصاص اللغة العربية التي هي مثل العسل الأبيض من لسان العرب ، سواء بالسماع وهو سيد الأدلة ، أو بالقياس .

فأبو حيان على هذا يكون قد شبه اللغة العربية بالعسل الأبيض ، وشبه سماعها عن العرب ، والقياس على المسموع منها بالامتصاص .

ثانياً : الداعي إلى تأليف هذا الكتاب :

---

(١٥) لسان العرب مادة (رش ف) ٣ / ١٦٥١ .

(١٦) القاموس المحيط ٣ / ١٤٤ ، فصل الراء باب الفاء .

(١٧) ينظر : لسان العرب مادة (ض ر ب) ٤ / ٢٥٦٧ ، والقاموس المحيط ١ / ٩٥ ، فصل الضاد باب الباء .

يقول أبو حيان في مقدمة الارتشاف مبيناً سبب تأليفه ومنهجه فيه : " ولمّا كان كتابي المسمى بـ " التذييل والتكميل في شرح التسهيل " [١٨] ، قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب، وفرع بما حفزه تأليف الأصحاب ، رأيت أن أجرد أحكامه عارية إلا في : النادر من الاستدلال والتعليل ، حاوية لسلامة وبيان التمثيل ، إذْ كان الحكم إذا برز في صورة المثال أغنى الناظر عن التطلب والتساؤل ، ونفضت عليه بقية كتبي لأستدرك ما أغفلته من فوائد ، وليكون هذا المجرد مختتماً من ذلك بزوائد ، وقربت ما كان منه قاصياً ، وذللت ما كان عاصياً ، حتى صارت معانيه تدرك بلمح البصر ، ولا تحتاج إلى إعمال فكر ، ولا إلى إكداد نظر ، وحصرته في جملتين : الأولى في أحكام الكلم قبل التركيب ، والثانية في أحكامها حالة التركيب ، وربما انجر بعض من أحكام هذه مع أحكام الأخرى لضرورة التصنيف ، وتناسب التأليف ، وقصدت بذلك ــ يعلم الله ــ تسهيل ما عسر إدراكه على الطلاب ، وتحصيل ما أرجوه من الأجر في ذلك والثواب، ولمّا كمل هذا الكتاب خلوا مبانيه من التشبيج [١٩] ، والتعقيد حلوا معانيه للمفيد والمستفيد سميته (ارتشاف الضرب من لسان العرب) ومِنَ الله أستمد الإعانة وأستعد من إحسانه لصواب المقال والإبانة " [٢٠] .

وهذا الكتاب : ــ وإنْ كان مختصراً للتذييل والتكميل ــ يختلف في منهجه مع الأصل ؛ لأن أبا حيان ــ كما ذكرت قبلاً ــ كان في " التذييل والتكميل " شارحاً لكلام ابن مالك فسار على النظام الذي وضعه دون تقديم أو تأخير ، أما في " ارتشاف الضرب " فقد عَدَّ نفسه مؤلّفاً مستقلاً فأعمل ذهنه وأضاف بعض الأبواب التي تجعله مُكمِّلاً عاقد ما فاته من كتاب " التذييل والتكميل " يقول في أول مقدمته : " وربما أهملوا كثيراً من الأبواب ، وأغفلوا ما فيه الصواب فتآليفهم تحتاج إلى تثقيف،وتصانيفهم مضطرة إلى تصنيف " [٢١] .

لذا غير في منهج الكتاب ــ أعني الارتشاف ــ حيث قسمه ــ كما ذكر في المقدمة

---

(١٨) سجل في رسائل علمية في كلية اللغة العربية بالقاهرة .

(١٩) التشبيج : اضطراب الكلام .

(٢٠) ارتشاف الضرب ١ / ٣ ــ ٤ .

(٢١) ارتشاف الضرب ١ / ٣ .

ـــ قسمين :

القسم الأول : الحديث عن أحوال الكلم قبل التركيب ٠

القسم الثاني : في أحوالها حالة التركيب ٠

بادئاً الحديث بمواد الكلم، والحروف العربية عدداً ومخرجاً وصفة، ولولا أنه ذكر في مقدمته أنه تجريد لأحكام التذييل والتكميل واختصار له لقلنا : إنه مؤلَّف آخر ، يغاير هذا الكتاب ـــ أعني التذييل ـــ نظراً لاختلاف منهجيهما ٠

ومن مظاهر كون هذا الكتاب مختصراً ما يلي :

أولاً : اتحاد المادة العلمية للمسألة الواحدة في الكتابين ، مع الاختلاف في الأسلوب ، حيث يكون عرضها في " التذييل والتكميل " بصورة تفصيلية ، بينما تعرض بإيجاز شديد في " ارتشاف الضرب " ٠

ثانياً : إيراده الخلاف النحوي في الغالب مُركّزاً منظماً بينما يكون في التذييل والتكميل معروضاً بطريقة سَرْدية مطولة ٠

ثالثاً : إحالته كثيراً على التذييل والتكميل في المسائل الخلافية المطولة [٢٢] ٠

([٢٢]) ينظر : اعتراضات أبي حيان على النحاة في ارتشاف الضرب ص ١٧ رسالة دكتوراه ٠

ثالثاً : أسلوب أبي حيان في الارتشاف :

كانت طريقة أبي حيان في البحث وعرض الموضوعات طريقة تحليلية ، تفصيلية أحياناً.

وتميز أسلوبه في كتابه ارتشاف الضرب ، بالسمات التالية :

١ ــ عمد أبو حيان إلى اختيار الألفاظ الجزلة السهلة السليمة دون إغراب ، أو إسفاف ، أو إبهام ، أو غموض .

٢ ــ امتازت عباراته بالقوة والرصانة والوضوح دون ركاكة أو تعقيد.

٣ ــ ابتعد أبو حيان في عرضه للخلافات النحوية والمناقشات الطويلة عن ذكر العلل والخلافات التي لا تفيد الدارس " والتي لا طائل من تحتها ، كالعلل الثواني والثوالث.

٤ ــ تجنب أبو حيان في عرضه لمسائل (ارتشاف الضرب) مصطلحات المناطقة فهو لم يؤلف هذا الكتاب إلا ليسير النحو على دارسه ويذلل صعابه ، ويقرب ما كان منه بعيداً حتى ينتشر هذا العلم بين الكبار والصغار ، على حد سواء ، وحتى لا يجدوا غضاضة في اطلاعهم على كتابه فيلجأوا إلى نبذه كما نبذوا كثيراً من كُتُبِ مَنْ سبقه من العلماء .

٥ ــ تتابعت أفكار الكتاب بتسلسل منطقي ، ساعد على هذا كونه مختصراً لكتاب " التذليل والتكميل " فهو لا ينتقل إلى موضوع لاحق حتى ينهي شرح كل ما يتعلق بالموضوع الأول .

٦ ــ أجاد أبو حيان في ربط بعض أبواب كتاب ارتشاف الضرب بما يناسبها من أبواب التذييل والتكميل بطريق الإحالات ، ومن أمثلة ذلك ما هو عبارته : " وأما لام الابتداء فتخلص للحال عند الأكثرين، نحو:إنْ زيدٌ ليقومُ،قال ابن مالك : ويجوز أن يراد الاستقبال بالمقرون بها ، واستدل بما رددناه عليه في الشرح [٢٣] .. أهـ.

([٢٣]) ارتشاف الضرب ٣ / ٦ .

٧ ــ ظهرت الحدة أحياناً على أسلوبه لاسيما في مناقشة ابن مالك ، فخانه لسانه وجفت عباراته ، ومن أمثلة ذلك ما نصه : " إن كان مركباً تركيب الجملة فنص سيبويه على أنه لا يجوز ترخيمه ،وزعم ابن مالك أن سيبويه أجاز ترخيم الجملة • وكرر ذلك في تصانيفه[٢٤] ، وهو غلط منه ، وسوء فهم على سيبويه " [٢٥] •

٨ ــ ظهرت في أسلوب أبي حيان في هذا الكتاب سمات التدين ، مثل عبارة : " إن شاء الله " وعبارة " والله أعلم " [٢٦] •

رابعاً : تأثير الكتاب فيمن جاء بعد أبي حيان :

لا يخفى على القارئ الكريم أن (كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب) من الكتب القيمة المهمة التي لا يستغني عنها دارسو النحو والصرف ؛ إذ إنه جمع أقوال وآراء كثير من القراءات القرآنية ، فلذا كان ــ ولا يزال ــ منهلاً عذبا لكثير من النحويين الذين جاءوا بعد أبي حيان : صاحب الارتشاف •

ومن أبرز العلماء الذين عولوا على ارتشاف الضرب الإمام بدر الدين المرادي المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة ، والإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة وغيرهما •

أما المرادي فقد اعتمد على هذا الكتاب في أكثر مصنفاته النحوية، وفي مقدمتها توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، وهو في اعتماده بين اتجاهين إما أن يسند النص إلى أبي حيان ، وإما أن يسوقه مبهماً ، والنص يعزو نفسه •

فمثال الاتجاه الأول : قوله في حذف فعل الشرط : " والرابع : أنه لا يشترط في حذف فعل الشرط تعويضَ (لا) من الفعل المحذوف خلافاً لابن عصفور ، والأبّذي فإنهما قالا : لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض (لا) من

---

(٢٤) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٤٢١ •

(٢٥) الارتشاف ٣ / ١٥٤ ، وينظر : سيبويه ٢ / ٢٦٩ هارون •

(٢٦) ينظر : الارتشاف ١ / ٣١٩ ، ٢ / ٢٠٠ •

الفعل المحذوف ، وقال في الارتشاف : قولهما ليس بشيء [٢٧] ... أ هـ .

ومثال الاتجاه الثاني : قوله : " الأكثر في بناء (مَفْعَلاَن) نحو : ملأمان " أن يأتي في الذم ، وقد جاء في المدح : يا مَكْرَمانُ ، حكاه سيبويه والأخفش ، ويا مطيبان وزعم ابن السيد أنه مختص بالذم ، وأن (مكرمان) تصحيف مكذبان ، وليس ، بشيء [٢٨] . أ هـ

فهذا النص الذي ذكره المرادي ولم ينسبه إلى أبي حيان موجود نصاً في ارتشاف الضرب ، ولم يلحق المرادي فيه تغييراً إلا في بعض ألفاظه ، ومع ذلك ساقه إلينا مبهماً غير منسوب إلى أبي حيان ، وبذكر نص الارتشاف يتضح ما قلته .

قال أبو حيان في الارتشاف : " والمقيس ما بني على مَفْعَلاَن .. نحو : يا ملأمان ، ويا مكرمان ، ويا مخبثان .. وأكثر ما يأتي في الذم ، وقالوا : يا مطيبان ، ويا مكرمان للعزيز المكرم ، حكاه سيبويه والأخفش فلا التفات لزعم ابن السيد أن يا مكرمان تصحيف يا مكذبان [٢٩] أ هـ ، وهكذا سار المرادي في توضيح المقاصد والمسالك .

وأما الإمام السيوطي فقد اعتمد على ارتشاف الضرب اعتماداً كلياً في كتابه : همع الهوامع وإن صحت هذه العبارة فيطيب لي أن أقول : إن همع الهوامع تلخيص لما في : ارتشاف الضرب ، وقد صرح بهذا الإمام السيوطي في مقدمة كتابه ، إذ قال : " أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم ، وأصلي وأسلم على نبيك المخصوص بجوامع الكلم ، وعلى آله وصحبه ما قام بالنفس ضمير ، وأعرب عنه فم ، وأستعينك في إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر في العربية ، جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف ، حاو لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف ، محيط بخلاصة كتابي : التسهيل والارتشاف [٣٠] .

---

(٢٧) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٤ / ٢٥٨، وينظر هذا النص في الارتشاف٢ / ٥٦١ .

(٢٨) توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٦ .

(٢٩) ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٠ .

(٣٠) مقدمة همع الهوامع ١ / ٢ .

خامساً : شواهد ارتشاف الضرب :

إن من يغوص في أعماق وأحشاء ارتشاف الضرب من لسان العرب يجدُ فيه ما يدرسه ويثير عجبه من فيض زاخرٍ من الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة ، ومن سيلٍ دافقٍ من الشعر العربي الذي جمع أبو حيان منه الكثير ، فجرى على لسانه تمثلاً واستشهاداً يؤيد به دعوى ، أو يثبت به قاعدة ، أو يفند به رأياً ٠

وشواهد ارتشاف الضرب كشواهد أي كتاب في النحو ، حيث إنها تألفت من القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، والأقوال المأثورة عن العرب ، والأمثال العربية ، والأبيات الشعرية ٠

١ ـ القرآن الكريم والقراءات :

المتصفح لكتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب يجد آيات الذكر الحكيم منبثة في كل صفحاته ، يعتمد عليها أبو حيان ويستشهد بها في قواعده وأحكامه ، ولقد بلغ ما استشهد به أبو حيان في الارتشاف من القرآن الكريم سبعاً وثمانين وتسعمائة آية من مائة سورة من سور القرآن العظيم ، كرر منها اثنتين وخمسين آية واضح بالقراءات المتواترة وغيرها [٣١] ٠

٢ ـ الحديث النبوي الشريف :

بالرجوع إلى ارتشاف الضرب الذي هو بين يدي وجدت أبا حيان مكثراً من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، حيث بلغت شواهد الأحاديث النبوية في هذا الكتاب خمسة وثلاثين حديثاً نبوياً كرر منها حديثاً واحداً [٣٢] ، وهذا يدل على أن أبا حيان أجاز بناء القاعدة على الأحاديث النبوية ، وأنا أذكر لك عبارة من الارتشاف ترشدك إلى ما قلته ، قال أبو حيان " وتضافر النقل في الحديث " ثم أتبعه بستٍّ من شوال " [٣٣] بحذف التاء ،

---

(٣١) ينظر : الارتشاف ٣ / ٥٢٩ ــ ٥٨٥ ٠

(٣٢) ينظر الارتشاف ٣ / ٥٨٦ ٠

(٣٣) ينظر الحديث في رياض الصالحين ص ٣١٠ ، تحقيق محمد عصام الدين أمين ٠

يريد بستة أيام ... [٣٤] أ هـ . وفي هذا جواز التذكير والتأنيث عند حذف التمييز [٣٥] .

٣ ـ الشواهد النثرية :

استشهد أبو حيان ـ كغيره من النحويين ـ بالأقوال المأثورة عن العرب والأمثال العربية في تقعيد القواعد وضبط الأحكام ، وقد ورد منها في ارتشاف الضرب ما يربو على مائة قول أو مثل عربي .

٤ ـ الشواهد الشعرية :

لقد بلغت الشواهد الشعرية التي أوردها أبو حيان في الارتشاف سبعة وثمانين وثلاثمائة وألف شاهد وهذا العدد أكثر مما في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، ومغني اللبيب لابن هشام ، كرر منها أربعة عشر ومائة شاهد، أكثرها جاء منسوباً إلى قائله ، والباقي جاء مجهول القائل .. والله أعلم ،

([٣٤]) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ١ / ٣٦١ .

([٣٥]) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ٤ / ٦١ .

الفصل الأول

المسائل النحوية

١ ـ عامل الجر في مميز (كم) الاستفهامية المجرورة

ذكر أبو حيان خلافا في عامل الجر في مميِّز (كم) الاستفهامية إذا دخل على (كم) حرف جر ، قال : " وإذا دخل على كم حرف جر ، فالأجود والأكثر نصب التمييز، ويجوز جره بـ (من) في مذهب : **الخليل وسيبويه والجمهور** ، فتقول : على كم جذع بني بيتك؟ جعل حرف الجر عوضاً من (مِنْ) المقدّر دخولها على التمييز .

وذكر الفراء والزجاج وابن السراج وجماعة خفضه في كل موضع كالنصب في الخبرية ... ومن النحويين من منع حمل تمييز الاستفهامية على تمييز الخبرية مطلقاً ، فصارت المذاهب ثلاثة : منع الخفض مطلقاً ، وإجازته مطلقاً ، وإجازته بشرط أن يدخل على (كم) حرف جر " [٣٦] .

ولتوضيح ذلك نقول : " كم " الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام ، فأشبهت العدد المركب ، وأجريت مجراه بأن جعل مميزها كمميزه في أنه مفرد منصوب ، فيقال : كم درهماً لك ؟ كما يقال : لك خمسةَ عشرَ درهماً .

هذا هو القياس في مميز كم الاستفهامية أنه مفرد منصوب، فإذا دخل على (كم) حرف جر، جاز بقاء مميزها منصوباً ، فتقول : بكم رجلاً مررت ، وجاز جره ، فتقول : بكم درهمٍ تصدّقت ؟ .

والخلاف هنا فيما عمل الجر في مميزها ، هل هو مجرور بـ (مِنْ) مقدرة حذفت وبقي عملها ودلَّ عليه ما تقدم ، أم هو مجرور بـ (كم) نفسها بالإضافة ، بحمل مميز الاستفهامية على مميز الخبرية لأنه مجرور بإضافة كم إليه ؟ .

فمذهب سيبويه والخليل والجمهور : أنه مجرور بـ (مِنْ) مقدرة حذفت وبقي

---

[٣٦] الارتشاف ١ / ٣٧٨ .

عملها ودلّ عليه حرف الجر المتقدم .

حكى سيبويه مذهبه هو والخليل في ذلك فقال : " وسألته ـــ يعني الخليل ـــ عن قوله : على كم جذع بيتُك مبنيٌّ ؟ فقال : القياس النصب وهو قول عامة الناس [٣٧] ، فأمّا الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى (مِنْ) ، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان وصارت (على) عوضاً منها .

ومثل ذلك : الله لا أفعلُ ، وإذا قلت : لآها الله لا أفعل ، لم يكن إلا الجر وذلك أنه يريد : لآ والله ولكنّه صار " ها " عوضاً من اللفظ بالحرف الذي يجر وعاقبه " [٣٨] .

وقال المبرد : "والبصريون يجيزون ـــ على قبح ـــ على كم جذع، وبكم رجل ؟ يجعلون ما دخل على (كم) من حروف الخفض دليلاً على (مِنْ) ، ويحذفونها ويريدون : على كم من جذع ، وبكم من رجل ؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار .

وليس إضمار (مِنْ) مع حروف الخفض بحسنٍ ولا قوى ، وإنما إجازته على بعد [٣٩] ، وما ذكرته لك حجة من أجازه ، فهذه (كم) التي تكون للاستفهام " [٤٠] .

وقد اختار هذا المذهب كثير من النحويين ، منهم : الصيمري [٤١] ، وابن خروف [٤٢] ، والشلوبين [٤٣] ، وابن عصفور [٤٤] ، وابن مالك [٤٥] ، وابن

([٣٧]) أي جمهورهم ومعظمهم .

([٣٨]) الكتاب ١ / ١٦٠ .

([٣٩]) في سيبويه ١ / ٢٩٤ ، " وليس كل جار يضمر ... فمن ثم قبح ... " .

([٤٠]) المقتضب ٣ / ٥٦ ، ٥٧ .

([٤١]) ينظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٣٢٥ .

([٤٢]) شرح التسهيل ٢ / ٤١٩ ، ٤٢٠ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٠٥ .

([٤٣]) ينظر : التوطئة ص ٢٨٦ .

([٤٤]) المقرب ص ٣٤٠ .

([٤٥]) المرجع السابق .

هشام [٤٦] ، وابن عقيل [٤٧] ، وناظر الجيش [٤٨] ، والدماميني [٤٩] .

ومذهب الزجاج ومن وافقه : أنه مجرور بإضافة (كم) إليه حملاً للاستفهامية على الخبرية ، وليس بإضمار (مِنْ) .

وهذا المذهب اعترض عليه كثير من النحاة ، منهم : ابن خروف ، وابن مالك [٥٠] ، وابن عقيل ، وناظر الجيش ، والدماميني [٥١] ، وأبو حيان [٥٢] .

قال أبو حيان : " لو كان الخفض هو على الإضافة كما ذهب إليه الزجاج من أنها خفضت حملاً على الخبرية ، وأنه كان على إضمار (من) على الأصل لكان مجموعاً ، فتقول : كم الأجذاعُ ، كما تقول : عشرون من الدراهم ، وأنهم جعلوا الخفض مع عدم الحرف الداخل على (كم) ، وأمّا الحمل على الخبرية فلا يصح ؛ لأنهم لما خفضوا في الخبرية جعلوها بمنزلة عدد مضاف ، وهذا النوع يجوز فيه النصب على تقدير إثبات التنوين فصح الحمل هناك على الاستفهامية لقبول النصب .

وأمّا الاستفهامية فهي بمنزلة ما فيه نون كعشرين ، وهو لا يقبل الإضافة فلا يحمل على الخبرية .

وقول الزجاج: لو كان يجمع لا يلزم، لأنّا لو سلمنا أن الأصل الجمع لقلنا : حذفوا الجمع حين حذفوا اللام كما حذفوا في : أفضل رجل وكان الأصل حذف (من) لكنهم أبْقَوْا عملها دونها ليخلفوا باب عشرين رجلاً لا من كل وجه بل بالعمل فقط ، ولما كان

---

(٤٦) أوضح المسالك ٤ / ٢٦٧ ، ٢٧٠ .

(٤٧) المساعد ٢ / ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٤٨) تمهيد القواعد ٣ / ٤٣٥ : ٤٤٣ .

(٤٩) تعليق الفرائد ١ / ٢١٤٨ .

(٥٠) شرح التسهيل ٢ / ٤١٩ .

(٥١) المساعد ٢ / ١٠٨، ١٠٩، وتمهيد القواعد ٣ / ٤٣٥ : ٤٤٣، وتعليق الفرائد ١ / ٢١٤٨ .

(٥٢) التذييل والتكميل ٤ / ٣٤٩ .

الحذف مع العمل عوضاً [٥٣] .

وقال ابن مالك : " والجر بـــ(من) مضمرة لا بإضافة (كم) ؛ لأنه لو كان بإضافة (كم) حملاً على الخبرية كما زعم بعضهم لم يشترط في ذلك دخول حرف جر على (كم) ، واشتراط ذلك دليل على أن الجر بـــ (من) مقدرة عوِّضَ من اللفظ بها حرفُ الجرِ الداخل على (كم) " [٥٤] .

وهناك مذهب لبعض النحويين منهم الفراء ، وهو أن (من) إذا حذفت جاز فيما بعدها الجر والنصب في الاستفهامية والخبرية مطلقاً سواء دخل على (كم) حرف جر أم لا . قال الفراء : إذا ألقيت (من) كان في الاسم النكرة النصب والخفض ، من ذلك قول العرب : كم رجل كريم قد رأيت ؟ وكم جيشاً جراراً قد هزمت . فهذان وجهان ينصبان ويخفضان والفعل في المعنى واقع [٥٥] .

ولكن ما ذكره الفراء ومن تبعه قليل ، قال أبو حيان : " وقال شيخنا أبو الحسن الأُبذي : حين خفضوا بعد الاستفهامية لم يخفضوا إلاّ بعد تقدم حرف جر ، فكونهم لم يتعدوا هذا قليل لما ذكره سيبويه من أن الخفض بإضمار (من) وحذفت تخفيفاً وصار حرف الجر المتقدم عوضاً منه أي دليلاً عليه " [٥٦] .

وبعد : فالرأي صحة مذهب سيبويه والجمهور ، وهو الذي اختاره أكثر النحويين ، وهو أنه إذا دخل على (كم) الاستفهامية حرف جر جاز جر مميزها ، وجاز بقاؤها منصوباً ، وجره يكون بـــ (مِنْ) مقدرةً حُذفت تخفيفاً ، وعوضوا منها حرف الجر المتقدم ، ولذلك نظير في قول العرب : لآها اللهِ لا أفعلُ . ولم يكن إلاّ الجر وذلك أنه أريد : لا والله ـــ ولكنه صار (ها) عوضاً من اللفظ بالحرف الذي يجر وعاَقَبهُ ـــ وهذا ما ذكره سيبويه كما سبق في نصه ـــ .

([٥٣]) التذييل والتكميل ٤ / ٣٤٩ ، ٣٥٠ .

([٥٤]) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٠٥ .

([٥٥]) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٦٨ ، ١٦٩ .

([٥٦]) التذييل والتكميل ٤ / ٣٤٩ .

أما قول الزجاج ، فلا يصح ، وسبق رده ، وما ذهب إليه الفراء قليل جداً ، وسبق رده ـــ أيضاً ـــ .

وبهذا ظهر أن الصحيح هو مذهب سيبويه والخليل والجمهور ، حيث ساندته الأدلة وأقوال العلماء .

٢ - إعراب الأسماء الستة [٥٧]

بيّن أبو حيان في إعراب الأسماء الستة مذاهب النحويين حتى أوصلها إلى عشرة مذاهب :

منها أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، وهو مذهب : **سيبويه**[٥٨]، والفارسي[٥٩]، **والجمهور** من البصريين [٦٠] .

ومنها : أنها معربة بالحروف نائبة عن الحركات ، وهو مذهب : قطرب ، والزيادي ، والزجاجي من البصريين ، وهشام بن معاوية من الكوفيين [٦١] أهـ [٦٢].

اختلف النحويون في إعراب الأسماء الستة : وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال إلى عدة مذاهب ، أوصلها أبو حيان إلى عشرة ، والسيوطي [٦٣] إلى اثنى عشر مذهباً ، أقواها ما ذكرته كما أشار الأشموني [٦٤] .

ولتوضيح ذلك نقول : جاء حديث سيبويه عن الأسماء الستة عرضاً في ثنايا الأبواب الأخرى ، فقال : ـــ في باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول ـــ : " ولجاز أن تقول : ضربت زيداً أباك ، وضربت زيداً القائمَ ، لا تريد

([٥٧]) ينظر : الكتاب ٣ / ٤١٢ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ١٠٣ ، وشرح عيون الإعراب ٤٧ : ٤٩ ، والمرتجل ٥٧ ، والإنصاف ١ / ١٧ ـــ ٣٢ ، وتوجيه اللمع ٨٩ ، والتبيين ١٩٣ ـــ ٢٠٠ ، وشرح المفصل ١ / ٥١ ، ٥٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٦٩ ـــ ٧٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٤٣ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٨٢ ، وائتلاف النصرة ٢٨ ، ٢٩ ، والهمع : ١ / ١٢٥ ـــ ١٢٨ .

([٥٨]) الكتاب ١ / ٤٤ ، ٢ / ٥ ، ٧ ، ٣ / ٤١٢ ، والبسيط ١ / ١٩٣ ، المطالع السعيدة : ٩٥ .

([٥٩]) المسائل البصريات ٢ / ٨٩٦ .

([٦٠]) ينظر : الكافي ٢ / ١٣٦ ، والمطالع السعيدة : ٩٥ ، والأشموني ١ / ٧٤ .

([٦١]) ينظر : الهمع ١ / ١٢٥ ، ١٢٦ .

([٦٢]) ينظر : الارتشاف ١ / ٤١٥ ، بتصرف واختصار .

([٦٣]) ينظر : الهمع ١ / ١٢٥ ـــ ١٢٨ .

([٦٤]) ينظر : الأشموني ١ / ٤٤ .

بالأب ولا بالقائم الصفة ولا البدل ، فالاسم الأول المفعول في ضربت قد حال بينه وبين الفعل أن يكون بمنزلته ، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في ذهب أن يكون فاعلاً " (٦٥).

وقال في ـــ باب مجرى النعت النكرة عليها ـــ : " وأما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك : هذا أخوك ، مررت بأبيك ، وما أشبه ذلك . وإنما معرفة بالكاف التي أضيف إليها ، لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته " (٦٦) .

وقال ـــ في الباب نفسه ـــ " فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام ، وبما أضيف إلى الألف واللام ؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتاً، كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه الألف واللام ، نحو : مررت بزيد أخيك ، وذلك قولك : مررت بالجميل النبيل ، ومررت بالرجل ذي المال " (٦٧) .

وقال ـــ في باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الردُّ ـــ أي عودة المحذوف ـــ " واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك ، ويقول : هنوات ، فيجريه مجرى الأب ، فمن فعل ذا قال : هنوات ، يرده في التثنية والجمع بالتاء " (٦٨) .

وقال ـــ في باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة ، وما لا يتغير إذا كان اسم رجل أو امرأة ـــ أما ما لا يتغير فأب وأخ ونحوهما ، تقول : هذا أبوك وأخوك كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين ؛ لأن العرب لما ردته في الإضافة إلى الأصل ، والقياس : تركته على حاله في التسمية كما تركته في التثنية على حاله . وذلك قولك : أبوان في رجل اسمه أب ، فأما " فم " اسم رجل ، فإنك إذا أضفته قلت : فمك ، وكذلك إضافة " فم " ، والذين قالوا : فوك ، لم يحذفوا الميم ليردوا الواو ، فـ " فوك " لم يغير له " فم " في الإضافة ، وإنما فوك بمنزلة قولك : ذو مال . فإن أفردته وجعلته اسماً لرجل ، ثم أضفته إلى اسم لم تقل

(٦٥) الكتاب ١ / ٤٤ .
(٦٦) المرجع نفسه ٢ / ٥ .
(٦٧) المرجع نفسه ٢ / ٧ .
(٦٨) الكتاب ٣ / ٣٦٠ .

ذوك ، لأنه لم يكن له اسم مفرد ، ولكن تقول : ذواك " [٦٩] .

وقد علق ابن خروف على قول سيبويه السابق ، فقال : " وهذا نص بأصالتها ، وإعرابها ـــ أي : الأسماء الستة ـــ بتقدير الحركات ، وإليه ذهب أبو علي في إيضاحه [٧٠]، وهو الذي يدل كلام سيبويه [٧١] ، عليه في آخر كتابه ؛ لأنه جعل الحروف فيها أصولاً ، وحركة ما قبلها تابعة لحركتها " [٧٢] .

وبيان هذا الرأي أنك إذا قلت : جاء أبو زيد ، فأصله : أبُوُ زيد ، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو ، فصارت : أبُوُك ، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت .

وإذا قلت : رأيت أباك، فأصله : أبَوَك ، قيل : فتحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً ، وقيل : ذهبت حركة الباء ، ثم حركت لتتبع حركة الواو ، ثم انقلبت الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقيل : هذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الإتباع .

وإذا قلت : مررت بأبِيك ، فأصله : بأبوِك ، أتبعت حركة الباء لحركة الواو ، فصار : بِأبوِكَ ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وقبلها كسرة ، فانقلبت ياء [٧٣].

والدليل على أن الواو في " أخوك " وبابه حرف الإعراب الذي هو اللام ، وليس بعلامة للإعراب ، ولا دلالته ، قولهم : امرؤٌ ، وابنمٌ ، فأتبعوا ما قبل حرف الإعراب ، فكما أن الهمزة في امرئٍ ، والميم في فمٍ حرف إعراب ليس بدلالتي إعراب كذلك حرف اللين في أخيك ونحوه حرف إعراب [٧٤] .

فإن قال قائل : إن الهمزة ثانية في كل أحوال الاسم غير منقلبة إلى حرف آخر ، وليس

([٦٩]) المرجع السابق ٣ / ٤١٢ .

([٧٠]) الإيضاح العضدي ٤٨ ، ٤٩ .

([٧١]) الكتاب ٣ / ٤١٢ .

([٧٢]) شرح الجمل لابن خروف ١ / ٢٦٤ .

([٧٣]) الارتشاف ٢ / ٨٣٦ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ١ / ٦٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٧٤ .

([٧٤]) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي ٥٣٦ .

الحرف في أخيك ونحوه كذلك لأنها تنقلب فلا يلزم على هذا أن تكون الهمزة مثل حرف اللين، قيل له: حرف اللين في (أخيك) وبابه مثل الهمزة في أنه حرف إعراب ، وإنما انقلبت في (أخيك) ونحوه ، وثبتت الهمزة على حالة واحدة والميم في " ابنم " لوجوب سكون الحرف في (أخيك) وبابه القياسي المطرد ، وذلك أنه كان يجب أن تكون متحركة بالحركة التي يستوي فيها الإعراب وما قبلها أيضاً متحركة ، وحرف اللين إذا كان كذلك انقلب ولم يثبت، وسكن ولم يتحرك، فإذا سكن لما ذكرنا فما أوجب له السكون وجب أن يتبع ما قبله من الحركة كإتباع سائر حروف العلة المسكنة لما قبلها من الحركة نحو : (ميزان وميقات) فحرف اللين في " أخيك " لام قبل الميم في (ابنم) انقلبت لما ذكرنا ، وليس لمن دفع أن يكون ذلك حرف إعراب حجة إلا الإنكار بلا برهان [٧٥] .

واستدل أيضاً لهذا الرأي بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة ، أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه[٧٦] .

وصححه طائفة من النحويين منهم : أبو علي الفارسي ، وابن جني ، والمجاشعي ، والعكبري ، وابن مالك ، وابن عقيل [٧٧] .

قال أبو البقاء :"ومذهب سيبويه أقوى لخروجه على القياس وموافقته للأصول" [٧٨].

وخلاصة القول : أن مذهب سيبويه والجمهور ومن تابعهما أن الواو والألف والياء في الأسماء الستة حروف إعراب ، والإعراب مقدر عليها ، لثقله في الواو والياء ، وتعذره في الألف .

أما وجه ثقله في الواو ، فلأن الواو في تقدير ضمتين ، وقبلها ضمة وتأتي ضمة الإعراب فتتوالى أربع ضمات وذلك ثقيل ، وكذلك القول في الياء ، لاجتماع أربع كسرات

---

(٧٥) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ١ / ٢٨ وما بعدها .

(٧٦) الهمع ١ / ١٢٦ .

(٧٧) ينظر : توجيه اللمع : ٨٩ ، وشرح عيون الإعراب : ٤٩ ، واللباب ١ / ٩٤ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٨٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٤ .

(٧٨) اللباب ١ / ٩٤ .

متواليات .

وأما الألف فلو حركت خرجت عن كونها ألفاً، فتعذر تحريكها، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، وقد أمكن هنا فوجب المصير إليه .

ويقال أيضاً : إن هذه الأسماء لما كانت معربة بالحركات في حال الإفراد وجب أن يكون في حال الإضافة كذلك ، أي في باب الأسماء الستة [٧٩] .

ومذهب قطرب ومن تابعه أن هذه الحروف (الواو والألف والياء) زوائد دوال على الإعراب كالحركات ، فإذا قلت مثلاً : قام أبوك فالواو كالضمة في قولك : قام زيدٌ ، وكذلك الألف في رأيت أباك كالفتحة في قولك : رأيت زيداً ، والياء في قولك : مررت بأبيك ، كالكسرة في قولك : مررت بزيد [٨٠] .

وأيد النحويون هذا المذهب : بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة [٨١] .

وردوا عليهم : بأنه يلزم أن (فوك ، وذو مال) يكونان اسمين معربين على حرف واحد ولا يوجد في كلام العرب [٨٢] .

وأما اعتراضهم هذا بأنه يلزم أن يكون في كلام العرب اسم متمكن على حرف واحد ، فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن ذلك يجوز إذا لم يكن هناك بدل ، ألا ترى أن الميم في قولك : (فم) بدل من الواو في قولك (فوك) ، وكذلك الواو في قولك (أخوك) بدل من الواو الأصلية (أبو) وإن وافقت على اللفظ المبدل منه .

---

(٧٩) ينظر : الكتاب ٣ / ٤١٢ ، واللمحة البدرية ١ / ٢٦٥ .

(٨٠) ينظر : المقتضب ٢ / ١٥٢ ، والإنصاف ١ / ١٧ ، والهمع ١ / ٣٨ .

(٨١) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٤٣ .

(٨٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية القسم الأول ١ / ٧٢ ، وشرح الجمل ١ / ٥١ .

الثاني: أن ذلك يحذر في المعرب بالحركات ، وهذا ليس معرباً بالحركات[٨٣] .

رأي وترجيح : والحق أن رأي سيبويه والجمهور ، هو الأصح والأرجح ، والأولى بالقبول ، كما أشار إلى ذلك ابن مالك ، وأبو حيان ، والأشموني [٨٤] ، وذلك للآتي :

أولاً : أن الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب ، وأن يعرب بالحركات ، لا بالحروف ، وقد أمكن ذلك هنا ، إلا أن الحركة امتنع ظهورها ؛ لثقلها على حروف العلة ، كما كان ذلك في المنقوص والمقصور .

ثانياً: أنّ هذه الأسماء معربة في الإفراد ، فكانت في الإضافة كذلك كغيرها من الأسماء .

ثالثاً: أن هذه الحروف لو كانت إعراباً ؛ لما اختلّت الكلمة بحذفها كما لا تختل الكلمة الصحيحة بحذف الإعراب .

رابعاً: أن هذه الأسماء لو خرجت عن أصلها من قبلها ألفات لكانت حروف إعراب ، والحركة مقدرة فيها ، فكذلك لما رُدّت في الإضافة [٨٥] .

وإن كان مذهب قطرب ومن تابعه أسهل وأبعد عن التكلف كما هو رأي ابن مالك ، والأشموني[٨٦] .

---

(٨٣) ينظر : الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية الجزء الأول ١ / ١٠٣ .

(٨٤) ينظر : التسهيل ص ٩ ، والارتشاف ٢ / ٣٨٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٧٤ .

(٨٥) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٩٤ .

(٨٦) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٤٣ ، وشرح الأشموني ١ / ٧٤ .

٣ - وزن الفعل المشترك بين صرفه ومنعه

تحدث أبو حيان عن : خلاف النحاة في صرف ومنع وزن الفعل المشترك بين الأسماء والأفعال ، قال " وزن الفعل الغالب والمختص بالفعل بشروط [٨٧]، يمنع الصرف ، وهذا **مذهب سيبويه والخليل والجمهور** ، فإن كان الوزن مشتركاً ونقل من فعل صُرِف نحو : ضَرَبَ مُسَمًّى به خلافاً لعيسي بن عمر ، والفراء " [٨٨] .

والتوضيح ذلك نقول : يري سيبويه والجمهور[٨٩] ، أن ما جاء على وزن (أفعل) من الصفات نحو : أخضر ، وأحمر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، لأنه يشبه الفعل نحو : أذْهَبُ وأعْلَمُ ، ويعلل سيبويه عدم صرفه في حال التنكير ؛ بأن الصفات أقرب إلى الأفعال ، فاستثقلوا فيها التنوين كما استثقلوا في الأفعال .

وقد جعلوها في الاستثقال كالفعل لأنها مثله في البناء والزيادة ومضارعة له .

ومعنى هذا أن وزن الفعل في نحو : أخضر وأحمر إنما أثر منع الصرف بضميمة الوصفية .

وقد صرح بذلك الزجاج ، فقال في نحو : مررت برجل أسمرَ وآدمَ وما أشبه ذلك : " إجماع النحويين أن أفعل ــ ههنا ــ لا ينصرف ، وإنما لم ينصرف ؛ لأنه اجتمع فيه : أنه صفة وأنه على وزن أفعل ، نحو : أذهب وأعلم [٩٠] " .

وأما ما جاء على وزن (أفعل) من الأسماء ، فيرى سيبويه : أنه لا ينصرف في المعرفة ؛ لأن المعارف أثقل من النكرات ، وينصرف في النكرة لبعده عن الفعل ، قال : وتركوا

---

(٨٧) هي : أ) أن يكون الوزن خاصا بالفعل أو أولى به ، ب) لازما ، ج) لا يخرجه إلى شبه الاسم سكون تخفيف ، د) معه علمية أو وصفية .

ينظر شرح الكافية للرضي ١ / ٦١ ــ ٦٣ ، والهمع ١/ ٩٧ ــ ١٠٠ .

(٨٨) الارتشاف : ١ / ٤٢٨ .

(٨٩) الكتاب : ٣ / ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٩٠) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦ .

صرفه في المعرفة ، حيث أشبه الفعل ، لثقل المعرفة عندهم [٩١] .

وقد أشار سيبويه بما ذكره من أمثلة إلى أن وزن الفعل الذي يوجب منع الصرف هو الذي يكون غالباً في الأفعال ، ومن باب أولى يكون لوزن الفعل أثره في منع الصرف إذا جاء الاسم على وزن يخص الفعل نحو : خضّم وعثّر [٩٢] ، [٩٣] .

وقسم النحويون وزن الفعل ثلاثة أقسام [٩٤] :

١ ــ وزن مختص بالفعل ، وهو الذي لا يوجد إلا في الأفعال ، وإن وجد في الأسماء كان منقولاً من الأفعال نحو : فُعِل وفعَّل .

٢ ــ وزن أولى بالأفعال من الأسماء ، وهو الذي يوجد في الأسماء والأفعال ، وأكثر وجوده في الأفعال مثل : يفعل وأفعل وتفعل .

٣ ــ وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على سواء ، وهو الذي يوجد في الأسماء والأفعال على التساوي نحو : فَعَل وفعلل .

والوزن الذي يؤثر بمنع الصرف هو : المختص بالفعل ، والذي هو أولى بالفعل من الاسم . أي : القسمين الأول والثاني.

وأما الوزن المشترك فلا يمنع الصرف عند سيبويه وجمهور النحويين خلافاً لعيسى بن عمر فإنه ذهب إلى منع صرف الوزن المشترك إذا كان منقولاً من الفعل ، كما لو سميت رجلاً : ذَهَبَ أو زخْرفَ ، فإنه يمنع من الصرف عنده ، ولم يرتض ذلك الجمهور [٩٥] .

قال ابن عصفور : " والدليل على فساد مذهب عيسى بن عمر ما حكاه سيبويه رحمه الله من أن العرب تصرف الرجل يسمى كعسباً ، وهو في الأصل : فعلل من الكعسبة ،

---

(٩١) الكتاب ٣ / ١٩٤ .

(٩٢) خضم : اسم بلد ، وعثر : موضع باليمن : اللسان (خ ض م) (ع ث ر) .

(٩٣) انظر : شرح المفصل ١ / ٦٠ ، ٦١ ، والمساعد شرح التسهيل ٣ / ١٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤ ، ٥ .

(٩٤) انظر : ما لا ينصرف وموانع الصرف وبين جمهور النحويين والسهيلي ص ٩٧ ، ٩٨ .

(٩٥) انظر : ما لا ينصرف وموانع الصرف ص ٩٨ .

وهي شدة العدو مع تداني الخُطا [٩٦] " .

قال سيبويه ــ في باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً ــ : " زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً بضارب من قولك : ضاربْ ، وأنت تأمر ، فهو مصروف " ، مع أنه في صورة فعل الأمر .

وكذلك إذا سميته ضارب ، وكذلك ضرب .

وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب ... والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي [٩٧] :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ∴ متى أضع العمامة تعرفوني

ولا نراه على قول عيسى ، ولكنه على الحكاية ، كما قال [٩٨] :

بني شاب قرناها تصر وتحلب

كأنه قال : أنا ابن الذي يقال له : جلا " [٩٩] .

وخلاصة ما تقدم : أن الوزن الذي يؤثر بمنع الصرف هو : المختص بالفعل ، والذي هو أولى بالفعل من الاسم ، والأمثلة تقدمت .

وأما الوزن المشترك بين الأسماء والأفعال على السواء ، ففيه مذاهب :

---

(٩٦) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٠١ ، والمساعد على التسهيل ٣ / ١٤ ، ١٥ ، شرح المفصل ١ / ٦١ .

(٩٧) البيت من بحر : الوافر .

والشاهد فيه : أن (جلا) غير منصرف عند عيسى بن عمر ؛ لأنه منقول من الفعل ، أما سيبويه فيراه جملة محكية ، فهو عنده مصروف ، وهذا ما اتفق فيه سيبويه مع الجمهور .

ينظر:الكتاب ٣ / ٢٠٧ ،الهمع ١ / ٣٠ ، أوضح المسالك ٤ / ١٢٧، الأشموني ٣ / ١٩٧ .

(٩٨) البيت من بحر : الطويل، وهو لرجل من بني أسد ، وصدره: كذبتم وبيت الله لا تنكحونها . والشاهد فيه : حمل (بني شاب قرناها) على الحكاية .

ينظر : الكتاب ٢ / ٨٥ ، ٣ / ٢٠٧ ، الخصائص ٢ / ٣٦٧ ، الكامل ٢١٧ ، التصريح ١ / ١١٧ .

(٩٩) الكتاب ٣ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

أحدها : عدم تأثيره مطلقاً ، سواء نقل من الفعل أم لا ، وعليه سيبويه والجمهور .

والثاني : تأثيره مطلقاً وعليه يونس .

والثالث : يؤثر إن نَقل من فَعِل ، ولا يؤثر غيره ، وعليه : عيسى بن عمر، واستدل بقوله :

أنا ابنُ جَلاَ ، فلم يصرفه للعلمية ووزن الفعل ، وزعم أن العلم إذا كان منقولاً من فعل كان ممنوعاً من الصرف مطلقاً .

والجمهور على أنه إن كان وزنه مشتركاً بين الاسم والفعل وهما فيه سواء لم يكن ممنوعاً من الصرف ، وقد أجابوا عن عدم تنوين هذه الكلمة بوجهين :

أحدهما : أنه يحتمل أن تكون ــ مع تسليم علميتها ــ منقولة عن جملة ؛ فهي في الأصل فعل وضمير الغائب مستتر فيه ، فعدم التنوين للحكاية لا لمنع الصرف .

والثاني : أنا لا نُسلم كونها علماً ، بل هي فعل ماض باق على فعليته ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لموصوف مجرور محذوف ، والتقدير : أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها [١٠٠] .

والرأي : أن وزن الفعل المشترك بين الاسمية والفعلية يجوز فيه الوجهان : المنع والصرف على السواء .

([١٠٠]) انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤ /١٢٧، ١٢٨ ، شرح المفصل : ١ / ٦١ .

٤ ـ أوجه العدل في (فَجَار)

تحدث أبو حيان عن : ما عدل إلى مثال (فَعَالِ) بالكسر، ثم قال : ... وفجار عند **الجمهور وسيبويه** معدولة من باب المصدر ، وعند السيرافي من باب الصفة الغالبة ، نحو : حلاق [١٠١] .

ولتوضيح ذلك نقول : تجيء (فعال) معدولة على أربعة أوجه[١٠٢] :

أحدها : ما عدل للمصدر نحو : فجار علم للفجْرة .

الثاني : ما عدل للصفة نحو : حلاق .

الثالث : ما عدل للتسمية نحو : حذام ونحوه .

الرابع : ما عدل للأمر نحو : حذار ، أي احذر .

فما عدل للمصدر نحو قولك : فجار بمعنى الفَجْرة [١٠٣] ، مذهب سيبويه والجمهور ، ومنه قول النابغة الذبياني [١٠٤] :

أعَلِمْتَ يَوم عُكاظَ حين لقيتني ∴ تحتَ العجاج فما حَطَطْت غُباري
أنَّا اقْتَسْمنا خُطَّتينا بيننـــــا ∴ فَحَمَلْت بَرَّةً ، واحْتَملْتَ فَجَــارِ

أي : احتملت الفجرة . و(فجار) علم معدول عن الفجرة . وهو مصدر .

---

(١٠١) الارتشاف : ١ / ٤٣٦ .

(١٠٢) العدل في الأساليب العربية ص ٣٩ .

(١٠٣) ينظر : التبصرة للصيمري ٢ / ٥٦٤ ، وشرح الأشموني ١ / ١٣٧ ، والهمع ١ / ٢٩ .

(١٠٤) البيتان من الكامل .

ديوانه ص ٥٥ ، سيبويه ٣ / ٢٧٤ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٣٩٦ ، والخصائص : ٣ / ٢١٦ ، والمسائل المنثورة ص ٢٥٣ ، والأمالي الشجرية ٢ / ١١٣ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٣٨ ، وشرح الكافية لابن القواس ٢ / ٢٧٥ ، والهمع ١ / ٢٩ ، والكامل للمبرد ١ / ٢٨٩ ، والأشموني ١ / ١٣٧ .

قال سيبويه : فـ (فجار) معدولة عن الفجرة [١٠٥] .

قال أبو سعيد السيرافي : " ويجوز عندي أن يكون أراد : فاجرة معرفة ، بعدل (فجار) عن (فاجرة) معرفة ، مثل: قطام ، وجعلها علماً للخطة . والدليل على ذلك قوله : فحملتُ برّة ، فجعل الخطة برّة ، ولقّبها بهذا ، وجعلها معرفة فلم يصرفها ، ونقيض برّة فاجرة لا الفجرة " [١٠٦] .

وقال الأعلم : الشاهد في قوله : (فجار) وهو اسم الفجور، ومعدول عن مؤنث كأنه عدل عن الفجرة بعد أن سمي بها الفجور ، كما سمي البرّ برّة ، ولو عدلها لقال : برار كما قال : فجار [١٠٧] .

وقال ابن منظور : " وقال ابن سيده ؛ قال ابن جني [١٠٨] : فجار معدولة عن فجرة ، وفجرة علم غير مصروف ، كما أن برّة كذلك . قال : وقول سيبويه إنها معدولة عن الفجرة ، تفسير على طريق المعنى لا على طريق اللفظ ، وذلك أن سيبويه أراد أنه يعرف أنه معدول عن فجرة علما فيريك ذلك فعدل عن لفظ العلمية المراد إلى لفظ التعريف فيها المعتاد ، وكذلك لو عدلت عن بره قلت : برار ، كما قالت : فجار ، وشاهد ذلك أنهم عدلوا : حذام وقطام عن حاذمة ، وقاطمة ، وهما علمان ، فكذلك يجب أن تكون (فجار) معدولة عن فجرة علماً أيضاً " [١٠٩] .

ومثل (فجار) المعدول من المصدر : جماد للجمود ، وحماد للحمدة [١١٠] .

قال سيبويه : واعلم أن (فعال) ليس بمطرد في الصفات ، نحو : حلاق ، ولا في

---

(١٠٥) الكتاب ٣ / ٢٧٤ .

(١٠٦) شرح السيرافي ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(١٠٧) تحصيل عين الذهب ٢ / ٣٩ .

(١٠٨) ينظر : الخصائص ٣ / ٢٦١ .

(١٠٩) لسان العرب (ف ج ر) ، وينظر : شرح المفصل ١ / ٣٨ .

(١١٠) الكتاب : ٣ / ٢٧٦ .

المصدر نحو : (فجار) وإنما يطرد في باب النداء والأمر [١١١] مثل : يا فساقِ ، وحذارِ .

وعند السيرافي أن (فجار) من باب الصفة [١١٢] ، وهذا ما أشار إليه أبو حيان في نصه ، ولم يشر إليه أحد من النحاة ، فهذا دليل على صحة مذهب سيبويه والجمهور ، والشواهد تؤيد ذلك وتسانده .

٥ - ياء تفعلين بين الاسمية والحرفية

قال أبو حيان : " ذهب الأخفش إلى أن الياء في (تفعلين) ، ونحوه حرف تأنيث ، والضمير مستكن ، وفي النهاية : الياء في تفعلين عند المبرد علامة للضمير المستكن في فعل الواحد ، وأبو الحسن يجري ضمير التثنية والجمع مجرى ضمير الواحد ، فكما أن ضمير الواحد يستكن فكذلك ضميرها . وذهب **الجمهور : سيبويه وغيره** : إلى أنها ضـــمير " [١١٣] .

ولتوضيح ذلك نقول : وقع خلاف بين النحاة في اسمية وحرفية ياء تفعلين ، فذهب الأخفش إلى حرفيتها [١١٤] ، والمبرد إلى أنها علامة للضمير [١١٥] ، وسيبويه والجمهور إلى اسميتها .

قال سيبويه : " وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة " [١١٦]، يعني: تفعلين ، وقال هذا في الياء في مواضع أخر من الكتاب [١١٧] ، إنه اسم .

والدليل على أنها اسم ، أنها لا تخلو من أن تكون علامة مجرورة من الضمير أو ضميراً

([١١١]) الكتاب ٣ / ٢٨٠ .

([١١٢]) ينظر : شرح السيرافي : ١ / ٣٤١ وما بعدها .

([١١٣]) الارتشاف ١ / ٤٦٤ .

([١١٤]) انظر : رأي الأخفش في المساعد ١ / ٨٥ ، الهمع ١ / ٥٧ .

([١١٥]) ينظر : المقتضب ٤ / ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

([١١٦]) الكتاب : ١ / ٢٠ مط بولاق .

([١١٧]) الكتاب : ٤ / ٢٠٠ ــ ٢٠١ ، ٢ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، والمساعد ١ / ٨٦ .

، فلو كانت علامة ولم تكن ضميراً للزم أن تثْبت في فعل الاثنين ، كما ثبتت التاء في : قامتا ، فلما حذفت ولم تثْبت علمنا أنها ضمير ليست بعلامة [١١٨] .

ويرى المازني والأخفش :-أن الياء في (تفعلين) حرف تأنيث ، كتاء التأنيث في (قامت) ، لا ضمير ، والفاعل ضمير مستكن في الفعل.

وحجتهما : أن المضمر لما استكنَّ في (فَعَل) أي : هو ، و (فعلت) أي : هي ، استكنَّ في التثنية والجمع ، وجيء بالعلامة للفرق ، كما جيء بالتاء في (فَعَلَتْ) — أيضاً — لفرق ، كما أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز ، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أو الفعل في الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق ، فجعلت الياء علامة للمؤنث [١١٩] .

وإيضاحاً لما سبق : أن الخطاب للمثنى (تفعلان) ، وللمخاطبة (تفعلين) ، فالفعل في الصورتين مبدوء بالتاء ، فلا تصلح التاء للفرق بين المذكرو المؤنث ، فجعلت الياء في (تفعلين) علامة للمؤنث ، للفرق بينها وبين المذكر في (تفعلان) .

وردّ السيوطي على المازني والأخفش : بأن حمل ياء (تفعلين) على تاء التأنيث في نحو : (قامت) لا يصلح ، وليس بسديد ؛ لأن التاء في (قامت) ساكنة ، والنون في (تفعلين) متحركة ، ولأن آخر الفعل قبل التاء في (قامت) متحركة ، ولو كانت الياء في (تفعلين) مثلها لما سكن آخر الفعل قبلها .

أي : ولأن الياء لو كانت علامة تأنيث لخالفت أصل تأنيث المضارع ؛ لأنه لا تلحق علامة التأنيث آخر المضارع ، وإنما تلحق الماضي [١٢٠] ، وبهذا يتضح اسميتها .

وقيل : أقحمت الياء في (تفعلين) علامة للأنثى ، والنون بعدها علامة للرفع ،

([١١٨]) انظر : المسائل المشكلة ص ٥٨١ .

([١١٩]) ينظر : الهمع ١ / ٥٧ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨ ، الإنصاف ١ / ٣٩ .

([١٢٠]) ينظر : الهمع : ١ / ٥٧ .

ونصبت تشبيهاً بنون الجماعة [١٢١] .

وهي من المسائل المشكلة عند أبي علي الفارسي ، وكلامه فيها يوحي بانتصاره لمذهب سيبويه والجمهور ، إلا أنه لم يهمل فيها المذاهب الأخرى ؛ حيث قال ــ عقب ذكره مذهب سيبويه والدليل على صحته ــ :

" فإن قلت : ما تنكمر أن تكون علامة وإنما حذفت في التثنية وإن ثبتت التاء في قامتا ، لما كان يدخل من الاستثقال في مثل : يضربان ، لو لم تحذف لتوالي الحركات ، وانكسار ما قبل الياء ، وكل ذلك يستثقل ، فحذف لذلك ، لا لأنه علامة ضمير .

قيل : إن هذه الحركات وتواليها لو كان اسماً لم يكن يستثقل ، لأنها غير لازمة ، بل التقدير فيها : الانفصال ، وما كان كذلك لم يستثقل ما ذكرت فيه ، إنما يستثقل ذلك في الكلمة الواحدة ، ألا تراهم قالوا : لكتبك فاعلم ، ونحو هذا ، فجمعوا بين هذه الحركات ، لما كانت غير لازمة ، وتقول : يشكيان ، فجمع بين المتحركات ، إذ تقديرك فيها الانفصال، وكذلك لو كان هذا ضميراً لم يستثقل هذا الجمع بين الحركات فيه "[١٢٢] .

" وإن قلت : فهلا ثبتت العلامة التي هي ضمير المذكر في مثل : أنت تفعل ، وهلا دلل امتناع ثباته هنا على أن الياء في (تفعلين) الذي يإزاء (تفعل) للمذكر ليس بضمير ، كما أن (فعل) لما لم يكن فيه علامة ظاهرة للضمير علمت أن (فَعَلَتْ) علامة للتأنيث دون الضمير ؟

قيل : إن هذا الموضع لما ألبس فيه الصنفان في المخاطبة جعل الفصل فيها إظهار الضمير ، وإنما علمنا : أن التاء في (فَعَلَتْ) علامة إثباتها مع علامة الضمير ، لأنها لو كانت علامة ضمير لم تثبت ، كما لم تثبت علامتان للضمير في فعل واحد في غير هذا الموضع " [١٢٣]

وممن صحح مذهب سيبويه : ابن يعيش ؛ حيث قال ــ بعد أن ذكر فيها المذهبين ــ

([١٢١]) ينظر : دقائق التصريف ص ٣٣ ، ٣٤ .

([١٢٢]) المسائل المشكلة ص ٥٨١ .

([١٢٣]) المسائل المشكلة : ص ٥٨٢ .

: " والصحيح : المذهب الأول، وهو رأي سيبويه " [١٢٤] .

وبهذا يتضح لنا صحة مذهب سيبويه والجمهور القائل باسمية ياء تفعلين ؛ حيث ساندته الأدلة وأقوال العلماء .

٦ - (ما) المصدرية بين الحرفية والاسمية [١٢٥]

" ما " المصدرية ، هي : التي تسبك مع ما بعدها بمصدر ، نحو : قوله تعالى : " وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ " [١٢٦] ، أي : ودوا عنتكم . وهي نوعان : زمانية ، وغير زمانية .

فالزمانية : هي التي تقدر بمصدر نائب عن ظرف الزمان ، فهي لا تدل على الزان بذاتها ، بل تدل عليه بالنيابة ، نحو قوله تعالى : " وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا " [١٢٧] ، أي : مدة دوامي حياً .

وغير الزمانية : وهي التي تقدر مع صلتها بمصدر ، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها ، نحو : يعجبني ما صنعت ، ومن ذلك قوله تعالى[١٢٨] : " وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ " [١٢٩] .

هذا ، وقد اختلف النحاة في (ما) المصدرية ، هل هي : موصول حرفي أم موصول اسمي ؟

تحدث أبو حيان عن ذلك ، فقال : " وأمّا " (ما) إذا تقدرت بالمصدر هي وصلتها

([١٢٤]) شرح المفصل ٧ / ٧ .

([١٢٥]) تنظر : في الكتاب ١ / ٣٧٨ ، ٣ / ١١ ، والمسائل المشكلة : ٢٧٥ : ٢٧٧ ، وشرح المقدمة الكافية ٣ / ٩٩٦ ، والمقرب : ٨١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٥٧ ، وشرح الكافية لابن القواس ٢ / ٦٨٦ ، وغاية البيان في معرفة ماءات القرآن ٦٦ ، والمساعد ١ / ١٧٣ ، وما يشترك بين الاسمية والحرفية ٩٧ ، والموصول الحرفي أنواعه وأحكامه ٣٤٠ : ٣٤٢ .

([١٢٦]) آل عمران / ١١٨ .

([١٢٧]) مريم / ٣١ .

([١٢٨]) التوبة / ٢٥ .

([١٢٩]) المغني ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، والجنى : ٣٣٠ .

، فذهب **الجمهور** إلى أنها حرف بمنزلة أن المصدرية عند **سيبويه** : قال ابن هشام : وهو الأصح .

وذهب أبو الحسن ، وابن السراج ، وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم كالذي لما لا يعقل ، فإذا قلت : أعجبني ما قمت ، فيقدره سيبويه ، والجمهور : قيامك . ويقدره الأخفش : الذي قمت ، وقبله موصوف محذوف ، أي : القيام الذي قمته " أ هـ [130] .

ولتوضيح ذلك نقول : في هذه المسألة خلاف يظهر كالآتي :

ذهب سيبويه [131] ، والجمهور [132] ، إلى أن " ما " المصدرية ، موصول حرفي ، بمنزلة " أنْ " المصدرية ، لأنها لا يعود عليها ضمير من صلتها .

قال سيبويه : " وسألته عن قوله : ما تدوم لي أدوم لك ، فقال : ليس في هذا جزاء من قِبَل أن الفعل صلة لـ (ما) فصار بمنزلة (الذي)، وهو بصلته كالمصدر، ويقع على الحين ، كأنه قال : أدومُ لك دوامك لي، فـ (ما) و (دمت) بمنزلة الدوام ، ويدلك على أن الجزاء لا يكون هاهنا أنك لا تستطيع أن تستفهم بـ (ما تدوم) على هذا الحد " [133] .

قال الفارسي : " و(ما) هذه عند سيبويه حرف ، كما أن (أنْ) كذلك ، ويدل على ذلك نحو قوله : (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ) [134] ، فتقدير هذا : بكونهم كاذبين ، ولا راجع في هذا الكلام من الصلة إلى الموصول " [135] .

قال الفارقي [136] : والدليل على أنها حرف ، أنها تدخل على الفعل، كدخول (

([130]) الارتشاف ١ / ٥١٩ ، وشرح قطر الندي لابن هشام ، ص / ٤٢ .

([131]) الكتاب ٢ / ٣٢٦ ، ٣٤٩ ، ٣ / ١١ ، ١٥٦ .

([132]) ينظر مذهبهم في : المقتضب ٣ / ٢٠٠ ، والمسائل الشيرازيات : ٥٦٣ ، والبديع في علم العربية لابن الأثير ٢ / ١ / ٢٤٢ ، والارتشاف ٢ / ٩٩٣ ، والجنى ٣٣٢ .

([133]) الكتاب ٣ / ١٠٢ .

([134]) البقرة / ١٠ .

([135]) المسائل الشيرازيات : ٥٦٣ .

([136]) هو : سعيد بن سعيد الفارقي ، أبو القاسم النحوي له تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب للمبرد . ت ٣٩١ هـ ، بغية الوعاة ١ / ٥٨٤ .

أنْ) ولا خلاف أن (أنْ) لا تضمر ، ولا يعود إليها ضمير من صلتها ، كذلك يلزم في (ما) ؛ لأنها بمنزلتها في دخولها على الفعل ، وكونها في تأويل المصدر [١٣٧] .

وقد نسب هذا المذهب إلى البصريين [١٣٨] ، وقد استدل القائلون به على صحة مذهبهم بأن صلة (ما) تقع بعدها من ضمير يعود عليها، وهو لا يحصى كثرة في كلام الله ــ تعالى ــ فمن ذلك قول الله ــ تعالى ــ : " وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ " [١٣٩] ، فلو كانت (ما) هنا اسماً للزم أن يكون في الجملة بعدها ضمير ، ولا يصح أن يقدر ، لأن الفعل قد استوفى مفعوله [١٤٠] ، ومنه قوله ــ جل في علاه ــ : " وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ " [١٤١] ، قال الفارسي : أفلا ترى أن (ما) هنا لا تكون بمعنى الذي ؛ لأنك إن قدرتها بمعناه لزم أن تكون لها في الصلة عائد إليه ، وذلك العائد ينبغي أن تكون الهاء التي هي ضمير الغائب ، ولا يسوغ تقديرها هنا ؛ لأنه يلزم منه أن يكون (دمت) متعدياً إلى مفعول ، فمن حيث لم يتعد (دمت) إلى مفعول لم تكن هذه اسماً " [١٤٢] .

كما أننا نقول: عجبتُ مما ضحكتَ ، ومما نام زيد ، فنجد (ضحك) و(نام) خاليين من ضمير عائد على (ما) ظاهر ومقدر ، ونجده أبداً عائداً على (ما) الخبرية ظاهراً في نحو : " عجبت مما أخذته " ، ومقدراً في نحو قول الله ــ عز وجل ــ [١٤٣] : " فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ " [١٤٤] .

---

(١٣٧) تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب : ٦٤ .

(١٣٨) ينظر : رصف المباني : ٣١٥ ، والجنى ٣٣٢ .

(١٣٩) البقرة / ٣ ، الأنفال / ٣٥ ، والحج / ٥٤ ، وفي سور أخرى .

(١٤٠) ينظر : الإغفال ١ / ١٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٤٢ .

(١٤١) المائدة / ١١٧ .

(١٤٢) الإغفال : ١ / ١٢١ .

(١٤٣) النحل / ١١٤ .

(١٤٤) ينظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٥٥٨ ، ٥٥٩ .

وقد صحح ابن الصائغ الدمشقي [١٤٥] ، والمرادي ، وابن عقيل [١٤٦]، مذهب الجمهور .

والمذهب الثاني : نسب إلى الأخفش [١٤٧]، وابن السراج [١٤٨] ، وبعض الكوفيين [١٤٩] أن (ما) المصدرية اسم ، فإن كانت معرفة فهي بمنزلة (الذي) والفعل في صلتها ، كما يكون في صلة (التي) فترفع كما يُرفع الفعل إذا وقت صلة لـ (الذي) ، أو تكون نكرة في تقدير (شيء) فيكون الفعل صفة لها فيرتفع كما يرتفع الفعل إذا كان صفة لـ (شيء) ويكون في صلتها ضمير يرجع إليها ، و(ما) كناية عن المصدر .

وقد احتج الأخفش ومن تبعه على صحة مذهبهم بأن الفعل الذي لا يتعدى إلى مفعول به يتعدى إلى مصدره ، كما يتعدى الفعل المتعدي إلى المفعول به إلى مصدره ، والفعل إذا ذكر دلّ بلفظه على مصدره ، فنقدر ـــ إذن ـــ ضميراً يعود على الضحك في قولنا : عجبت مما ضحكت ، وضميراً يعود على النوم في قولنا : عجبت مما نام زيد ، ويجوز أن يبرز هذا الضمير ، فتقول : عجبت مما ضحكته ، ومما نامه زيد [١٥٠] على أن الهاء ضمير المصدر.

وقد ردّ الجمهور حجة الأخفش ومن تبعه من وجهين [١٥١] :

---

(١٤٥) هو : محمد بن عبد الرحمن بن على بن أبي الحسن الزمردي ، الشيخ شمس الدين بن الصائغ الحنفي النحوي ت (٧٧٦) هـ البغية ١ / ١٥٥ .

(١٤٦) ينظر : اللمحة في شرح الملحة : ٢ / ٤٠٤ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٠٥ ، وشرح الألفية : ٤١ .

(١٤٧) ظاهر كلام الأخفش في معاني القرآن يشهد بحرفية (ما) يقول في قوله تعالى : (بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ) . البقرة / ١٠ ، جعل (ما) والفعل اسماً للمصدر ، كما جعل (أنْ) والفعل اسماً للمصدر في : (أحب أن تأتيني) ١ / ٤٠ ، ١٠٢ ، ٢٠٩ ، وأمهات الكتب تنسب إليه القول باسميتها . ينظر: المقتضب ٣ / ٢٠٠ ، والأصول ١ / ١٦١ ، وشرح السيرافي ١ / ٧٩ .

(١٤٨) ينظر : الأصول ١ / ١٦١ .

(١٤٩) لم أقف على رأيهم من كتبهم ، وقد نسب إلى ثعلب في الإغفال ١ / ١٢١ ، وإلى بعض الكوفيين في رصف المباني ٣١٥ ، والارتشاف ٢ / ٩٣٣ ، والجنى ٣٣٢ .

(١٥٠) ينظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٥٥٩ .

(١٥١) ينظر : المصدر السابق نفس الجزء والصفحة ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٥٧ ، الجنى ٣٣٢ .

الأول : أن قولهم : إن الفعل الذي لا يتعدى إلى مفعول به فاسد ، بدليل قوله تعالى : " وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ " [١٥٢] في قراءة من ضمّ ياءه وشدّد ذاله [١٥٣] ، وذلك أن الضمير المحذوف من قوله (يكذبون) لا يخلو أن يعود على القرآن ، أو على النبي ، أو على المصدر الذي هو التكذيب ، فإن أعدناه إلى القرآن أو النبي ، فقد استحقوا بذلك العذاب ، وإن أعدناه إلى التكذيب لم يستحقوا العذاب ؛ لأنهما إذا كذبوا التكذيب بالقرآن وبالنبي كانوا بذلك مؤمنين ٠

والآخر : أن هذا الضمير الذي يقدرونه محذوفاً في نحو : أعجبني ما قمت في قول الشاعر [١٥٤] :

أليس أميري في الأمور بانتما ∴ بما لستما أهل الخيانة والغدر

كما لا يسوغ هنا تقديرها بـــ (الذي) ؛ لأن (ما) المصدرية لا تدخل على جملة اسمية أصلاً ٠

ورأي ثالث لابن خروف سوى فيه أن تكون " ما " اسماً وحرفاً ، قال : (وتقول : أعجبني ما قلت ، يجوز في تقديره : أعجبني قولك ، وأعجبني الذي قلت ، فهي مصدر في كلتا الحالتين ، وهي في تقديرها بـــ " الذي " اسم وفي المصدر : حرف) [١٥٥] ، فهي فيهما موصول اسميّ أو حرفيّ ٠

وذهب ابن الحاجب إلى أن (ما) المصدرية يتوارد عليها : الحرفية تارة ، والاسمية

([١٥٢]) البقرة / ١٠ ٠

([١٥٣]) هي قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ، السبعة لابن مجاهد ، ص ١٤٣ ٠

([١٥٤]) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله ٠

الشاهد : (بما لستما) حيث جاءت (ما) مصدرية ، ولا يصح تقدير الضمير كما قال الأخفش ، وهو يقوي مذهب سيبويه ، والجمهور بأنها حرف ٠

ينظر : شفاء العليل : ١ / ٢٤٦ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٧١٧ ، وشرح التسهيل للشيخ خالد : ١ / ١٩٨ ٠

([١٥٥]) شرح الجمل ٢ / ٢٩٥ ٠

تارة أخرى [١٥٦] .

رأي وترجيح : بعد هذا العرض تبين لنا الآتي :

١ ــ أن الفرق بين الحروف الموصولة والأسماء الموصولة ، أن الأسماء الموصولة لابدّ في صلاتها من ضمير يعود إليها ؛ لأن الضمائر أسماء مختصرة ونائبة منابها ، وكأنها إذا ذكرتها قد ذكرت ما تعود عليه ، والحرف لا يدخل عليه ما يدخل على الضمير ؛ لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الحروف ولا تعمل فيها [١٥٧] .

٢ ــ أن الراجح مذهب سيبويه والجمهور من أنها حرف لا تحتاج إلى عائد ؛ لأنه لو كان كما قال الأخفش ومن تبعه للزم أن يسمع كثيراً : أعجبني ما قمته وما قعدته ، ولو صح ما ذكر لجاز ذلك ؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً لا محذوفاً ، ولم يعهد هذا الضمير بارزاً في موضع مرة واحدة ، والأصل : عدم الإضمار [١٥٨] .

كما ارتضى المبرد وغيره هذا المذهب وحكم عليه بالصواب ، وضعف مذهب الأخفش ، ثم رماه بالتخليط في هذا [١٥٩] .

---

(١٥٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(١٥٧) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٩٠ .

(١٥٨) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٤٢ ، وشرح قطر الندى : ٤٢ ، والمغني ١ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(١٥٩) المقتضب ٣ / ٢٠٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٥٥٨ ، ٥٥٩ .

٧ ـ وصل (ما) المصدرية بالجملة الاسمية

تحدث أبو حيان عن : نوع صلة (ما) المصدرية ، وخلاف العلماء في وصلها بالجملة الاسمية ، فقال : " وتنوب (ما) المصدرية عن ظرف الزمان ، وتوصل في الغالب بالماضي ، أو بالمضارع ، **ومذهب سيبويه والجمهور** : أن الجملة الاسمية لا تكون صلة لها ، وأجاز قوم منهم : السيرافي ، وتبعه الأعلم ، وابن خروف ... " [١٦٠] .

ولتوضيح ذلك نقول :

١ ــ توصل (ما) بالجملة الفعلية ، قال سيبويه : " ومن الحروف ما لا يدخل إلا على الأفعال ، وتكون فيها الأفعال أولى من الأسماء ، ومن ذلك قولهم : ائتني ما بعدما تفرغ ... وتفرغ صلة لـ (ما) .. ومثل ذلك : كلما تأتيني آتيك ، فالإتيان صلة لـ (ما) " [١٦١] .

وأكثر ما توصل (ما) بالفعل الماضي [١٦٢] نحو قوله ــ تعالى ــ : " بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ" [١٦٣] ، وقوله : " وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ " [١٦٤] ، وقول الشاعر :

يسرّ المرءَ ما ذهب الليالي .·. وكان ذهابُهُنَّ له ذَهابا [١٦٥]

وتكون ظرفية مصدرية ، وأكثر ما توصل بالماضي كذلك ــ لفظاً ــ المثبت نحو : جد ما دمت واجداً ، أي : مدة دوامك واجداً [١٦٦] .

---

(١٦٠) الارتشاف ١ / ٥٢٠ .

(١٦١) الكتاب ٣ / ١١ ، ١٢ ، ١٠٢ .

(١٦٢) ينظر : شرح التسهيل ذ / ٢٢٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٧١ ، والخضري عليه ١ / ٧١ .

(١٦٣) ص / ٢٦ .

(١٦٤) التوبة / ٢٥ .

(١٦٥) البيت من الوافر ، ولم يعرف قائله .

ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٢٥ ، والدرر ١ / ٥٤ ، والهمع ١ / ٨١ .

(١٦٦) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٢٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٧١ .

والمضارع المنفي بـــ (لم) كقولك : لا أصحبك ما لم تصم[١٦٧]، لأنه معناه ماض .

ويقل وصلها بالمضارع غير المنفي بـــ (لم) نحو : لا أصحبك ما يقوم زيد [١٦٨] ، وقوله [١٦٩] :

أطوِّف ما أطوِّف ثم آوي ∴ إلى بيـــــتٍ قعيدتُه لَكاعِ

٢ ــ وتوصل بالجملة الاسمية على قلة نحو : أسعدني ما زيد قائم ، ولا أصحبك ما عمرو ذاهب [١٧٠] .

وقال ابن مالك : " وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر [١٧١] :

واصل خليلك ما التواصل ممكن ∴ فلأنت أو هو عن قريب ذاهبٌ

وقال آخر [١٧٢] :

فعِسُهم أبا حسَّان ما أنت عائسُ

وأجاز الفارسي كون صلة (ما) في موضع نصب بالاستثناء ، قال : " ومنه أيضاً قولهم : أتاني القوم ما عدا زيداً ، فـــ (ما) ها هنا مع (عدا) بمنزلة المصدر ، وهو في موضع نصب بالاستثناء ، تقديره : أتاني القوم جاوزهم زيداً " [١٧٣] .

---

(١٦٧) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٧١ .

(١٦٨) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٢٦ ، وابن عقيل ١ / ٧١ ، والخضري ١ / ٧١ .

(١٦٩) البيت من الوافر ، وهو لبرج بن مسهر الطائي ، وهو شاهد على وصل (ما) بفعل مضارع مثبت قليلاً ، ديوان الحماسة ٢ / ٨٩ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٢٨٠ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٢٦ ، بلفظه ، وابن عقيل ١ / ٧١ ، باللفظ الذي في المتن ، شرح الكافية لابن جماعة ص ٢٧٧ .

(١٧٠) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٧١ .

(١٧١) البيت من الكامل ، ولم أعثر على نسبه له .

حيث نابت (ما) عن ظرف الزمان ، فوصلت بجملة ابتدائية .

ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٢٧ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٣٠٦ .

(١٧٢) هذا شطر بيت من الطويل ، وصدره : رأيت رجالاً يأهون هوائهم .

وهو لخفاف بن ندبة .

ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٢٧ .

(١٧٣) المسائل المشكلة ص ٢٧٦ .

وأجاز ابن جني كون صلتها جاراً ومجروراً ، فيجوز على مذهبه : ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر، و " ما " مصدرية [١٧٤] .

وخلاصة ما تقدم : أن صلة (ما) المصدرية تكون جملة فعلية ، وكذا جملة اسمية ، وشبه جملة أيضاً .

والحق أن صلتها تكون جملة فعلية كذلك ، أما الجملة الاسمية ، فوقع خلاف عنهم فيها، فأجازها قوم منهم السيرافي، وتبعه الرضي ، والأعلم ، وابن خروف [١٧٥]، وقد سمع وصلها بها في الشعر فيما سبق وهذا مما يستشهد به لها ، ومنه ـــ أيضاً ـــ قوله [١٧٦] :

أحلامُكمْ لسقام الجهل شافيةٌ ∴ كما دماؤكُمُ تَشْفِي من الكَلَب

وقوله [١٧٧] :

أعلاقةً أمَّ الُوليِّد بعدما ∴ أفنانُ رأسِكَ كالثَّغام المُخْلِس ؟

أما سيبويه والجمهور فقد منعوا وصلها بتلك الجملة ، وعدوا " ما " فيهما كافة [١٧٨] .

والحق بخلاف ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، قال ابن مالك ـــ مرجحاً دخولها على الجملة الاسمية ـــ : " والحكم على " ما " هذه ـــ في البيتين السابقين ـــ بالمصدرية أولى من جعلها كافة ؛ لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر بالكاف في البيت الأول ، وبإضافة الظرف في البيت الثاني ، ولم يصرف شيء عما هو له ثابت ، بخلاف الحكم

---

(١٧٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢ / ٣٨٧ .

(١٧٥) ينظر : المقدمة الجزولة في النحو ص ٥٢ ، والهمع ١ / ٨١ .

(١٧٦) البيت من الطويل ، وقائله : الكميت بن يزيد . راجع الدرر ١ / ٥٤ ، شرح التسهيل ١ / ٢٢٧ ، وفي شعر الكميت بن زيد الأسدي ١ / ٨١ ، وروايته :

.... كما دماؤكم يشفى بها الكلب

(١٧٧) البيت من الكامل ، وقائله : المرار الأسدي ، والثغام : شجرة تبيضُّ كأنها الثلج . ينظر : اللسان (ثغم) ، والخزانة ٤ / ٤٩٣ ، تهذيب إصلاح المنطق ٧٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٢٧ ، سيبويه ١ / ١١٦ ، ورصف المباني ٣١٤ .

(١٧٨) ينظر : الهمع ١ / ٨١ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٨٦ .

بأن (ما) كافة ... " [179] .

وقال المرادي : " وقد توصل بجملة اسمية خلافاً لقوم " [180] .

وقال الرضي ـــ معترضاً على منع دخولها على الاسمية ـــ : " ..... وجوّز غيره [181] ، أن تكون اسمية ـ أيضاً ـ وهو الحق ، وإن كان ذلك قليلاً ، كما في نهج البلاغة [182] : بقوافي الدنيا ما الدنيا باقية " [183] .

فتبيّن لنا مما سبق صحة وصلها بالجملة الاسمية على قلة خلافاً لمذهب سيبويه والجمهور ما دام وجد شواهد تؤيد ذلك .

٨ ـ الخلاف في العامل في (أيّ) الموصولة

تأتي " أيّ " اسماً موصولاً ، وتكون بلفظ واحد في : الإفراد ، والجمع ، والتذكير، وفروعهما ، ويجوز أن تلحقها : تاء التأنيث ، إذا أريد بها : المؤنث ويجوز على هذا أن : تثنى وتجمع .

وتعرب ما لم تضف ، وصدر صلتها ضمير محذوف ، فتبنى حينئذ على : الضم ، وحذف الصلة : جائز ، مع عدم طول الصلة ؛ لأن لزوم : " أيّ " للإضافة يُغني عن طولها [184] .

قال أبو حيان : " ويلزم استقبال العامل [185] ، فيها إن كان فعلاً ، نحو : اضرب أيُهم عندك ، ويعجبني أيُهم عندك .

هذا مذهب : **الجمهور، وسيبويه** ، والكسائي ، وغيرهما .

---

[179] انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

[180] ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٠٣ .

[181] أي : غير سيبويه .

[182] ص ١٧٦ ، ط / دار الشعب .

[183] ينظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٨٦ .

[184] الأشموني ١ / ١٦٥ ، ١٦٦ ، والتطبيقات والقواعد في النحو ص ٧٦ .

[185] لأنها للإبهام والعموم ، وهما المناسبان للاستقبال .

وزعم الأخفش : أنه قد يعمل فيها الماضي ، إلا أنه قليل " [١٨٦] .

ولتوضيح ذلك نقول : اختلف النحاة في العامل في (أيّ) على رأيين :

الرأي الأول : ذهب سيبويه[١٨٧]، والكسائي[١٨٨]، والفراء[١٨٩]، وابن السراج[١٩٠]، إلى : أن العامل في " أيّ " لا يكون إلا فعلاً مستقبلاً .

قال سيبويه : " وذلك قولك : اضرب أيُّهم هو أفضلُ ، واضرب أيُّهم كان أفضل ، واضرب أيُّهم أبوه زيد " [١٩١] .

فهذه الأمثلة من سيبويه تدل على أن : " أي " لا يعمل فيها إلا الفعل الأمر .

سُئل الكسائي بحضرة يونس : كيف تقول : لأضربنَّ أيّهم في الدار ؟ قال : فكيف تقول : ضربتُ أيهم في الدار ؟ قال : لا يجوز ، قال : لِمَ ؟ قال : " أيّ " هكذا خُلِقَتْ [١٩٢] ، أي وضعت .

وقال ابن السراج:"والجواب عندي في ذلك أنّ "أيًّا " بعض لما تضاف إليه ، مبهم مجهول ، فإذا كان الفعل ماضياً فقد علم البعض الذي وقع فيه الفعل ، وزال المعنى الذي وضعت له " أيّ "، والمستقبل ليس كذلك " [١٩٣].

وهذا التوجيه والتعليل من ابن السراج ذهب إليه ابن الباذش ؛ إذ يرى أن " أيًا " مبهمة مع المستقبل ، وهذا الإبهام لا يتحقق إلا على المستقبل المبهم ، بخلاف الماضي ، والحال ، فإنهما محصوران ، فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره ، استعملت معه " أيّ "

([١٨٦]) الارتشاف ٢ / ١٠١٢ .

([١٨٧]) الكتاب ٢ / ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣ .

([١٨٨]) ينظر رأيه في الأصول ٢ / ٣٢٦ ، ومجالس العلماء للزجاج ص ٢٣١ ، ٣٢٣ .

([١٨٩]) ينظر : معاني القرآن ١ / ٤٧ ، ٢ / ٣٧٦ ، ٣ / ١٦٩ .

([١٩٠]) الأصول : ٢ / ٣٢٦ .

([١٩١]) الكتاب ٢ / ٤٠٣ .

([١٩٢]) ينظر : الأصول ٢ / ٣٢٦ ، ومجالس العلماء للزجاجي ٢٣١ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٠٦ ، والتصريح ١ / ١٣٥ ، ١٣٦ ، والأشموني ١ / ١٦٧ .

([١٩٣]) الأصول ٢ / ٣٢٦ .

التي وضعت على الإبهام دون غيره [١٩٤] .

وبيان هذا التوجيه : أنك إذا قلت : يُعجبني أيهم يقوم ، فكأنك قلت : يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام ، كائناً من كان ، فلو جُعلتْ معمولة للفعل الماضي أخرجها ذلك عما وضعت له من العموم ، ألا ترى أنك لو قلت : أعجبني أيهم خرج ، لم يقع إلا على الشخص الذي خرج ، وذلك يخرجها عما وضعت له من العموم [١٩٥] .

وقد اعترض الرضي عليهما: بأن هذا التعليل ليس بشيء ؛ لاختلاف الإبهامين — أي : إبهام " أيّ " ، والمستقبل — ولا تعلق لأحدهما بالآخر [١٩٦] .

والسماع يشهد لصحة هذا الرأي كما في قوله تعالى : " ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ " [١٩٧] ، فـ " أيّ " اسم موصول مفعول " ننزع " وبني على الضم في محل نصب ؛ لحذف صدر الصلة ، وتقديره : أيّهم هو أشدّ .

وكقول الشاعر [١٩٨] :

فادْنُوا إلى حقّكُمُ يأخُذْهُ أيكُمُ ... شئتُم ، وإلا فإيَاكُمْ وإيَانا

وقول الآخر [١٩٩] :

---

(١٩٤) ينظر : في المباحث الكاملية في شرح الجزولية ١ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٠٧ ، وشرح الكافية في النحو ٢ / ٤١ .

(١٩٥) التذييل والتكميل ٣ / ٥٧ ، والتصريح ١ / ١٣٦ ، وحاشية الصبان ١ / ١٦٧ .

(١٩٦) شرح الكافية في النحو ٢ / ٤١ .

(١٩٧) مريم / ٦٩ .

(١٩٨) البيت من البسيط ، بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠٠ ، والتذييل والتكميل ٣ / ٥٥ ، وتمهيد القواعد ٢ / ٦٨١ ، ٦٨٣ .

والشاهد في قوله : يأخذه أيكم ، حيث عمل الفعل " يأخذه " المجزوم في جواب الطلب ، وهو مستقبل في : " أيكم " .

(١٩٩) البيت من المتقارب ، منسوب لغسان بن وعلة ، في : الإنصاف ٢ / ٧١٥ ، والتصريح ١ / ١٣٥ ، والمقاصد النحوية ١ / ٢٥٧ ، وبلا نسبة في : رصف المباني ١٩٧ ، ومغني اللبيب ١ / ٧٨ ، وأوضح المسالك ١ / ١٥٠ ، وتمهيد القواعد ٢ / ٦٨١ ، ٧٠٨ ، والأشموني ١ / ١٦٦ .

إذا ما لقيت بني مالك .·. فسلم على أيُّهمْ أفضل

الرأي الثاني : ذهب الأخفش [٢٠٠]، وابن مالك [٢٠١]، والرضي [٢٠٢]، إلى أنه لا يلزم استقباله ، بل يجوز أن تكون معمولة للماضي ، نحو : ضربت أيهم في الدار ، وأعجبني أيهم قام .

وخلاصة القول : أن في عامل " أيّ " الموصولة رأيين :

الرأي الأول : لا يكون إلا فعلاً مستقبلاً ، وهو لسيبويه والجمهور ، ومن وافقهم ، وهذا هو الراجح ، ويحتج له : بأن " أيّ " وضعت على الإبهام ، والعموم ، فلو جعلت معمولة للفعل الماضي أخرجها ذلك عما وضعت له من العموم ، ألا ترى أنك لو قلت : أعجبني أيهم خرج لم يقع إلا على الشخص الذي خرج [٢٠٣] .

كما أنه لم يرد في القرآن الكريم ، والشعر العربي إلا معمولاً للمستقبل .

والرأي الثاني : أن عاملها لا يلزم استقباله ، حيث قد يعمل فيها الماضي على قلة ، وهو للأخفش ومن تابعه .

٩ ـ الرافع للمبتدأ والخبر

تحدث أبو حيان عن : آراء النحاة في الرافع للمبتدأ والخبر ، وما ذهب إليه واختاره منها ، فقال : " واختلفوا في الرافع للمبتدأ والخبر ، فذهب **سيبويه وجمهور البصريين** إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ ، والمبتدأ يرفع الخبر، وقد نسب هذا إلى المبرد. وذهب الأخفش ، وابن السراج ، إلى أنهما مرفوعان بالابتداء . وذهب الجرمي ، والسيرافي ، وكثير من البصريين إلى أنهما مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية ... وذهب الكوفيون إلى

والشاهد في قوله : " فسلم على أيهم " ، حيث عمل الفعل " سلم " وهو مستقبل في " أيهم ".

(٢٠٠) معاني القرآن ١ / ٢١٨ .

(٢٠١) شرح التسهيل ١ / ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٢٠٢) شرح الكافية في النحو ٢ / ٤١ .

(٢٠٣) التذييل والتكميل ٣ / ٥٧ .

أن كلاً منهما رفع الآخر ... وأقول : الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين " (٢٠٤) .

ولتوضيح ذلك نقول : اتفق سيبويه والجمهور، والأخفش ، وابن السراج في أن العامل في المبتدأ هو : الابتداء .

قال سيبويه : " قولك : فيها عبد الله قائماً ، وعبد الله فيها قائماً ، فـ : " عبد الله " ارتفع بالابتداء " (٢٠٥) .

وقال الأخفش : " وأمّا قوله ـ تعالى ـ : " الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ " (٢٠٦) ، فرفعه على الابتداء " (٢٠٧) ، والابتداء : عامل معنوي .

أمّا العامل في الخبر ، ففيه خمسة آراء (٢٠٨) :

الرأي الأول : ذهب سيبويه ، وجمهور البصريين إلى أن العامل في الخبر هو المبتدأ .

قال سيبويه: "فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو، فإن المبني عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبد الله منطلق " (٢٠٩) .

وقد اعترض على هذا المذهب ، وردَّ العلماء على هذه الاعتراضات ، ولا داعي لذكرها (٢١٠) .

---

(٢٠٤) الارتشاف : ٢ / ٢٨ ، ٢٩ .

(٢٠٥) الكتاب : ٢ / ٨٨ .

(٢٠٦) الفاتحة / ٢ .

(٢٠٧) معاني القرآن ١ / ٩ .

(٢٠٨) ينظر : الخلاف النحوي والتصريفي بين سيبويه والأخفش وموقف أبي حيان منه في ارتشاف الضرب من لسان العرب . دكتوراه ، ص ٢١٥ .

(٢٠٩) الكتاب ٢ / ١٢٧ .

(٢١٠) ينظر : الاعتراضات في : التذييل والتكميل ٣ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، والتصريح ١ / ١٥٩ ، والهمع ١ / ٣١١ ، وينظر الردّ عليها ـ أيضاً ـ في نفس المراجع والصفحات .

الرأي الثاني : ذهب الكوفيون إلى : أن المبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ [٢١١] ، وهذا ما اختاره أبو حيان .

ورُدّ هذا الرأي : بأنه لو كان كذلك لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية ؛ لأن الأصل كل عامل أن يتقدم على معموله [٢١٢] .

وردّه الأنباري ـــ أيضاً ـــ من وجهين :

أحدهما : أن هذا يؤدي إلى مُحال ، وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا : إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك مُحال ، وما يؤدي إلى المحال محال .

والوجه الثاني : أن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره ؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل ، فلما جاز أن يقال : " كان زيد أخاك ، وإن زيداً أخوك ، وظننت زيداً أخاك "بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر[٢١٣].

الرأي الثالث : ذهب الأخفش، والصيمري[٢١٤] ، إلى أن العامل في الخبر، هو الابتداء .

قال الأخفش : " المبتدأ : ابتداؤك إياه ، والابتداء : هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم ، كما كانت " إنَّ " تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، فكذلك رفع الابتداء : الاسم ، والخبر " [٢١٥] .

وحجتهم في ذلك : أن الابتداء رفع : المبتدأ ، فيجب أن يرفع الخبر، لأنه مقتض لهما ، فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل المفعول [٢١٦] .

([٢١١]) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ١٨٥ ، وراجع ١ / ٣٧٣ ، ٢ / ٤٢٥ .

([٢١٢]) شرح التسهيل : ١ / ٢٧٢ .

([٢١٣]) الإنصاف : ١ / ٤٨ .

([٢١٤]) التبصرة والتذكرة ١ / ١٠٠ .

([٢١٥]) ينظر : معاني القرآن ١ / ٩ .

([٢١٦]) ينظر : شرح الجمل ١ / ٣٩٦ ، والتصريح ١ / ١٥٩ ، وعلل النحو ص ٢٦٤ .

وقد اعترض ابن مالك على هذا الرأي بأربعة أوجه [٢١٧] ، وردّ أبو حيان هذه الاعتراضات [٢١٨] .

الرأي الرابع : ذهب الجرمي [٢١٩] ، والسيرافي [٢٢٠] ، والأعلم [٢٢١] ، إلى أن العامل في الخبر هو التعري من العوامل اللفظية . ورجحه ابن عصفور في شرح الجمل [٢٢٢] ، وردّه أبو حيان في التذييل والتكميل [٢٢٣] .

الرأي الخامس : ذهب المبرد[٢٢٤] ، وابن السراج[٢٢٥] ، إلى أن الابتداء والمبتدأ معاً رفعا الخبر .

وحجتهم : أن الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ ، كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعاً في الجزاء عند طائفة [٢٢٦] .

وقد ردّ ابن عصفور هذا الرأي في شرح الجمل [٢٢٧] ، وابن مالك في شرح التسهيل [٢٢٨] ، والشيخ خالد في التصريح [٢٢٩] .

رأي وترجيح : المختار والراجح رأي سيبويه ، وجمهور البصريين ، وهو أن العامل

([٢١٧]) شرح التسهيل ١ / ٢٧٠ .

([٢١٨]) ينظر الردود في : التذييل والتكميل ٣ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

([٢١٩]) ينظر : رأيه في التذييل والتكميل ٣ / ٢٦١ ، والمساعد ١ / ٢٠٦ .

([٢٢٠]) شرح الكتاب ٣ / ٤٧٦ ، دكتوراه .

([٢٢١]) النكت ١ / ٥٠٩ .

([٢٢٢]) ١ / ٣٤٠ ، ٣٤١ .

([٢٢٣]) ٣ / ٢٦٣ .

([٢٢٤]) المقتضب ٤ / ١٢٦ .

([٢٢٥]) الأصول ١ / ٥٨ .

([٢٢٦]) التصريح ١ / ١٥٩ .

([٢٢٧]) ١ / ٣٤١ .

([٢٢٨]) ١ / ٢٧١ .

([٢٢٩]) ١ / ١٥٩ .

في الخبر ، هو المبتدأ .

وذلك لأن المبتدأ هو طالب بالخبر ، فلما طلبه جعلت العرب في آخره الرفع يإزاء ذلك الطلب ليعلم أنه مطلوب ، كما فعلت ذلك في : الفاعل ، والمفعول الجاري مجراه ، فإذا كان الرفع فيهما منسوباً للفعل ؛ لأنه طالبهما ، والرفع إنما جعل في الآخر يإزاء ذلك الطلب ، فكذلك ينبغي أن ينسب الرفع في الخبر إلى المبتدأ ؛ لأنه طالبه ، ويإزاء طلبه رفع الخبر[٢٣٠].

قال الأنباري : " والتحقيق فيه عندي أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفكُّ عنه ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لا به ... فالابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ ، إلا أنه عامل معه ؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل [٢٣١] .

١٠ ـ إضمار (كان) الناقصة بعد (لَدُنْ)

ذكر أبو حيان أن (كان) الناقصة ، تضمر بعد (لَدُنْ) قليلاً ، قال : " ربما أضمرت (كان) الناقصة بعد (لدن) ، قال [٢٣٢] :

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلاَئِها

أي : من لدن كانت شولاً .. وقدره **سيبويه** ، **والجمهور** : من لد أن كانت شولاً ، وقال أصحابنا : هو تفسير معنى لا إعراب ، ويروى من لَدُ شَوْلٍ ، أي : من لد شوْلان ، والشَّوْلُ من النوق : المرتفعة اللبن ، وقيل : شول : مصدر " [٢٣٣] .

ولتوضيح ذلك نقول : تحذف (كان) من اسمها ، ويبقى الخبر ـــ كثيراً ـــ بعد " إنْ " ، و " لو " الشرطيتين [٢٣٤] .

---

(٢٣٠) الكافي في الإفصاح ٢ / ٣٦٥ .

(٢٣١) الإنصاف : ١ / ٤٦ ، ٤٧ .

(٢٣٢) الارتشاف ٣ / ١١٩١ .

(٢٣٣) المرجع السابق .

(٢٣٤) مثال (إنْ) ، قولك : سر مسرعاً إنْ راكباً وإنْ ماشياً .

وقلّ : الحذف المذكور ، بدون : " إنْ " ، و " لو " ، وذلك : بعد " لَدُنْ " ، كقول العجاج [٢٣٥] :

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلاَئِها

قدره سيبويه [٢٣٦] ، والجمهور [٢٣٧] : من لد أن كانت شولاً ، بحذف (كان) مع اسمها ، وبقي خبرها المنصوب ، بعد (أنْ) المصدرية ، فأتى في التقدير بـ " أنْ " ؛ لقلة إضافة " لدن " إلى الجمل .

واعترض : بأنه : يلزم حذف الموصول الحرفي وصلته ، وإبقاء معمولها ، وهو : ممنوع ، وإن جاز حذف " أنْ " وحدها ، خلافاً لما يوهمه كلام البعض .

وأجيب : بأنه : حل معنى، لا : حل إعراب ، وحل الإعراب " من لد كانت " ، وإن كانت إضافة " لد " إلى الجملة قليلة [٢٣٨] .

واعترض ـ أيضاً على هذا التقدير ـ ابن مالك ، قال : "والتقدير: " من لد أنْ كانت شولاً " ، كذا يقدره : الجمهور ، وعندي : أنّ تقدير " أنْ " مستغني عنه ، كما يستغني عنها بعد : " مُذْ " [٢٣٩] .

قال سيبويه : " نصب لأنه أراد زماناً ، والشول لا يكون زماناً ، ولا مكاناً ، فيجوز

ومثال حذفها مع اسمها بعد (لو) ، قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : " التمس ولو خاتماً من حديد " ، قطعة من حديث نبوي ، رواه البخاري في صحيحه من حديث سهل .

(٢٣٥) البيت من الرجز ، والشاهد فيه : " من لد شولاً " ، حيث حذف (كان) واسمها ، وأبقى خبرها ، وهو " شولاً " بعد " لدن " وهو قليل .

ينظر : الكتاب : ١ / ٢٦٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٥٧ ، ٢ / ٢٧٢ ، والهمع ١ / ١٢٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٦٥ ، والأشموني ١ / ٢٤٣ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١ / ٢١٣ ، والأشباه والنظائر : ٤ / ٣١٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٦٣ ، وابن يعيش ٤ / ١٠١ .

(٢٣٦) ينظر : الكتاب ١ / ٢٦٥ .

(٢٣٧) ينظر رأي الجمهور في : شرح التسهيل ١ / ٣٦٥ ، وشفاء العليل ١ / ٣٢٤ .

(٢٣٨) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٢٤٤ .

(٢٣٩) شرح التسهيل ١ / ٣٦٥ .

فيه : الجر ، كقولك : من لد صلاة العصر إلى وقت كذا، وكقولك : من لد الحائط إلى مكان كذا ، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يَحْسُنْ أن يكون زماناً ... كأنك قلت : من لد أن كانت شولاً فإلى إتلائها "[٢٤٠] .

وأوضح السيرافي كلام سيبويه ، بقوله ما ملخصه : " أنْ (لدن) إنما تضاف إلى ما بعده مِنْ زمان متصل به ، أو مكان إذا اقترنت بها " إلى " ، كقولك : جلست من لد صلاة العصر إلى وقت المغرب ، فلما كان " الشول" جمع الناقة الشائل ، لم يصلح أن تكون زماناً ، فأضمر ما يصلح أن يقدّر زماناً ، فكأنه قال : " من لد أن كانت شولاً " ، والكون : مصدر ، والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة ؛ كقولك : جئتك مقدم الحاج ، وخلافة المقتدر ، وصلاة العصر ، على معنى : أوقات هذه الأشياء "[٢٤١] .

وفي الكلام : توجيه آخر ، وهو : أن يكون قولهم : " شولاً " مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، والتقدير : " من لد شالت الناقة شولاً " ، فجعل " شولاً " مصدراً ، لا جمعاً ، وهو أقل كلفة من تقدير : سيبويه ، والجمهور .

وبعض النحويين يذكر فيه توجيهاً ثالثاً ، وهو : أن يكون نصب " شولاً " على التمييز، أو التشبيه بالمفعول به ، كما ينتصب لفظ " غدوة " بعد " لدن " .

وعلى هذين التوجيهين، لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه[٢٤٢] .

والحاصل : أنه وردت هذه العبارة عن العرب بنصب " شولاً " ، وجره ، فأمّا على النصب ، فإنه يحتمل أن يكون جمع شائل ، ويلزم عليه تقدير " كان " واسمها ، وهذا رأي سيبويه والجمهور .

ويحتمل أن يكون مصدراً ، وهو عليه : مفعول مطلق ؛ وهذا رأي أبي علي .

وأمّا على الجر ، فإنه : إمّا : مصدر مجرور بالإضافة إلى " لد " على التوسع ، أو

([٢٤٠]) الكتاب ١ / ٢٦٥ .

([٢٤١]) ينظر : شرح الكتاب ١ / ٢١٣ .

([٢٤٢]) ينظر : شرح شواهد العيني على الأشموني ١ / ٢٤٣ ، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١ / ٢٦٤ .

بالإضافة لاسم زمان يضاف إلى " لد " .

وإمّا جمع شائل ، ويلزم عليه تقدير: مصدر يضاف إلى" لد " [٢٤٣] .

وبعد : فالرأي : صحة مذهب سيبويه ، والجمهور في نصب " شولا " على إضمار كان ؛ لوقوعها في مثل هذا كثير [٢٤٤] ، كما يجوز فيها الجر على ما سبق بيانه .

وبهذا يتضح استواء الآراء في هذه المسألة .

١١ - (كأنَّ) بين البساطة والتركيب [٢٤٥]

" كأنَّ " من أخوات (إنَّ) ، تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، وهي للتشبيه ، واختلف النحويون في تركيبها، قال أبو حيان : " كأن " للتشبيه، مركبة من كافه ومن (أن) ، واعتنى بحرف التشبيه ، فقدم ، ففتحت همزة (أن) . هذا مذهب **الخليل وسيبويه وجمهور البصريين** ، والفراء، وقال بعض البصريين : هذا خطأ ، والأولى أن يكون حرفاً بسيطاً " [٢٤٦] .

ولتوضيح ذلك نقول : اتفق النحويون على أن (كأنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي من أخوات (إنَّ) ، واختلفوا في هذه اللفظة بين البساطة والتركيب ، وفيما يلي إجمال ما قالوه :

١ ــ يرى الخليل وسيبويه[٢٤٧]، وجمهور البصريين[٢٤٨] ، والفراء[٢٤٩]، ومن

([٢٤٣]) ينظر : واضح المسالك لتحقيق منهج السالك ١ / ٤٣٥ .

([٢٤٤]) ينظر : دقائق التصريف ص ٤٨٦ .

([٢٤٥]) تنظر في الكتاب : ٢ / ١٧١ ، ٣ / ١٥١ ، ١٦٤ ، والإنصاف ١ / ١٩٧ ، ١٩٨ ، وشرح التسهيل ٢ / ٦ ، وفاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة : ١٤٩ ، والإرشاد إلى علم الإعراب : ١٧٨ ، والنكت الحسان : ٧٩ ، وبدائع الفوائد : ٢ / ٧٥ ، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن : ٢ / ٢٤٦ ، وغير ذلك .

([٢٤٦]) الارتشاف : ٢ / ١٢٨ .

([٢٤٧]) ينظر : الكتاب ٣ / ١٦٤ ، والكافي ٣ / ٨٣٩ .

([٢٤٨]) ينظر مذهبهم في الكتاب ٣ / ١٥١ ، واللباب : ١ / ٢٠٥ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ١ / ٢٢٧ ،

وافقهم[٢٥٠] ، إلى أنّ (كأنّ) مركبة من (إنّ) وكاف التشبيه ، وأصل الكلام في نحو: كأنّ زيداً أسد : إنّ زيداً كالأسد ، ثم قدمت الكاف اهتماماً بالتشبيه ، ففتحت همزة (أن) ؛ لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف جر[٢٥١] .

قال سيبويه :- " وسألت الخليل عن (كأنّ) فزعم أنها (إنّ) لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع (إنّ) بمنزلة كلمة واحدة ، وهي نحو : كأيّ رجلاً ، ونحو : له كذا وكذا درهماً " [٢٥٢] .

وقال ابن عصفور : " والذي حمل على ادعاء التركيب فيها : أنه قد تقرر التشبيه بالكاف في نحو : زيد كعمرو ، ولم يتقرر بـــ (أنّ) ، وإذا أمكن أن يكون التشبيه بالحرف الذي تقرر ذلك فيه كان أولى " أ هـــ [٢٥٣] .

وعلى ذلك فأصل قولنا : كأنّ محمداً أسد : إن محمداً كأسد ، فالكاف هنا تشبيه صريح ، وهي متعلقة بمحذوف ، فكأنك قلت : إن محمداً كائن كأسد ، و (إنّ) مؤكدة لها ، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة فأزالوا الكاف من وسط الجملة ، وقدموها إلى أولها لإفراد عنايتهم بالتشبيه ، فلما أدخلوها على (إنّ) من قبلها وجب فتح (إنّ) ؛ لأن المكسورة لا يتقدمها حروف الجر، ولا تقع إلا أولاً ، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها وهي متوسطة كحاله فيها وهي متقدمة ، وذلك قولهم : كأنّ زيداً عمرو ، إلا أن الكاف الآن لما تقدمت بطل أن تكون متعلقة بفعل ولا معنى فعل ؛ لأنها فارقت الموضع الذي

والكافي : ٣ / ٨٣٩ ، والمحرر في النحو : ٣ / ١١١٤ ، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ : ٢ / ٣٥٦ .

(٢٤٩) ينظر : الكافي ٣ / ٨٣٩ ، والارتشاف ٣ / ١٢٣٨ .

(٢٥٠) كالزمخشري في المفصل : ٣٠١ ، والأنباري في الإنصاف : ١ / ١٩٧ .

(٢٥١) ينظر : الكتاب ٣ / ١٥١ ، والجنى ٥٦٨ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ٤٤٩ ، والمغني : ١ / ١٩١ ، والخصائص : ١ / ٣١٧ ، وقضايا التركيب ص ٢٤٦ .

(٢٥٢) الكتاب : ٣ / ١٥١ .

(٢٥٣) شرح الجمل : ١ / ٤٤٩ .

يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف ، وتقدمت إلى أول الجملة وزالت عن الموضع الذي كانت فيه متعلقة بخبر (إنّ) المحذوف ، فزال ما كان لها من التعلق بمعاني الأفعال [٢٥٤] .

٢ ــ ويرى بعض النحويين [٢٥٥] ، أن (كأنّ) بسيطة غير مركبة .

قالّ ابن هشام : " والملخص عندي من الإشكال أن يُدّعى أنها بسيطة ، وهو قول بعضهم " [٢٥٦] .

وقال ابن الحاجب : " قال الشيخ : يعني نفسه : جعل (كأنَّ) مركبة من كاف التشبيه ، و (أنّ) ولا دليل يدل على ذلك لاحتمال أن تكون كلمة برأسها للتشبيه ، كما أن ليت كلمة برأسها للتمني ، فهو الأولى لأوجه : أحدهما : أن التركيب على خلاف الأصل ، والآخر : أن أخواتها غير مركبة (فلو ركبت) [٢٥٧] ، لأدى إلى أن تكون جاراً ومجروراً، ولا يستقيم الجار والمجرور الكلام ، ونحن نقطع بأنه كلام مستقل ، ولا يفيده أن الأصل : إن زيداً كالأسد . . .

والذي أوقع من قال بالتركيب ما رأى من صورة الكاف في قوله : إن زيداً كالأسد ، واستقامة تقديمها صورة لتدل من أول الأمر على التشبيه ، ولو سلم من الوجه الثالث لكان جيداً ، ولكنه غير مستقيم لما ذكرناه " [٢٥٨] .

وقد استدلوا على صحة مذهبهم بما يأتي :

أولاً : أنها لو كانت مركبة لكانت الكاف حرف جر فيلزمها أن تتعلق بما قبلها ؛ إذ

([٢٥٤]) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٤ ، وابن يعيش ٨ / ٨١ ، والبسيط ٢ / ٧٦٢ ، وشرح الأشموني : ١ / ٢٧١ ، ٢٧٢ ، والدرر السنية للشيخ زكريا الأنصاري ١ / ٢٥٤ .

([٢٥٥]) نسب إلى بعض البصريين في الارتشاف ٣ / ١٢٣٨ ، وإلى بعض النحويين في شرح الرضي : ٢ / ٣٦ ، وإلى شرذمة في الهمع : ١ / ١٣٣ .

([٢٥٦]) المغني : ١ / ١٩١ .

([٢٥٧]) زيادة يقتضيها المقام ليست في الإيضاح .

([٢٥٨]) الإيضاح شرح المفصل ٢ / ١٩٧ ، وينظر : الجنى ص ٥٦٨ ، وجواهر الأدب : ٣٩٩ .

ليست زائدة [٢٥٩] .

ثانياً : أن الأصل في الألفاظ البساطة ، والتركيب طارئ ، وخلاف الأصل ، فالالتفات إلى الأصل أحسن ؛ إذ لا ضرورة توجب التركيب ، ولا قطع بموجبه [٢٦٠] .

ثالثاً : أن الكاف إذا كانت داخلة على (إنْ) لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف ، فترجع الجملة التامة جزء جملة ، فيكون التقدير في (كأنّ زيداً قائم) : كقيام زيد ، فيحتاج إلى ما يتم الجملة ، و (كأنَّ زيداً قائم) كلام قائم بنفسه لا محالة [٢٦١] .

رابعاً : أنها لا تتقدر بالتقديم والتأخير في بعض المواضع ، فتقول : كأنَّ زيداً قائم ، وكأنّ زيداً في الدار ، وكأنّ زيداً عندك ، وكأنّ زيداً أبوه قائم ، ولو كان على التقديم والتأخير لكنت تقول : إن أصل ذلك : أن زيداً كقائم ، وأن زيداً كفي الدار ، وأن زيداً كعندك ، وأن زيداً كأبوه قائم ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الكاف الجارة التي للتشبيه لا يصح دخولها إلا على الأسماء لا غير ، فدل ذلك على أنها ليست مركبة [٢٦٢] .

وبعد : فإن القول ببساطة (كأنَّ) هو الأقرب ، والوجوه السابقة تعضد القول ببساطتها ، هذا مع أن المعنى يعطي ما يعطي التركيب من التشبيه والتوكيد الموجودين قبل التركيب ، ولا حجة في العمل رفعاً أو نصباً ؛ لأنه قد وجد ذلك في : لعل وليت ، وهما غير مركبين من (أن) .

وقد صححه ابن الحاجب (٢٦٣) ، والمالقي[٢٦٤] ، وأبو حيان [٢٦٥] ،

([٢٥٩]) ينظر : رصف المباني : ٢٠٩ ، والتذييل : ٥ / ١٢ .

([٢٦٠]) ينظر : التذييل ٥ / ١٢ ، والهمع ١ / ١٣٣ .

([٢٦١]) رصف المباني : ٢٠٩ .

([٢٦٢]) رصف المباني : ٢٠٩ .

([٢٦٣]) ينظر : شرح المقدمة الكافية : ٣ / ٩٧٤ .

([٢٦٤]) ينظر : رصف المباني : ٢٠٩ ، ٢١٠ .

والجامي[٢٦٦] ، والشيخ خالد [٢٦٧] .

قال أبو حيان : " ... والأولى أن تكون حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف ، وألا تكون مركبة من الكاف و(إنّ) ؛ لأن التركيب على خلاف الأصل " [٢٦٨] .

١٢ - وصف اسم الإشارة بالمصدر

قال أبو حيان : " مما يقوم مقام المصدر ويعرب مصدراً : اسم الإشارة نحو : ضربت هنداً ذاك ، تريد : ذاك الضرب ... وزعم ابن مالك : أن اسم الإشارة إذا أشير به إلى المصدر ، لابدّ له من وصفه بالمصدر ، وهو مخالف لما ذهب إليه **سيبويه والجمهور** " [٢٦٩] .

ولتوضيح ذلك نقول : قال سيبويه : " وأمّا ظننت ذاك [٢٧٠] ، فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول : ظننت ، فتقتصر ، كما تقول : ذهبت ، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب ، فذاك ههنا هو الظن ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظنَّ . وكذلك خلت وحسبت " [٢٧١] .

وقال ابن مالك : ويقوم مقام المصدر المبين للنوع ... أو اسم الإشارة ، نحو : لآخذن ذلك الحقَّ ، ولابدّ من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة ، والمقصود به المصدرية ولذلك خُطِّئ من حمل قول المتنبي[٢٧٢] :

---

(٢٦٥) ينظر : التذييل : ٥ / ١٢ .

(٢٦٦) ينظر : الفوائد الضيائية : ٢ / ٣٥٠ .

(٢٦٧) ينظر : شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية : ٢١٤ .

(٢٦٨) ينظر : التذييل : ٥ / ١٢ .

(٢٦٩) الارتشاف ٢ / ٢٠٤ ، وفي نسخة ٣ / ١٣٥٦ .

(٢٧٠) يعني ذاك الظن ، قصد بالإشارة المصدر .

(٢٧١) انظر : الكتاب ١ / ٤٠ .

(٢٧٢) البيت من الكامل ، وعجزه :

ثم انصرفت وما شفيت نسيسا

هذي برزْت لنا فهجْت رسَيسا

على أنه أراد : هذه البَرْزة بَرَزْتِ ؛ لأن مثل ذلك لا تستعمله العرب [٢٧٣] .

فكلام ابن مالك يشعر بأن اسم الإشارة إذا أشير به إلى المصدر لابدّ له من وصفه بالمصدر ، بخلاف كلام سيبويه الذي ظاهره المنع .

وردّ أبو حيان زعم ابن مالك : بأن من كلامهم : ظننت ذلك يشيرون به المصدر ، ولذلك اقتصروا عليه ، إذ ليس مفعولاً أول ، ولم يذكروا بعده المصدر تابعاً له ، وعلى هذا خرجه سيبويه ، كما وضح في نصه السابق [٢٧٤] .

كما ردّه المرادي بقوله : وذهب سيبويه ، والجمهور إلى أن ذلك لا يشترط ، ومن كلام العرب : ظننت ذلك ، يشيرون به إلى الظن [٢٧٥] .

وبهذا يتضح بطلان زعم ابن مالك بأن شرط اسم الإشارة النائب عن المصدر أن يكون تابعاً له في وضعه ، ولا يشترط ذلك على مذهب سيبويه ، والجمهور ، وهذا هو الأصح ، كما وضح من الردود السابقة على ابن مالك .

١٣ ـ " لبَّيْكَ " بين التثنية والإفراد

" لبيك " : من المصادر التي تأتي على لفظ اثنين ، وهما غير مقترنين ولا مفردين ، مثلها مثل قول العرب : سعديك ، وحنانيك ، وحذاريك ، ودواليك من الدولة ، وهذا ذيل من القطع [٢٧٦] ، وهو بمعنى : قرباً منك [٢٧٧] .

الرسيس : ابتداء الحب ، والنسيس : بقية الروح .

ينظر : شرح التسهيل ٢ / ١٨٢ ، والأشموني ٣ / ١٠٥ ، والمغني لابن هشام ٢ / ١٣٢ ، حاشية الدسوقي.

[٢٧٣] شرح التسهيل ٢ / ١٨١ ، ١٨٢ .

[٢٧٤] ينظر : ردّ أبي حيان في الهمع ١ / ١٨٧ ، ١٨٨ .

[٢٧٥] ينظر : توضيح المقاصد ٢ / ٧٩ ، والتصريح ١ / ٣٢٧ .

[٢٧٦] ينظر : دقائق التصريف ص ٤٣٧ .

[٢٧٧] ينظر : الكتاب ١ / ١٧٧ .

وعن خلاف العلماء فيها بين التثنية والإفراد ، قال أبو حيان : " فأمّا (لبيك) ، **فذهب الخليل وسيبويه والجمهور : إلى أنه تثنية** : لب، كما في (حنانيك) تثنية : حنان .

وذهب يونس إلى أنه : اسم مفرد ، قلبت ألفه ياء للإضافة إلى المضمر ، كما في : عليك . . " [٢٧٨] .

ولتوضيح ذلك نقول : جاء في لسان العرب : لبيك ، اللب واحد ، فإذا ثنيت قلت في الرفع : لبّان ، وفي النصب والخفض : لبّين ؛ وكان في الأصل : لبينك ، أي : أطعتك مرتين ، ثم حذفت النون للإضافة ، أي : أطعتك طاعة ، مقيماً عندك إقامة بعد إقامة [٢٧٩] .

فالخليل وسيبويه ـ رحمهما الله ـ ، مذهبهما في : (لبّيك) : أنه تثنية ، والياء فيه علامة التثنية والنصب ، ومعنى التثنية فيه : التوكيد ، لبّاً بعد لبٍّ ، وقرباً بعد قرب [٢٨٠] .

وخالف الخليل وسيبويه بعضُ النحويين ؛ حيث إن مذهبهم في (لبيك) الإفراد ، وليس التثنية كما قال سيبويه .

وإليكم أقوالهم وحججهم التي تؤيد مذهبهم :

قال يونس بن حبيب : " لبيك اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ على حدّ الإضافة ، فهو بمنزلة : عليك ، وإليك ، ولديك " [٢٨١] .

فاحتج عليه سيبويه بأن ياء (عليك) توجب ألفاً مع الظاهر حين يقال: على زيد ، وياء (لبيك) ياء محضة مع الظاهر في قولهم : لبى فلان .

فهذان فرقان بين لبيك وإليك ، قال الشاعر [٢٨٢] :

([٢٧٨]) الارتشاف ٢ / ٢٠٨ .

([٢٧٩]) اللسان (ل ب ب) .

([٢٨٠]) ينظر : الكتاب ١ / ١٧٥ ــ ١٧٦ .

([٢٨١]) الكتاب ١ / ٣٥١ ، ٣٥٢ .

([٢٨٢]) البيت من المتقارب ، وهو لأعرابي من بني أسد ، لزمته دية فدعا مسوراً ليدفعها عنه فأجابه .
والشاهد : في (فلبى) بإثبات الياء للتثنية ، فهو ردّ على يونس في زعمه أن لبيك بمنزلة عليك ، ولو كان بمنزلتها لأثبت الألف ، كما تقول : على زيد في الإظهار .

دعوتُ لما نابَني مِسْوراً .·. سريعاً فلبَّىْ يَدَيْ مِسْوَرِ " [٢٨٣]

وزعم الخليل : أنها تثنية ، كأنه قال : كلما أجبتك في شيء فأنا في الآخر لك مجيب.

ويدلك على صحة قول الخليل : قول بعض العرب : " لب " يجريه مجرى : أمس وغاقِ [٢٨٤] .

وحجة يونس على سيبويه في هذا الرأي ذكره أن : (لَبَّىْ زَيْدٍ) شاذ قليل لا يكاد الحرف يُرى مضافاً إلى ظاهر ، والشاذ لا يفسد أصل الاعتلال للكثير المستعمل في (لبى زيد) بني على لغة من يقول : كتبت إلى عبد ، ونزلت على سعد [٢٨٥] .

وقد قال قوم من العرب : رأيت كِلَىْ الرجلين ، ومررت بكِلَىْ الرجلين ، فبنوا الظاهر على المكني في قولهم : رأيت الرجلين كليهما ، ومررت بهما كليهما [٢٨٦] .

وما حكاه سيبويه عن العرب أولى [٢٨٧] .

وقال الأحمر [٢٨٨] : " لبيك حرف واحد ، والياء ليست ياء تثنية ، لكنها بدل من الياء ، إذ أصل الحرف : لَبَّبْك ، فاستثقلوا ثلاث ياءات ، فأبدلوا من الثانية ياء ، كما قالوا : تظنَّيت ، والأصل : تظنّنْت " [٢٨٩] .

وقيل : هي حرف واحد ليست الياء فيه ياء تثنية ، وعمل في المكنيّ بعد الخفض ، كما تخفض الأدوات ، وهي غير معربة .. أهـ [٢٩٠] .

ينظر : الكتاب ١ / ٣٥٢ ، والخزانة ١ / ٢٦٨ ، وشواهد المغني ٣٠٧ ، ودقائق التصريف ص ٤٤٠ ، وابن يعيش ١ / ١١٩ .

[٢٨٣] الكتاب ١ / ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ودقائق التصريف ٤٤٠ .

[٢٨٤] ينظر : الكتاب ١ / ٣٥١ ، ٣٥٢ .

[٢٨٥] ينظر : دقائق التصريف ص ٤٤٠ .

[٢٨٦] المرجع السابق نفس الصفحة .

[٢٨٧] ينظر : تحقيق الجزء الثالث من شرح السيرافي لكتاب سيبويه ص ١٣٧ .

[٢٨٨] هو : علي بن المبارك ، صاحب الكسائي ، ت ١٩٤ هـ ، البغية ٢ / ١٥٨ .

[٢٨٩] ينظر قوله في الزاهر ١ / ١٩٧ .

[٢٩٠] ينظر : دقائق التصريف ص ٤٣٩ .

واتفق الجمهور مع سيبويه في : تثنية : لبيك ، وأنها ليست حرفاً كما زعم بعضهم .

فمذهب الفراء [٢٩١] في : لبيك ونظائره أنها تثنية . علة انتصابه وما يشاكله كعلة نصب : سقياً ، ورعياً .

وقال ابن جني : " الألف في لبّى عند بعضهم هي ياء التثنية في لبيك ، لأنهم اشتقوا من الاسم المبني الذي هو الصوت مع حرف التثنية فعلاً ، فجمعوه من حروفه ، كما قالوا من لا إله إلا الله : هللت ، فاشتقوا لبيت من لفظ لبيك ، فجاءوا في لفظ (لبيت) بالياء التي هي للتثنية في لبيك ، وهذا قول سيبويه " [٢٩٢] .

فأصل " لبيك " عند يونس : لَبَّبَ ، ووزنه : فَعْلَلَ ، ولا يجوز أن تحمله على " فعَّل " ، لقلته في الكلام ، وكثرة فعلل ، فقلبت الباء التي هي اللام الثانية من لبب ياء ، هرباً من التضعيف ، فصار : لبّى ، ثم أبدل الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : لبى ، ثم إنه لما وصلت بالكاف في : لبيك ، وبالهاء في : لبيه ، قلبت الألف ياء كما قلبت في : إلى ، وعلى ، ولدي ، إذ وصلتها بالضمير ، فقلت : إليك ، وعليك ، ولديك [٢٩٣] .

وقد احتج سيبويه على يونس بما وضحناه [٢٩٤] .

وقال ابن يعيش : " وأمّا (لبيك وسعديك) فهما مثنيان ولا يفرد منهما شيء " [٢٩٥] .

والرأي : صحة مذهب سيبويه والجمهور ، حيث ساندته الأدلة القوية وأقوال العلماء .

([٢٩١]) ينظر : الزاهر ١ / ١٩٧ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٣٣٦ .

([٢٩٢]) لم أعثر عليه فيما وقفت عليه من مؤلفاته ، وينظر اللسان (ل ب ب) .

([٢٩٣]) ينظر : الكتاب ١ / ٣٥١ ، ٣٥٢ ، وشرح المفصل ١ / ١١٩ .

([٢٩٤]) ص (٨٢) من البحث .

([٢٩٥]) شرح المفصل ١ / ١١٨ .

١٤ ـ المصدر الواقع مفعولاً لأجله بين التعريف والتنكير

تضافرت النصوص على شرط أن يكون المفعول لأجله مصدراً ، وزعم يونس : أن قوماً من العرب يقولون : " أمَّا العبيد فذو عبيد " بالنصب ، وتأول نصب العبيد على المفعول له ، وإن كان العبيد غير مصدر ، وقبح ذلك سيبويه [٢٩٦] ، وإنما أجازه على وضعه إذا لم يرد عبيد بأعيانهم ، وشرط هذا المصدر : أن يكون سبباً لحدث ، أو مسبباً عنه ، وزاد بعضهم : أن يكون من أفعال النفس الباطنة ، لا من أفعال الجوارح الظاهرة ، نحو : جاء خوفاً ورغبة [٢٩٧] ، ثم ذكر أبو حيان خلاف النحاة في تعريف وتنكير المصدر الواقع مفعولاً لأجله ، قال : " ويجوز أن يكون هذا المصدر معرفاً بأل ، وبالإضافة المحضة ، نحو قوله [٢٩٨] :

لا أقعُدُ الجبنَ عن الهيجاء

وقوله ـ تعالى ـ : " الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ " [٢٩٩]، هذا مذهب **سيبويه والجمهور** ، وذهب الجرمي ، والرياشي[٣٠٠] ، والمبرد : إلى أن شرطه أن يكون نكرة ، وأن (أل) فيه زائدة ، وإضافته غير محضة ، وتجريده من (أل) أكثر " [٣٠١] .

ولتوضيح ذلك نقول : ذهب سيبويه [٣٠٢] والجمهور[٣٠٣] : أنه إذا دخلت

([٢٩٦]) انظر : الكتاب ١ / ٣٨٧ ، ٣٨٨ .

([٢٩٧]) انظر : الارتشاف ٢ / ٢٢١ .

([٢٩٨]) هذا بيت من الرجز ، وبعده : ولو توالت زمر الأعداء .
وهو بلا نسبة في الأشموني ٢ / ١٢٥ ، والتصريح ١ / ٣٣٦ ، والهمع ١ / ١٩٥ ، وشفاء العليل ١ / ٤٦٣ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٩٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٧٢ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٢٨ ، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٨٨ ، والمساعد : ١ / ٤٨٧ .

([٢٩٩]) البقرة / ٢٦٥ .

([٣٠٠]) هو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي اللغوي النحوي مات (٢٥٧) هـ ، البغية ٢ / ٢٧ .

([٣٠١]) الارتشاف ٣ / ١٣٨٧ .

([٣٠٢]) انظر : الكتاب ١ / ٣٦٩ ـ ٣٧٠ .

(أل) على المفعول له ، أو أضيف إلى معرفة تعرّف بأل ، مثل : لا أقعد الجبن [٣٠٤] ، أو بالإضافة مثل : ابتغاء مرضات الله . خلافاً للرياشي[٣٠٥]، والجرمي[٣٠٦] ، والمبرد[٣٠٧] ، في قولهم : أنه لا يكون إلا نكرة ، وأن (أل) فيه زائدة ، وإضافته غير محضة [٣٠٨] .

فالجرمي . والرياشي والمبرد ، شرط كون المصدر الواقع مفعولاً لأجله نكرة ، وأنه إن وجدت فيه أل فزائدة ، وعللوا لذلك بأن المراد ذكر ذات السبب الحامل ، فيكفي فيه النكرة ، فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها .

وحكى سيبويه ، والجمهور : أن السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب ، فيحمله عليه ، فيعرفه ذات السبب وأنها المعلومة له ، ولا تنافي بينهما [٣٠٩] .

فهذه مسألة خلاف ، أجازها سيبويه ، والجمهور، وشرط غيرهم من النحاة التنكير ، فإن وجدت أل فهي زائدة ، والمجرد من (أل) والإضافة نصبه أكثر من جره [٣١٠] ، والمعرف بأل جره أكثر من نصبه .

وبعد : الرأي : استواء الرأيين ، ولا تنافي بينهما ، كما أشار إلى ذلك السيوطي في الهمع[٣١١]، والمرادي في توضيح المقاصد والمسالك[٣١٢] .

([٣٠٣]) انظر رأيهم في الهمع ١ / ١٩٥ ، وشفاء العليل ١ / ٤٦٣ .

([٣٠٤]) فالجبن مفعول له وهو مقرون بأل وجاء منصوباً على قلة والأكثر فيه أن يكون مجروراً .

([٣٠٥]) انظر رأيه في الأشموني ٢ / ١٢٥ .

([٣٠٦]) انظر : شروط الجرمي في شرح الرضي للكافية ١ / ٥٠٩ ، وشفاء العليل ١ / ٤٦٣ ، والهمع ١ / ١٩٤ .

([٣٠٧]) انظر : رأيه في الأشموني ٢ / ١٢٥ ، وشفاء العليل ١ / ٤٦٣ .

([٣٠٨]) انظر : شرح الأشموني ٢ / ١٢٥ .

([٣٠٩]) راجع الهمع ١ / ١٩٤ .

([٣١٠]) ينظر : شفاء العليل ١ / ٤٦٣ .

([٣١١]) ١ / ١٩٤ .

([٣١٢]) ٢ / ٨٩ .

١٥ ـ (ذا) و (ذات) المضافان إلى ظرف زمان بين التصريف في إعرابها وعدمه

تحدث أبو حيان عن (ذا) و (ذات) المضافين إلى ظرف زمان واختلاف النحاة في تصريفهما ، فقال : " ونقل سيبويه[٣١٣] : أن (ذا) و (ذات) المضافين إلى الزمان تصرفهما خثعم [٣١٤] ، فتقول : سرى عليه ذات ليلة ، وهو قول الجمهور [٣١٥] . ـ

وذهب السهيلي[٣١٦] إلى أن (ذات مرة) ، (ذات يوم) لا يتصرفان لا في لغة خثعم ولا غيرها ، وأن (ذا) يتصرف إلا أن يكون محذوفاً من (ذات) ، فلا يتصرف" أ هـ[٣١٧] .

ولتوضيح ذلك نقول : ينقسم ظرف الزمان إلى متصرف وغير متصرف ، فالمتصرف : هو ما يجوز أن يخبر عنه ، نحو : العام سعيد ، واليوم مبارك ، أو يجر بغير (من) ، نحو قوله تعالى : " لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ " [٣١٨] ، وغير المتصرف : هو ما لا يجوز أن يخبر عنه ، ولا يجر بغير (من) [٣١٩] .

وفي (ذا) و(ذات) لغتان : لغة غير خثعم من العرب التي تلزمها النصب على الظرفية لا يخرجان عنها إلى غيرها ، ولغة خثعم التي تجيز تصرفهما وخروجهما عن الظرفية إلى

---

(٣١٣) الكتاب : ١ / ٢٢٥ : ٢٢٧ .

(٣١٤) خثعم أبو قبيلة من اليمن ، وهو خثعم بن أنمار بن أراش بن عمرو بن لغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان ابن سبأ .
انظر : الخزانة : ١ / ٤٦٨ .

(٣١٥) ليس المقصود بقول أبي حيان : " وهو قول الجمهور " أنه موافق لقبيلة خثعم في تصريف (ذا) و (ذات) المضافين إلى زمان ، بل إن قول الجمهور مخالف لذلك ، ويرى ما يراه سيبويه من أن (ذا) و (ذات) المضافين إلى زمان يلزمان الظرفية ولا يتصرفان .
ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٩ ، ٢٠ ، والدرر ٣ / ٨٥ ، والهمع ٢ / ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣١٦) انظر : نتائج الفكر ص ٣٩٠ ، ٣٩١ .

(٣١٧) انظر : الارتشاف : ٢ / ٢٣٠ .

(٣١٨) النساء / ٨٧ .

(٣١٩) شرح التسهيل ٢ / ٢٠١ .

غيرها ، فيرفع ، أو يجر [٣٢٠] .

فالتصرف هو الخروج عن النصب على الظرفية إلى غيرها من الرفع والجر ، وهذه لغة ختعم في (ذا) و (ذات) المضافين إلى ظرف زمان والتي لا تلزم فيها (ذا) و (ذات) المضافين إلى زمان النصب على الظرفية كما تلزمهما لغة الجمهور ، بل تجيز التصرف فيهما ، فتقول : سير عليه ذات ليلة ، برفع (ذات) ؛ لأنها نائب فاعل [٣٢١] .

والجمهور يلحقهما بغير المتصرف ؛ لأنهم يلتزمون فيهما النصب على الظرفية فقط ، تقول : لقيته ذا صباح وذا مساء ، وذا صبوح وذا غبوق [٣٢٢] ، ولقيته ذات مرة وذات الزمين [٣٢٣] ، وذات العويم [٣٢٤] ، وذات يوم وذات ليلة [٣٢٥] .

ومن التزام نصب (ذات) على الظرفية على لغة الجمهور ، قول الشاعر [٣٢٦] :

إذا شدَّ العصابةَ ذات يومٍ ∴ وقام إلى المجالسِ والخصومِ

فألحق (ذات) المضافة إلى (يوم) بالظروف غير المتصرفة ، وألزمه النصب على لغة الجمهور .

والسبب في عدم تصرفهما على لغة الجمهور أنهما في الأصل بمعنى صاحب وصاحبة ، صفتان لظرفين محذوفين ، والتقدير في لقيته ذا صباح وذا مساء : أي : وقت صاحب هذا الاسم ، والتقدير في ذات يوم : قطعه ذات يوم ، فحذف الموصوف وأقام صفته مكانه ، فلم يتصرفوا في الصفة ، لئلا يكثر التوسع ، وقيل : ضعف الظرف الذي وقع صفة لموصوف محذوف ، فلم يستعمل إلا ظرفاً ، أو أن إضافة (ذا) و (ذات) إلى الظرفين من قبيل إضافة

---

(٣٢٠) الدرر اللوامع ٣ / ٨٥ .

(٣٢١) انظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ١٩ ، ٢٠ ، والهمع ٢ / ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣٢٢) الغبوق : الشرب بالعشي . اللسان (غ ب ق) .

(٣٢٣) الزمين : ساعة لها أعداد ، يريد بها تراضي الوقت . اللسان (ز م ن) .

(٣٢٤) العويم : لدى ثلاث سنين مضت أو أربع . اللسان (ع و م) .

(٣٢٥) شرح الكافية للرضي ٢ / ١٩ ، والارتشاف ٣ / ١٣٩٦ .

(٣٢٦) البيت من الوافر ، وقائله : أبو القيس بن الأسلت .

ينظر : ديوانه ص ٨٨ ، والدرر : ٣ / ٨٤ ، وصدره في الهمع : ٢ / ١٤٣ .

المسمى إلى الاسم ، وهي قليلة في كلام العرب ، فلم يتصرفوا فيها لذلك [٣٢٧] .

وقد ذكر سيبويه هاتين اللغتين فقال : " ومثل ذلك : سير عليه ذات مرة ، نصب ، لا يجوز إلا هذا . ألا ترى أنك لاتقول : إن ذات مرة كان موعدهم ، ولا تقول : إنما لك ذات مرة ، كما تقول : إنما لك يوم ... وكذلك سير عليه ذات يوم ، وسير عليه ذات ليلة ، بمنزلة : ذات مرة ... وذو صباح بمنزلة ذات مرة . تقول : سير عليه ذا صباح ، أخبرنا بذلك يونس عن العرب ، إلا أنه قد جاء في لغة الخثعم ذات مرة وذات ليلة بالرفع. وأما الجيدة العربية أن تكون بمنزلتها، وقال رجل من خثعم [٣٢٨] :

عزمتُ على إقامة ذي صباح ∴ لشيء ما يُسـوَّدُ مَنْ يَسودُ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع " أ هـ " [٣٢٩] .

وبعد هذا العرض تبين لنا أن سيبويه وافق الجمهور في إلزام (ذا) و (ذات) المضافين إلى ظرف زمان النصب على الظرفية ، وثبت ذلك في قوله : وأمّا الجيدة العربية أن تكون بمنزلتها ، أي : ظرفاً ، وهذا هو الأجود ، وما زعمه السهيلي من أنّ (ذا مرة) و (ذات يوم) لا يتصرفان لا في لغة خثعم ، ولا في غيرها ، وأن (ذا) يتصرف بشرط أن لا يكون محذوفاً من (ذات) ، فإن كان محذوفاً منها فلا يتصرف ، ردّه أبو حيان وغيره بما ورد عن سيبويه [٣٣٠] .

---

(٣٢٧) انظر : الهمع ٢ / ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٣٢٨) البيت من الوافر ، وقائله : أنس بن مدركة .

والشاهد في (ذي صباح) حيث جر (ذي) بالإضافة إلى صباح على لغة خثعم .

ينظر : الكتاب ٢ / ٢٢٧ ، والجنى ٣٣٤ ، واللسان (صبح) ، والخزانة : ١ / ٤٧٦ .

(٣٢٩) الكتاب ١ / ٢٢٥ : ٢٢٧ ، بتصرف .

(٣٣٠) الارتشاف ٣ / ١٣٩٧ ، والهمع : ٢ / ١٤٤ .

١٦ - ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه بين السماع والقياس [٣٣١]

قال أبو حيان : " النوع الرابع [٣٣٢] : ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه، نحو: مَقْعَدْ ، ومَرْقَدْ ، ومَجْلَسْ ، ومُعْتَكَفْ ، نحو : قعودك مقعد زيد ، وجلست مجلس عمرو.

فلو عمل فيه من غير لفظه ، نحو : ضَحِكْتْ مَجْلسَ زيد ، تريد : في مجلس زيد ، لم يَجُزْ .

ومما جاء من نحو هذا ، شاذ ، أراد به القرب والبعد : هو مني مَقْعَدَ القابلة، و: مَعْقِدَ الإزار، و: مناط الثُّريَّا ، و: منزِلَة الولد ، و: منزلة الشَّغاف ، و : [٣٣٣].

..... مَقْعَدَ رابئ الـ .·. ضُرباءِ ....

و : مزجر الكلب .

ومذهب **سيبويه** ، **والجمهور** : أنه لا يقال منه إلا ما سمع ، لو قلت : هو منِّي مَجْلِسَك ، و : مُتَّكَأُ زيد ، و : مَرْبَط الفرس ، و : مقعد شراك النَّعل ، و: مقعد الشَّفرتين ، لم يَجُزْ، ولو لم يرد بها تمثيل القرب ، والبعد ، بل الحقيقة ، لم يجز لو قلت : هو مني مزجر الكلب ، تريد : المكان الذي يزجر فيه الكلب ، أو قلت : هو مني مقعد القابلة ، أي : في الموضع الذي قعدت فيه القابلة ، لم يجز .

وحكى أبو الحسن : هو مني مكان السارية ، أي : من المنارة ، فاستُعمِل في القرب " [٣٣٤].

([٣٣١]) ينظر : الكتاب ٤١٢/١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٩٤/٢، وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٣٠ ، وأوضح المسالك ٢/ ٢٣٧ ، والهمع ١/ ١٩٩ ، والتصريح ١/ ٣٤١ .

([٣٣٢]) وسماه غيره من العلماء : " ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل " أو : " ما اتحدت مادته ومادة عامله " . انظر أوضح المسالك ٢ / ٢٣٧ ، والتصريح ١/ ٣٤١ .

([٣٣٣]) البيت من الكامل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي ، وتمامه :

فوردن والعيون مقعد رابيء الـ ضرباء خلف النجم لا يتتلع

ديوان الهذليين ٦/١ ، والكتاب ٤١٣/١ ، والخزانة ١/ ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، وابن يعيش ١/ ٤١ ، والمخصص ٧/ ١١٩ ، ومقاييس اللغة ٣٥٢/١ .

([٣٣٤]) الارتشاف ٣ /١٤٣٩ .

ولتوضيح ذلك نقول : الذي يصلح للظرفية القياسية من الأمكنة ، أربعة أنواع : [٣٣٥]

أحدها : ما دل على مقدار ، كـ " ميل ، وفرسخ ، وبريد " .

والثاني : ما دل على مسمى إضافي محض، نحو: مكان، وناحية، وأمام، وغير ذلك .

والثالث : المختص ، وهو ما له اسم من جهة نفسه ، كـ " الدار ، والمسجد ، والسوق " .

والرابع : والذي هو محل الدراسة ـ ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه ، كـ " مقعد ، ومرقد ، مصلى ، نحو : قعدت مقعد زيد ، وقعودي مقعد زيد ، أي : فيه .

وهو مقيس بشرط [٣٣٦] : أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه ، قال ابن مالك : [٣٣٧].

وشرطُ كونِ ذا مقيسا أن يقع ∴ ظرفا لما في أصله مَعْهُ اجْتَمعْ

فالإشارة هنا إلى: ما اشتق من اسم الحدث ، يعني : أن هذا النوع لا يكون ظرفاً مقيساً، إلا إذا كان العامل فيه موافقاً له في الاشتقاق، نحو: " رميت مرمى زيد "، و: " قعدت مقعده"، وغير ذلك من الأمثلة المقيسة .

ولا يجوز : أن يعمل فيه غيره ، فلا يقال : ضحكت مجلس زيد ، أي : فيه .

وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع ، ولا يقاس نحو : " هو مني مقعد القابلة " [٣٣٨]، و : " مقعد الإزار " ، و : " منزلة الولد " أي : في القرب ، و : مناط الثريا " ، و : " مزجر الكلب " ، أي : في الارتفاع ، والبعد ، وأشباه ذلك مما دل على : قرب ، أو : بعد [٣٣٩].

وما ذكرناه من الاقتصار فيه على السماع : هو مذهب سيبويه ، وجمهور النحويين ، ولكونه مقصوراً على السماع ، قال سيبويه : " وليس يجوز هذا في كل شيء ، لو قلت

([٣٣٥]) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، والهمع ١/ ١٩٩ ، ٢٠٠ ، والارتشاف ٣/ ١٤٣٠ ـ ١٤٣٩

([٣٣٦]) انظر : الهمع ١/ ٢٠٠ ، وتوضيح المقاصد والمالك ٢ / ٩٤ .

([٣٣٧]) شرح الألفية للمرادى ٢/ ٩٣ .

([٣٣٨]) المقابلة : المولدة ؛ أي أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرآة .

([٣٣٩]) ينظر : الهمع ١/ ٢٠٠ .

: هو مني مجلسك ، أو : متكأ زيد ، أو : مربط الفرس ، لم يجز [٣٤٠] ، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب ، وأجز منه ما أجازوا ، ومن ذلك قول العرب : هو مني دَرَجَ السّيْل ، أي : مكان درج السيل من السيل " [٣٤١].

ولذلك عد من الشواذ ، ولا نقول به : هو مني مقعد القابلة ، و: مقعد الإزار، و : ومناط الثريا ، و : مزجر الكلب ، و : مربط الفرس ، و : معقد الشراك ، ونحو ذلك ؛ لأن العرب لم تستعملها إلا على معنى التمثيل للقرب والبعد ، كما أن العامل ليس أصلاً للفعل ، ولا شريكاً له في الرجوع إلى أصل واحد [٣٤٢].

ووجه الشذوذ ، إذ التقدير : هو مني مستقر في مقعد القابلة ، ومزجر الكلب ... الخ ، فعامله الاستقرار ، وليس ما اجتمع في أصله ، فلو أعمل في المقعد قعد ، والمزجر زجر ، وفي المناط ناط ، لم يكن شاذاً ؛ لاتحاد المادة [٣٤٣].

وذهب الكسائي إلى : أن ذلك مقيس [٣٤٤].

ومن العلماء من حكم باطراد ما دل على : بُعْد ، أو : قُرْب ، من نحو : هو مني مترلة الشغاف [٣٤٥]، ونحو قول الشاعر[٣٤٦] :

وإنَّ بَني حَرْب كما قد علمتمُ ∴ مَناطَ الثُّريَا قد تعلّتْ نجومُها

على تقدير : مكان موصوف بمثل مضاف إلى شغاف ، ومناط ، ثم فعل به ما

---

(٣٤٠) منع سيبويه أن يقاس على مناط الثريا ، ونحوه مما استعملوه ظرفا غيره من الأماكن ، نحو : مربط الفرس ، إلا أن تظهر المكان ، فتقول : هو مني مكان مربط الفرس ، فيجوز . هامش الكتاب ١/ ٤١٤ .

(٣٤١) الكتاب ١/٤١٤ .

(٣٤٢) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٢٢٦ ، والهمع ١/٢٠٠ ، وأوضح المالك ٢ / ٢٣٨ .

(٣٤٣) ينظر التصريح ١ / ٣٤٢ ، للشرح الأشموني ٢ / ١٣٠ .

(٣٤٤) ينظر رأي الكسائي في الهمع ١/ ٢٠٠ .

(٣٤٥) الشفاف ، كسحاب : غلاف القلب ، وهو : جلدة دونه كالحجاب .

(٣٤٦) البيت من الطويل ، وهو : للأحوص .

والشاهد فيه : نصب (مناط الثريا) على الظرف ، مع اختصاصه ، تشبيها له بالمكان .

ينظر : شعر الأحوص ص ١٩١ ، الكتاب ١/ ٤١٣ ، وشرح التسهيل ٢ / ٢٢٦ ، والمقتضب ٤ / ٣٤٣.

فعل بضربته ضرب الأمير اللص ، من حذف الموصوف ، وصفته ، وإقامة الثالث مقامهما .

يقول ابن مالك ــ معلقاً ــ : " وهذا تقدير لائق ، ولكن القياس على نوعه لا يتجه ؛ لقلة نظائره ، ومغايرة لفظ باقية للفظ محذوفه ، بخلاف : ضربته ضرب الأمير اللص ، فإن نظائره كثيرة ، ولفظ باقية مماثل للفظ محذوفة " [٣٤٧].

ولكون هذا النوع مقصوراً على السماع ــ أيضاً ــ قال سيبويه ــ في باب : ما شُبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذ كانت تقع على الأماكن ــ : " وذلك قول العرب ، سمعناه منهم : هو مني مزلة الشغاف ، و : هو مني مزلة الولد " [٣٤٨].

وقال ابن مالك : " وإلى المسموع من هذا النوع أشرت بقولي : وسماعا : إن دل على قرب ، أو بعد ، نحو هو مني مزلة الشغاف ، ومناط الثريا " [٣٤٩]. فإن ذلك معدود من الشواذ ، إذا لم يعمل فيه أصله ، ولا مشارك له في الفرعية [٣٥٠].

وبعد : فإن اسم المكان الدال على محل الحدث المشتق هو من اسمه ، مقيس بشرط : أن يكون العامل فيه موافقا له في الاشتقاق ، وما جاء من الأمثلة على خلاف ذلك ، يكون شاذا ، ولا يقال منه إلا ما سمع عن العرب ، وهذا مذهب سيبويه ، وجمهور النحويين ، وهو الأحرى بالقبول ؛ إذا تسانده الأدلة ، وأقوال العلماء .

١٧ ـ عدم اندراج المستثنى في المستثنى منه

الاستثناء : هو المُخْرَج ، تحقيقاً، أو تقديراً، من مذكور، أو متروك ، بـ" إلا " ، أو في معناها ، فالمستثنى منه : هو المُخْرَج منه ، والمستثنى : هو المُخْرَج ، وللعلماء مذاهب في معنى الإخراج ، قال أبو حيان : " **مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين :** أن المستثنى لم يندرج في الاسم المستثنى منه ، ولا في حكمه .

---

(٣٤٧) شرح التسهيل ٢/ ٢٢٦ .

(٣٤٨) الكتاب ١/ ٤١٢ .

(٣٤٩) شرح التسهيل ٢/ ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٣٥٠) ينظر شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١/ ٤٧٩ .

ومذهب الكسائي : أن المستثنى لم يندرج في المستثنى منه ، وهو مسكوت عنه .

فإذا قلت :قام القوم إلا زيدا ، فهو إخبار عن القوم الذي ليس فيهم زيد ، و (زيد) يحتمل أنه قام ، وأنه لم يقم .

ومذهب الفراء : أن زيداً لم يخرج من القوم ، وإنما أَخْرَجَتْ (إلاّ) وصف زيد من وصف القوم ؛ لأن (القوم) : موجب لهم القيام ، و(زيد) : منفي عنه القيام .

وهذا الخلاف ، إنما هو : في الاستثناء المتصل " [٣٥١].

ولتوضيح ذلك نقول : اختلف النحويون في : المُخْرَج منه في الاستثناء : فذهب سيبويه ، والجمهور إلى أن : " إلا " أخْرَجَتْ الاسم من الاسم ، والفعل من الفعل ، إذ لم يقم دليل على تخصيص أحدهما دون الآخر .

فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، كنت قد استثنيت زيداً من جملة القوم ، وقيامه من قيامهم [٣٥٢].

وذهب الكسائي إلى أن : الإخراج من الاسم وحده [٣٥٣].

فإذا قلنا : قام القوم إلا زيداً ، فكأنك قلت : قام القوم الذين نقص منهم زيد ، ولم تتعرض للإخبار عن زيد ، بقيام ، ولا غيره ، فيحتمل : أن يكون : قد قام ، أو : لم يقم .

واستدل على ذلك ، بقوله ــ تعالى ــ : " فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى أَن يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ " [٣٥٤].

فلولا يجوز أن يكون إبليس قد سجد ، لما قال : لم يكن من الساجدين ، لعروها عن الفائدة .

([٣٥١]) الارتشاف : ٣ / ١٤٩٧ .

([٣٥٢]) ينظر: الكتاب ٢ /٣١٠ ، والجنى ص٥١٣، ٥١٤ ، والاستغناء في الاستثناء / ص ٢٨٨ .

([٣٥٣]) ينظر رأيه في : الجنى٥١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور٢ / ٢٥٣ ، والمساعد ١/ ٥٤٨ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

([٣٥٤]) الحجر / ٣٠ ، ٣١ .

فإن قيل : تكون الجملة توكيداً لما دلت عليه " إلا " من الاستثناء . قلنا : المعاني التي تدل عليها الحروف ، لا تؤكد ، فلا تقول : " ما قام زيد " نفياً ، ولا تقول : " أزيد قام " استفهاماً ، وتجعل نفياً تأكيداً لمعنى (ما) ، واستفهاماً تأكيداً لمعنى (الهمزة) ؛ لأن الحروف وضعها على الاختصار ، ألا ترى : أن الهمزة أخصر من قولك : استفهم ، و (ما) أخصر من قولك : نفياً ، والتأكيد مبني على الإطالة ، والإسهاب ، فلا يجمع بينه وبين الحروف ؛ للتناقض .

والجواب : أن قوله تعالى : " ... أَبَى أَن يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ " ، زيادة فائدة ، وهي : أن عدم سجوده كان : إباء ، وإلا لا تعطى إلا عدم السجود فقط ، أما أنه : إباء ، فلا ، فلذلك ذكرت هذه الجملة [٣٥٥] .

وذهب الفراء إلى أن : الإخراج من الفعل [٣٥٦] .

فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، لم تخرج زيداً من القوم ، وإنما أخرجت " إلا " وصفه من القوم .

وفي كتاب الاستغناء ، قال الفراء : " إن الاستثناء من الفاعل لا من الاسم " [٣٥٧] .

واستدل على ذلك : بالاستثناء المنقطع ، في قولك : "ما رأيت أحداً إلا حماراً "، والحمار : ليس من مدلول أحد ، فيكون : من مدلول : رأيت ، فاستثنى رؤيته من جملة الرؤية التي وقعت منه ؛ لأنها من جنسها .

قال : وجوابه أن : الحمار قد يكون من مفهوم الأحد ، على أحد الوجوه المذكورة في المنقطع ، على نحو من المجاز [٣٥٨] .

وبعد : فالصحيح : أن الاستثناء إنما هو الاسم من الاسم ، والفعل من الفعل ، وهو

---

(٣٥٥) ينظر : الاستغناء ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٣٥٦) ينظر : معاني القرآن ١ / ٨٩ ، والجنى ٥١٣ ، والمساعد ١ / ٥٤٩ .

(٣٥٧) ص ٢٨٨ .

(٣٥٨) ينظر : ص ٢٨٨ .

مذهب : سيبويه ، والجمهور .

وعليه : فصفة البعض : المهرج ، والكل : المخرج منه ، أن تكون معلومة القدر، ولا يجوز استثناء مجهول من مجهول ، ولا مجهول من معلوم ، ولا معلوم من مجهول ، فلا يقال : " قام القوم إلا رجالاً " ، ولا : " قام إخوتك إلا رجالاً " ، ولا : " قام رجال إلا زيداً " ، وإنما الجائز مثل : " قام إخوتك إلا زيداً " .

وقال المرادي ــ عقب ذكره مذهب سيبويه ــ:" ... وهذا هو الصحيح " [٣٥٩].

١٨ ـ وقوع المصدر حالاً

الحال خبر في المعنى ، وأن صاحبه مخبر عنه ، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه ، كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ .

وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالاً ، لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة .

فإن ورد عن العرب شيء منه حفظ ولم يقس عليه ، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتاً [٣٦٠] .

وقد اختلف النحويون في تخريج هذا المسموع عن العرب ، إلى آراء تحدث عنها أبو حيان ، فقال : " من مجيء المصدر موضع الحال على **مذهب سيبويه وجمهور البصريين** ، قوله ــ تعالى ــ : " ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً " [٣٦١]، و " يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِراًّ وَعَلانِيَةً " [٣٦٢]، و : " وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً " [٣٦٣] ، و " دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً " [٣٦٤] ، وقالت العرب [٣٦٥] : قتلته صبراً ، ولقيته فجأة ومفاجأة ... ويقدر سيبويه هذه

([٣٥٩]) الجنى ص ٥١٤ .

([٣٦٠]) شرح التسهيل : ٢ / ٣٢٨ .

([٣٦١]) البقرة / ٢٦٠ .

([٣٦٢]) البقرة / ٢٧٤ .

([٣٦٣]) الأعراف / ٥٦ .

([٣٦٤]) نوح / ٨ .

المصادر منصوبة بالفعل قبلها أحوالاً، أي : دعوتهم مجاهراً ، وقتلته مصبوراً ، وكذا باقيها ، وقال الكوفيون ، والأخفش ، والمبرد ، هي : مفاعيل مطلقة ، فقال الكوفيون : منصوبة بالفعل الذي قبلها ، وليست في موضع الحال ؛ لأن معنى : قتلته : صبرة ... وقال الأخفش ، والمبرد : قبل كل مصدر فعل مقدر ، ذلك الفعل هو : الحال ، أي : قتلته أصبره صبراً، وقيل : هي أحوال على حذف مضاف ، أي : ذا فجأة ، وذا صبر، وقيل : هي مصادر على حذف مضاف ، أي : لقاء فجأة ، ويقدر مضافاً محذوفاً من لفظ الفعل " أ هـ [٣٦٦] .

ولتوضيح ذلك نقول : جاءت المصادر أحوالاً بكثرة في النكرات ، نحو : طلع زيد بغتة ، وجاء ركضاً ، وقتلته صبراً ، فـ (بغتة) و(ركضاً) حالان من الفاعل ، و (صبراً) حال من المفعول ، وهي مصادر نكرات مؤولة بالوصف عند سيبويه والجمهور، أي : مباغتاً ومركوضاً ومصبوراً ، أي : محبوساً ، وحجتهم : أن الحال كالخبر والنعت ، وقد وقع كل منها مصدراً منكراً كثيراً ، فكذلك الحال ، ثم قالوا : هو على كثرته لا ينقاس مطلقاً [٣٦٧] .

قال سيبويه : في باب هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر ـــ : " وذلك قولك : قتلته صبراً ، ولقيته فجاءة ومفاجأة ، وكفاحاً ومكافحة ، ولقيته عياناً ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً ، وأخذت عنه سمعاً وسماعاً ، وليس كل مصدر وإن كان في القياس ، مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً ، ألا ترى أنه لا يحسن : أتانا سرعة ، ولا أتانا رجلة ، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقياً وحمداً .

واطرد في هذا الباب الذي قبله ؛ لأن المصدر هناك ليس في موضع فاعل ، ومثل ذلك قول زهير بن أبي سلمى [٣٦٨] :

([٣٦٥]) صبراً : أصل الصبر : الحبس ، وكل من حبس شيئاً فقد صبره ، اللسان (ص ، ب ، ر).

([٣٦٦]) الارتشاف : ٢ / ٣٤٣ ، ٣٤٣ ، وينظر : شرح الأشموني : ٢ / ١٧٩ .

([٣٦٧]) ينظر : التصريح ١ / ٣٧٤ .

([٣٦٨]) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ١٢٣ ، والكتاب ١ / ٣٧١ ، وأساس البلاغة ٤٠١ .

فلأياً بلأىْ ما حملنا وليدنا ∴ على ظهر محبوك ظِماء مفاصلُهُ

كأنه يقول : حملنا وليدنا لأيا بلأى ، كأنه يقول : حملناه جهداً بعد جهد ، هذا لا يتكلم به ولكنه تمثيل .

ومثله قول الراجز [٣٦٩] :

ومَنْهَلٍ وردتُه التقاطا

أي : فجاءة " [٣٧٠] ، وهو بمعنى : مفاجئاً ، أي من غير طلب .

وهذا الرأي اختيار : الأعلم [٣٧١] ، وابن يعيش [٣٧٢] .

وحجتهم : أن هذه المصادر وقعت موقع الصفة ، وانتصب على الحال ، كما قد تقع الصفة في موقع المصدر المؤكّد ، نحو : قم قائماً ، والأصل : قم قياماً [٣٧٣] .

وأيضاً : أنهم لما أخبروا بالمصادر عن الذوات كثيراً ، مجازاً واتساعاً ، كقولهم : زيد عدل ، فعلوا مثل ذلك في الحال ؛ لأنه خبر من الأخبار ، فقالوا : قتلته صبراً [٣٧٤] .

وقال أبو حيان : " ومع كثرة ما ورد من ذلك فقيل : أجمع الكوفيون ، والبصريون على أن لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعمله العرب ، ولا يقاس عليه غيره ، فلا يجوز : جاء زيد بكاء ، ولا ضحك زيد بكاء ، وإن اختلفوا في التخريج ، وشذ المبرد ، فقال : يجوز القياس " [٣٧٥] .

والشاهد فيه : نصب (لأيا) على المصدر الموضوع موضع الحال ، وتقديره : حملنا وليدنا مبطئين ملتئين .

([٣٦٩]) البيت لنقادة الأسدي ، وهو في الكتاب ١ / ٣٧١ ، واللسان (ف ر ط) ٥ / ٣٣٩٠ ، و (ل ق ط) ٥ / ٤٠٦١ ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ٦٨ ، ٩٦ .

([٣٧٠]) الكتاب ١ / ٣٧٠ وما بعدها .

([٣٧١]) انظر : النكت : الحسان ١ / ٣٩٧ .

([٣٧٢]) انظر : شرح المفصل : ٢ / ٥٩ .

([٣٧٣]) انظر : شرح : المفصل ٢ / ٥٩ ، وشرح الكافية في النحو ١ / ٢١٠ ، ٢١١ .

([٣٧٤]) شرح التسهيل ٢ / ٣٢٩ ، والتصريح ١ / ٣٧٤ .

([٣٧٥]) الارتشاف ٣ / ١٥٧٠ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٤ .

وذهب الكوفيون ، والأخفش ، والمبرد ، إلى أن مثل ذلك منصوب على المصدرية ، لكنهم اختلفوا في العامل ، فهو عند الكوفيين الفعل الذي قبله ، وليس في موضع الحال ؛ لأن معنى قتله : صبرة ، ومعنى أعطاه : نقدة ، وعند الأخفش ، والمبرد ، منصوب بفعل محذوف ، أي : يبغت بغتاً ، ويركض ركضاً ، ويصبر صبراً ، فالجملة هي الحال لا المصدر[٣٧٦] .

وكلام الأخفش ، والمبرد فيه نظر ؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ولا يقتصروا على السماع، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول ، لأن القتل لا يدل على الصبر ، ولا اللقاء على الفجاءة ، ولا الإتيان على الركوب [٣٧٧] .

وذهب بعض النحويين إلى أن بغتة ، وركضاً ، وصبراً ، هي مصادر على حذف مضاف غير مصدر هو الحال في الأصل، فلما حذف هذا المضاف ناب عنه المضاف إليه في الحالية ، أي : ذا بغتة ، وذا ركض ، وذا صبر[٣٧٨]، وقولهم : ليس بجيد ، لأن الحذف والتقدير لا يصار إليه إلا عند الحاجة وعدم إمكان حمل الكلام على الظاهر .

وقاسه الناظم وولده في ثلاث مسائل :

الأولى : بعد (أمّا) الشرطية نحو : أما علماً فعالم ، والتقدير : مهما يذكر من شخص في حال علم فالمذكور عالم .

الثانية : بعد خبر شبه به مبتدؤه ، نحو : محمد زهير شعراً ، فـ (شعراً) بمعنى : شاعراً ، حال من الضمير المستكن في زهير ؛ لأنه بمعنى : مجيد .

---

(٣٧٦) ابن يعيش ١ /٦٣ ، وشرح الرضي على الكافية القسم الأول٢ / ٦٤٦ ، واللسان (و ع د) ٤ / ٤٦٤ .

(٣٧٧) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٢٨ ، وشرح ابن الناظم ٣١٧ .

(٣٧٨) ينظر : التصريح ١ / ٣٧٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٧٩ .

الثالثة : فيما إذا كان الخبر مقروناً بأل الدالة على الكمال ، وهو : الوصول إلى نهاية الشيء ، نحو: أنت الرجل علماً ، فـ (علماً) بمعنى : عالماً حال من الضمير المستكن في الرجل لتأوله بمشتق، حيث كان معناه الكامل [٣٧٩] .

وخلاصة الكلام ما يأتي :

ذهب سيبويه والجمهور إلى جواز وقوع الحال مصدراً بكثرة عند العرب ، وهو مع كثرته لا ينقاس بحال من الأحوال .

وذهب المبرد إلى قياسيته فيما إذا كان نوعاً من العاقل فيه ؛ لأنه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه ، فأجاز قياساً : جاء زيد سرعة ؛ لأن السرعة نوع من المجيء ، وإنما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه ؛ لأن سيبويه يرى أنه حال على التأويل ، ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس ، كما أن عكسه لا ينقاس .

والمبرد يرى : أنه مفعول مطلق حذف عامله لدليل ، فهو عنده مقيس كما يحذف سائر المفاعيل لدليل ، وهذا الخلاف مبني على الخلاف في أنه حال أو مفعول مطلق [٣٨٠] .

رأيي وترجيحي : نلحظ أن وقوع المصدر حالاً ــ نظماً ونثراً ــ عند سيبويه وجمهور النحاة مسموع ، وهو مؤول بالوصف قياساً على الخبر والنعت ، حيث وقع كل منهما مصدراً منكراً ، وهو أعدل الآراء وأحراها بالقبول لأسباب ذكرت وأسباب تالية :

أولاً : كثرة وقوع المصدر المنكر حالاً ، في القرآن الكريم ، وكلام العرب شعراً ونظماً .

ثانياً : أن قول القائل : أتانا زيد مشياً ، يصح أن يكون جواباً لقائل : كيف أتاكم زيد ؟ ولو كان على ما قاله المبرد : إن الناصب للمصدر الفعل المضمر ، وإن الفعل في موضع الحال ، لجاز أن تقول : أتانا زيد المشي ، وهو لا يحمد هذا . فإن ورود مثل هذه الأمثلة من القرآن الكريم ، وكلام العرب ، يشعر بأن المصدر حال بنفسه

---

(٣٧٩) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٢٨ ، وشرح ابن الناظم ٣١٧ .

(٣٨٠) ينظر : ما اتفق فيه سيبويه والجمهور في شرح الأشموني : ١٧٦٥ .

، لا بالنيابة [٣٨١] .

ثالثاً : إنما جعلت هذه المصادر أحوالاً ؛ لأن المنصوب بعد الجملة الفعلية أليق بالحال من المفعول المطلق بدليل : أنّ الحال : تتعلق بالفعل من حيث هو : مركب بالفاعل ، أو المفعول ، أو بهما ، بخلاف المفعول المطلق ، فإنه يتعلق بالفعل من حيث هو : مفرد ، ومن حيث هو : مركب بأحد الشيئين [٣٨٢] .

١٩ ـ وقوع (أنْ) الناصبة للمضارع بعد (عَلِمَ)

تحدث أبو حيان عن : وقوع (أنْ) الناصبة للمضارع بعد العلم ومذاهب العلماء في ذلك ، قال : " ومذهب **الجمهور وسيبويه** والأخفش وأبي علي : أن علم الباقية على موضعها لا تقع (أنْ) بعدها ، إنما تقع (أنَّ) المشددة . وأجاز ذلك الفراء وابن الأنباري ، فتقول : علمت أن يخرج زيد . فإن أوّل بالظن جاز ذلك ، نحو : ما علمت إلا أن تقوم ، المعنى : ما أشرت إليك إلا بأنْ تقوم . وذهب المبرد إلى أنَّ (أنْ) التي تنصب المضارع لا تقع بعد لفظ العلم أصلاً أ هـ " [٣٨٣] .

ولتوضيح ذلك نقول: أجاز سيبويه أن تقول: ما أعلم إلا أن تقوم ، إذا لم يُرد علماً واقعاً ، وكان هذا القول جارياً على باب الإشارة ؛ أي : أرى من الرأي . قال : " وتقول : ما علمت إلا أن تقوم ، وما أعلم إلا أن تأتيه ، إذا لم ترد أن تخبر أنك علمت شيئاً كائناً البتة ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة ، كما تقول : أرى ـــ من الرأي ـــ أن تقوم ، فأنت لا تخبر أن قياماً قد ثبت كائناً ، أو يكون فيما تستقبل البتة ، فكأنه قال : لو قمت فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ما علمت إلا أن سيقوم " [٣٨٤] .

ويرى المبرد عدم صلاحية وقوع (أنْ) الناصبة للمضارع بعد العلم ، قال : " أما ما

([٣٨١]) النكت : ١ / ٣٩٨ .

([٣٨٢]) شرح المفصل للخوارزمي ١ / ٤٣٠ .

([٣٨٣]) الارتشاف ٢ / ٣٨٨ .

([٣٨٤]) الكتاب : ٣ / ١٦٨ ، بتصرف يسير .

كان من العلم فإن (أنْ) لا تكون بعده إلا ثقيلة .. ألا ترى أنه لا يصلح : علمت أنْ يقوم زيد ، وعلل ذلك بقوله ؛ لأن (أنْ) الخفيفة إنما تكون لما يثبت ، نحو : خفت أن تقوم يا فتى ، وأرجو أن تذهب إلى زيد ؛ لأنه شيء لم يستقر . فكل ما كان من الرجاء والخوف فهذا مجازُه " [٣٨٥] .

واتهم مذهب سيبويه بالبعد [٣٨٦] .

وذهب الفراء وابن الأنباري إلى جواز نصب المضارع بعد (علم) غير متأول تمسكاً بمثل قراءة مجاهد [٣٨٧] : " أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً " ، بنصب (يرجع) ، وقول الشاعر [٣٨٨] :

نرضى عن الله إنَّ الناس قد علموا ... ألا يُدانينا مـــن خلقـــه بشـــرُ

ورضى ابن مالك هذا المذهب ، واستحسنه ، قال : " وهو مذهب حسن ؛ لأنه قد جاء به السماع ، ولا يأباه القياس .. وإذا جاز مثل ذلك بعد العلم غير المؤول ، فجوازه بعد المؤول أولى " [٣٨٩] .

وخلاصة ما تقدم : مذهب سيبويه والجمهور والأخفش وأبي علي: جواز مجيء (أنْ) الناصبة للمضارع بعد العلم المؤول، فيقال : ما علمت إلا أن تقوم . لأنه كلام خرج مخرج الإشارة ، فيجرى مجرى قولك : أشير عليك أن تقومَ [٣٩٠] .

وأجازه الفراء ، وابن الأنباري مطلقاً ، سواء أكان العلم مؤولاً أم لا ، فتقول :

([٣٨٥]) المقتضب : ٣ / ٧ ، بتصرف يسير .

([٣٨٦]) المقتضب : ٣ / ٨ .

([٣٨٧]) طه / ٨٩ ، وفي شواذ ابن خالويه نسب قراءة النصب لأبي حيوة ص ٨٩ .

([٣٨٨]) البيت من البسيط ، وهو لجرير .

في ديوانه : ٢٠٠ .. أن لن يفاخرنا ، والدرر : ٢ / ٢ ، وشرح التسهيل : ٤ / ١٣ ، والهمع ٢ / ٢ .

([٣٨٩]) شرح التسهيل : ٤ / ١٣ .

([٣٩٠]) انظر : شرح الأشموني ٣ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

علمت أن يخرَج زيد [٣٩١] .

ومنعه المبرد نظراً إلى ظاهر اللفظ .

والأولى جوازه كما أشار إلى ذلك ابن مالك ، ورجحه ابن هشام ، قال : " ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبة، وهو الأرجح ، ولذلك أجمعوا عليه في : " أحسب الناس أن يتركوا [٣٩٢] ، فهي مصدرية ناصبة للمضارع باتفاق مع سبقها بالحسبان [٣٩٣] ، وأبو حيان [٣٩٤] ، والسيوطي في الهمع [٣٩٥] .

وبعد:فمذهب الفراء ، وابن الأنباري أجاز ما أجازه سيبويه ، والجمهور ، وزادوا عليه جواز وقوعها بعد " العلم " غير المؤول ، وما رأوه حسن ؛ حيث لا يأباه القياس.

٢٠ ـ الفصل بين (أنْ) المصدرية ومعمولها

قال أبو حيان : " ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها بشيء ، وهذا مذهب **سيبويه والجمهور** .

وأجاز بعضهم الفصل بينهما بالظرف وشبهه ، نحو : أريد أنْ عندي / تقعد / ، وأريد أن / في الدار / يقعد ، وأجاز الكوفيون الفصل بالشرط نحو : أردت أنْ إن تزرني أزورك ــ بنصب أزورك " [٣٩٦] .

ولتوضيح ذلك نقول : مذهب سيبويه والجمهور منع الفصل بين (أنْ) المصدرية والفعل في الاختيار مطلقاً ، قال سيبويه : " وسألت الخليل عن قول الفرزدق [٣٩٧] :

([٣٩١]) انظر : شرح الأشموني ٣ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

([٣٩٢]) العنكبوت / ٢ .

([٣٩٣]) أوضح المسالك ٤ / ١٦١ .

([٣٩٤]) الارتشاف ٢ / ٣٨٨ .

([٣٩٥]) ٢ / ٢ .

([٣٩٦]) الارتشاف ٢ / ٣٨٩ ، وانظر الهمع ٢ / ٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٨٤ .

([٣٩٧]) البيت من الطويل .

أتغضبُ إن أُذْنا قتيبة جُزَتا ∴ جهاراً ، ولم تغضب لقتل ابن خازم

فقال ــ يعني الخليل ــ لأنه قبيح أن تفصل بين (أنْ) والفعل ، كما قبح أن تفصل بين كي والفعل، فلما قبح ذلك ولم يجز حمل على(إنْ) ، لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال " [٣٩٨].

وأجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختياراً ، نحو : أريد أن عندك أقعد ، وأريد أن في الدار تقعد قياساً على أنَّ المشددة ، حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل ، وجوزه الكوفيون بالشرط ، نحو : أردت أنْ إن تزرني أزورك ــ بالنصب [٣٩٩] .

أثبت ذلك الكوفيون ــ الشرط بمعنى إنْ ــ واستدلوا بقول الفرزدق:

أتغضب إن أذنا قتيبة جُزَّتا ∴ ..... السابق ذكره

قالوا لصحة وقوع (إنْ) موقعها وامتناع أن تكون الناصبة ؛ لأنها لا تفصل بين الفعل [٤٠٠] .

وخلاصة القول : صحة منع الفصل بين (أنْ) المصدرية ومعمولها بشيء مما أشار إليه بعض البصريين ، والكوفيين ، إذ لم يسمع منه إلا ما افترض من أمثلة ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، كما أشار إلى المنع ابن مالك في شرح التسهيل [٤٠١] ، والخضري في حاشيته على ابن عقيل [٤٠٢] .

والشاهد فيه : كسر همزة (إن) وحملها على معنى الشرط لتقديمه الاسم على الفعل الماضي ، ولا يحسن فتح همزة (أنْ) لأنها توصل بالفعل فيقع فيها الفصل .

ينظر : ديوانه ٨٥٥ ، والكامل ٢ / ٤٢١ ، والهمع ٢ / ١٩ ، والمغني ١ / ٢٤ ، والدرر اللوامع : ٢ / ١٣

[٣٩٨] الكتاب ٣ /١٦١ ، ١٦٢ .

[٣٩٩] انظر : الهمع ٢ / ٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٨٤ .

[٤٠٠] الهمع : ٢ / ١٩ .

[٤٠١] ٢ / ١٢ .

[٤٠٢] ٢ / ١١٢ .

٢١ ـ (لن) بين البساطة والتركيب

تحدث أبو حيان عن (لن) واختلاف النحويين فيها ، فقال : " لن" مذهب **سيبويه** ، **والجمهور**: أنها بسيطة ، وذهب الخليل والكسائي : إلى أنها مركبة من (لا) و (أنْ) ، وحدث بالتركيب معنى لم يكن قبل التركيب ، واستقلت بما بعدها كلاماً . وذهب الفراء : إلى أنها (لا) نافية أبدل من ألفها نون " [٤٠٣] .

ولتوضيح ذلك نقول : قال سيبويه ـــ في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء ـــ : " و (لن) فزعم الخليل أنها (لا أنْ) ، ولكنك حذفت الهمزة من (أنْ) والألف من (لا) وجعلتها حرفاً واحداً ، فصار اللفظ (لن) [٤٠٤] .

وأما غير الخليل فزعم أنه ليس في (لنْ) زيادة، وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً . ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أمّا زيداً فلن أضرب ؛ لأن هذا اسم ، والفعل صلة ، فكأنه قال : أمّا زيداً فلا الضرب له " [٤٠٥] .

وردّ النحاة قول الخليل والكسائي بأن (لن) مركبة ، ووصفه بعضهم بأنه غير مستقيم [٤٠٦] .

قال المبرد : " وليس القول عندي كما قال ؛ وذلك أنك تقول : زيداً لن أضرب، كما تقول : زيداً سأضرب . فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام ، لأن (زيداً) كان ينتصب بما في صلة (أنْ) . ولكن (لن) حرف بمنزلة (أنْ) " أ هـ [٤٠٧] .

وقال الفارسي : " لو كان (لن) على ما يقول الخليل إنما هو : (لا أنْ) لما جاز أن تقول : (زيداً لن أضرب) فتنصب (زيداً) بأضرب ؛ لأنه في صلة (أنْ) وما يعمل فيه

---

[٤٠٣] الارتشاف ٢ / ٣٩٠ ، وينظر الأشباه ١ / ١١٧ .

[٤٠٤] الكتاب ٣ / ٥ .

[٤٠٥] انظر : سيبويه ٣ / ٥ .

[٤٠٦] ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٦١ ، والصفوة الصفية الجزء الأول ١ / ٢١٠ .

[٤٠٧] المقتضب : ٢ / ٨ .

الصلة لا يجوز أن يتقدم عليها ، كما أن نفس الصلة لا يجوز أن تتقدم على الموصول ، وإذا لم يجز أن يتقدم العامل لم يجز أن يتقدم المعمول والعامل نفس الصلة، والمعمول زيد" [٤٠٨].

وكان الفراء يذهب إلى أنها : (لا) والنون فيها بدل من الألف[٤٠٩] .

وحجته : أنهما حرفان ثنائيان ، و(لا) أكثر استعمالاً ، وكذلك أن الألف والنون في البدل أخوان ، فكما تبدل النون ألفاً في الوقف في نحو : (لَنَسْفَعاً) [٤١٠] ، تبدل الألف نوناً في (لنْ) [٤١١] .

وأيضاً : إنهما يشتركان في نفي المستقبل ؛ لأن (لن) لا تنفي إلا المضارع وإنما جعل (لا) أصلاً ؛ لأنها أقعد في النفي من (لنْ) [٤١٢] .

وأعترض عليه: أنه قول غير جيد؛ لمخالفته القياس من أن أصل الحروف ألاّ يبدل فيها، ومن أن تقديم المعمول على (لا) غير سائغ ، فلا تقول : عمراً لا يضرب زيداً [٤١٣] .

كما اعترض عليه ــ أيضاً ــ : بأنه خلاف الظاهر ونوع من علم الغيب [٤١٤] .

واعترض عليه ــ أيضاً ــ كثير من النحويين ، منهم المالقي[٤١٥] ، وابن هشام[٤١٦] ، والمرادي [٤١٧] ، والشيخ خالد [٤١٨] ، واختلفت تعليلاتهم لردّ ذلك المذهب .

وبعد هذا العرض تبيّن أن القول ما قاله سيبويه والجمهور ببساطة (لنْ) ، وهو

---

(٤٠٨) التعليقة على كتاب سيبويه ٢ / ١٢٧ ، وينظر : حاشية الصبان على الأشموني ٣ / ١٨٢ .

(٤٠٩) انظر رأيه في الإيضاح ٢ / ٢١٨ ، والتصريح ٢ / ٢٣٠ .

(٤١٠) العلق / ١٥ .

(٤١١) انظر : الإيضاح ٢ / ٢١٨ ، ورصف المباني ٢٨٥ ، والتصريح ٢ / ٢٣٠ .

(٤١٢) انظر : الإيضاح ٢ / ٢١٨ ، والهمع ٤ / ٩٤ .

(٤١٣) هذا اعتراض ابن الحاجب في الإيضاح ٢ / ٢١٨ .

(٤١٤) ابن يعيش في شرح المفصل : ٨ / ١١٢ .

(٤١٥) في رصف المباني : ٢٨٧ .

(٤١٦) في المغني بحاشية الأمير : ١ / ٢٢١ .

(٤١٧) في الجنى ص ٢٧٢ .

(٤١٨) في التصريح : ١ / ١٢١ .

الصحيح [٤١٩] ، ورُدّ القول بالتركيب بأوجه [٤٢٠] :

الأول : أن البساطة أصل ، والتركيب فرع ، فلا يدعي إلا بدليل قاطع[٤٢١] .

والثاني : أنها لو كان أصلها (لا أنْ) لم يجز تقديم معمول معمولها عليها ، وهو جائز في نحو : زيداً لن أضرب . بهذا ردّ سيبويه على الخليل [٤٢٢] .

والثالث : أنه يلزم منه أن تكون (لنْ) وما بعدها في تقدير مفرد

فلا يكون قولك : " لن يقوم زيد " كلاماً . فإن قيل : يكون في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف لازم الحذف ، كما نقل عن المبرد، فالجواب أن هذا ضعيف ، لوجهين :

أحدهما : أن هذا المحذوف لم يظهر قط ، ولا دليل عليه .

والثاني : أن (لا) تكون في ذلك قد دخلت على الجملة الاسمية ، ولم تكرر .

قال المرادي: قلت: هذا لا يلزم المبرد ؛ لأن تكرارها عنده لا يلزم، ولكنه يلزم الخليل [٤٢٣] .

كما ذكر السيوطي في الأشباه : أن التركيب خلاف الأصل... والمفرد أصل؛ لأنه الأول والمركب ثان ... وشبهه في الشريعة بشهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل [٤٢٤].

٢٢ ـ (لن) لنفي المستقبل

(لن) حرف نفي ينصب الفعل المضارع ويخلصه للاستقبال ، قال أبو حيان : " نقل ابن مالك أن الزمخشري خص النفي بالتأبيد ، ونقل ابن عصفور عنه ـ أيضاً ـ : أنه زعم أن (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل ، **ومذهب سيبويه والجمهور:**

---

(٤١٩) حيث ساندته الأدلة وأقوال العلماء . انظر : الإيضاح ٢ / ٢١٨ ، وشرح السيرافي ٢ / ٢٣٩ .

(٤٢٠) انظر الجنى ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٤٢١) شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٢٣٩ .

(٤٢٢) الكتاب ٣ / ٥ .

(٤٢٣) الجنى ص ٢٧١ .

(٤٢٤) انظر : ١/ ١١٣ .

أن (لن) لنفي المستقبل من غير أن يشترطا أن يكون النفي بها آكد من النفي بـــ (لا) "[٤٢٥] .

ولتوضيح ذلك نقول : قال سيبويه : "و(لن) ، وهي نفي لقوله : سيفعل "[٤٢٦] ، وبهذا يفهم أنها للمستقبل .

وقال المبرد : " تقول : لن يقوم زيد ، ولن يذهب عبد الله .. ولا تتصل بالقسم[٤٢٧] ، كما لم يتصل به (سيفعل) "[٤٢٨] .

وقال ابن يعيش : " اعلم أن (لنْ) معناها النفي ، وهي موضوعة لنفي المستقبل ، وهي أبلغ في نفيه من (لا) ؛ لأن (لا) تنفي بفعل إذا أريد به المستقبل و (لنْ) تنفي فعلاً مستقبلاً قد دخل عليه السين وسوف ، وتقع جواباً لقول القائل : سيقوم زيد ، وسوف يقوم زيد ، والسين وسوف ؛ تفيدان التنفيس في الزمان ، فلذلك يقع نفيه على التأبيد وطول المدة ، نحو قوله تعالى : " وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ "[٤٢٩] ، ومنه ، (لَّن تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَداً)[٤٣٠] ، وكذلك قول الشاعر[٤٣١] :

ولن يُراجِـــعَ قلبي حبُّهُـــا أبداً ... زَكَنْتُ من بعضهم مثل الذي زكنوا

([٤٢٥]) الارتشاف ٢ / ٣٩١ .

([٤٢٦]) الكتاب ٤ / ٢٢٠ .

([٤٢٧]) في المغني : ١ / ٢٢١ ، وتلقى القسم بها وبلم نادر جداً ، كقول أبي طالب :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم ... حتى أوسد في التراب دفينا

ينظر : الجنى ص ٢٧٠ ، والسيرة النبوية لابن كثير ١ / ٤٦٤ .

([٤٢٨]) انظر : المقتضب ٢ / ٦ .

([٤٢٩]) البقرة / ٩٥ .

([٤٣٠]) التوبة / ٨٣ .

([٤٣١]) البيت من البسيط ، وهو لقعنب بن أم صاحب .

والاستشهاد هنا : أنه لما ذكر " أبداً " بعد نفي الفعل بـــ (لن) دلّ على أن (لن) إنما يقع نفيها على التأبيد وطول المدة .

ينظر : شرح المفصل ٨ / ١١٢ .

فذكر الأبد بعد (لن) تأكيداً لما تعطيه (لن) من النفي الأبدي ، كما أن تقييد معنى (لن) باليوم .. (فَلَنْ أُكَلِّمَ اليَوْمَ إِنسِيًّا) [٤٣٢] ، فيه دلالة صريحة على عدم إفادة التأبيد ، ومنه قوله تعالى : " لَن تَرَانِي" [٤٣٣]، ولم يلزم منه عدم الرؤية في الآخرة ، لأن المراد : إنك لن تراني في الدنيا ، لأن السؤال وقع في الدنيا ، والنفي على حسب الإثبات " [٤٣٤] .

ودعوى بعض أهل البيان : أن (لن) لنفي ما قرب ، ولا يمتد نفي الفعل فيها كما في النطق بـــ (لا) من باب الخيالات التي لأهل علم البيان [٤٣٥] .

ولا دليل على ما ذهب إليه الزمخشري ؛ لأن التأبيد في قوله تعالى: " لَن يَخْلُقُوا ذُبَاباً " [٤٣٦] ، وغيره مستفاد من أمر خارجي ، لا من (لن) [٤٣٧] ، وهو عدم قدرة المدعو للخلق .

وخلاصة ما تقدم : أن (لن) حرف نفي ، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال ، ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبداً ، خلافاً للزمخشري في أن (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل [٤٣٨] .

قال ابن عصفور : " وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها ، بل قد يكون النفي بـــ (لا) آكد من النفي بـــ (لن) ؛ لأن المنفي بـــ (لا) قد يكون جواباً للقسم ، والمنفي بـــ (لن) لا يكون جواباً له ، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد " [٤٣٩] .

---

(٤٣٢) مريم / ٢٦ .
(٤٣٣) الأعراف / ١٤٣ .
(٤٣٤) شرح المفصل ٨ / ١١١ ، ١١٢ .
(٤٣٥) انظر الارتشاف ٢ / ٣٩١ .
(٤٣٦) الحج / ٧٣ .
(٤٣٧) انظر : التذييل ٥ / ١٨٩ .
(٤٣٨) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٠٧٥ ، شرح المفصل ٨ / ١١١ .
(٤٣٩) انظر : الجني ص ٢٧٠ ، وشرح التسهيل ٤ / ١٤ ، ١٥ .

وهذا ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة ، وهو الصحيح ؛ حيث ساندته الأدلة ، وأقوال العلماء .

٢٣ - تقديم معمول معمول (لن) عليها

اختلف في جواز تقديم معمول معمول (لن) عليها ، قال أبو حيان : " ويجوز تقديم معمولها المنصوب ، نحو : زيداً لن أضرب ، ونقل سيبويه عن العرب : أما زيداً فلن أضرب ، إلا أن يكون تمييزاً فلا يجوز تقديمه على **مذهب سيبويه والجمهور** ، لا تقول : عرقاً لن يتصبب زيدٌ ، وخالف علي بن سليمان الأخفش ، فمنع تقديم معمول المعمول مطلقاً ، وطرده بعضهم فيما كان (لن) نفياً لموجبه ، نحو : سأضرب ، لم يجز : زيداً لن يفعل ، ولا يضرب ، بنصب يضرب ؛ لأن الواو كالعامل ، وفصلت بينهما وبين المعمول بـــ (لا) ، وأنت لا تقول : لن لا أضرب ، وكذلك هذا " [٤٤٠] .

ولتوضيح ذلك نقول : اختلف النحويون في جواز تقديم معمول معمول (لن) عليها ، فمذهب سيبويه والجمهور جواز تقدم معمول المضارع المنصوب بـــ (لن) عليها ، نحو قولنا : (المنكرَ لن أفعلَ) ، و(المعروفَ لن أتركَ) ، وهذا يبطل القول بتركيبها من (لا) و (أنْ) ؛ لأن معمول المضارع المنصوب بـــ (أنْ) لا يتقدم عليها ، حتى لا يلزم تقديم ما في حيز الصلة على المعمول [٤٤١] .

ولو كانت على ما يقول الخليل بتركيبها ، لما قلت : أمّا زيداً فلن أضرب ؛ لأن هذا اسم ، والفعل صلة ، فكأنه قال : أمّا زيداً فلا الضرب له [٤٤٢] .

ومنع الأخفش الصغير تقديم معمول المعمول مطلقاً [٤٤٣] ، وخصه بعضهم فيما كان (لن) نفياً لموجبه ، نحو : سأضرب خالداً ، فمنع خالداً سأضرب ، ولما كانت لن أضرب

([٤٤٠]) الارتشاف : ٢ / ٣٩٢ .

([٤٤١]) ينظر : شرح التسهيل ٤ / ١٥ ، والتصريح ٢ / ٢٣٠ ، والمرشد في الدراسات النحوية . ٤ / ١٠١ .

([٤٤٢]) الكتاب ٣ / ٥ بتصرف .

([٤٤٣]) شرح الأشموني ٣ / ٢٧٨ .

محمولة على سأضرب ، لم يجز : خالداً لن يفعل ... الخ [٤٤٤] .

وبناءً على ما سبق هنا ، وفي القول ببساطة (لن) هناك الرأي أنَّ رأي سيبويه والجمهور أرجح وأقيس .

٢٤ ـ (كُلّ) و (بعض) بين التعريف والتنكير [*]

ذكر أبو حيان ـ رحمه الله ـ آراء النحاة في دخول " أل " على " كُلٌّ " و " بعضٍ " قال : (" كل" إذا تجرد عن الإضافة ، قد تنوي الإضافة فلا تدخل عليه " أل " ، وقد أدخلهما عليه : الزجاجي في جملة ، فقال : ويبدل البعض والكل ، وأجاز ذلك : الأخفش ، والفارسي .

وشذ تنكيره ، وانتصابه حالاً فيما حكى الأخفش .

ومذهب **سيبويه** ، **والجمهور** : أن " كلاً " ، و " بعضاً " معرفتان يعرفان بنية الإضافة ، وقالوا : مررت بكل قائماً ، وبعض جالساً .

ومذهب الفارسي : أنهما نكرتان) [٤٤٥] .

ولتوضيح ذلك نقول : من الأسماء المختصة بالإضافة إلى المفردات : أسماء يجوز قطعها عن الإضافة في اللفظ فتنوّن، وهي مضافة في المعنى، من هذه الأسماء : (كل، وبعض) ، نحو قوله ـ تعالى ـ : " وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ " [٤٤٦]، وذلك بشرط : ألا تقع توكيداً ، ولا نعتاً .

---

[٤٤٤] ينظر : الارتشاف ٤ / ١٦٤٥ .

[*] من مراجع المسألة : الكتاب ٢ / ١١٤ ، ١١٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٩٤٩ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، والمغني ١ / ١٩٤ ـ ١٩٥ ، والهمع ٢ / ٥١ ، وشرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، وابن يعيش ٢ / ١٢٩ ، والتصريح ٢ / ٣٥ .

[٤٤٥] الارتشاف ٤ / ١٨١٩ ، وفي طبعة أخرى ٢ / ٥١٦ .

[٤٤٦] يس / ٤٠ .

وأما : " بعض " فنحو قوله ــ تعالى ــ : " فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ " [٤٤٧] ، فجاءت الثانية مقطوعة عن الإضافة لفظاً [٤٤٨] .

وهنا سؤال ، وهو : هل : " كل " ، و " بعض " المقطوعتان عن الإضافة لفظاً ، معرفتان بنية الإضافة ، أو نكرتان ؟ خلاف بين النحويين يمثله رأيان :-

الرأي الأول : ذهب سيبويه ، وجمهور البصريين ، إلى : أنهما معرفتان بالإضافة المعنوية [٤٤٩] .

قال سيبويه : " هذا باب ما ينتصب خبره ؛ لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف، ولا تكون وصفاً ، وذلك قولك : مررت بكلٍّ قائماً ، ومررت ببعض جالساً " .

ثم قال : " وصار معرفة ؛ لأنه مضاف إلى معرفة ، كأنك قلت : مررت بكلهم ، وببعضهم " [٤٥٠] .

وحجة سيبويه ــ كما نرى ــ مجيء الحال منها ، وأنهما معرفتان على نية الإضافة ؛ لذا صح وقوع الحال منهما ، والحال لا تأتي من النكرة في المشهور .

أما قوله : " والبعض مذكر " [٤٥١] .

فهي هنا ليست مضافة إلى معرفة ، ولا هي على نية الإضافة ، فجرت مجري : " نِصْف " فدخلت عليه : " الألف واللام " ، وغيره من النكرات المتصرفة . [٤٥٢] .

الرأي الثاني : ذهب الأخفش [٤٥٣] ، وأبو على الفارس [٤٥٤] ، والزجاجي [٤٥٥] ، إلى أن

([٤٤٧]) البقرة / ٢٥٣ .

([٤٤٨]) ينظر : التصريح ٢ / ٣٥ ، والأشموني ٢ / ٢٥٠ .

([٤٤٩]) ينظر : شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٥٧ .

([٤٥٠]) الكتاب ٢/ ١١٤ ، ١١٥ .

([٤٥١]) الكتاب ٢/ ٣٤٨ .

([٤٥٢]) ينظر : الخلاف النحوي والتصريفي في الارتشاف ص ٤٥٤ رسالة دكتوراه .

([٤٥٣]) ينظر رأيه في : الهمع ٢/ ٤٢٦ .

: " كلا " و "بعضا " عند قطعهما عن الإضافة : نكرتان ، ويُعرَّفان بـــ " أل" وينصبان على : الحال ، قياسا على : " نِصْف " ، و : " سُدُس " ، و : " ثُلُث " ، فإنها نكرات بإجماع ، وهي في المعنى : مضافات [٤٥٦] .

ومما يدل على صحة جواز دخول : " الألف واللام " عليهما أن الأخفش حكي أنهم يقولون : مررت بهم كلا ، فينصبونه على : الحال ويجرونه مجري : مررت بهم جميعا ، وإذا جاز انتصابه على : الحال ، فيما حكاه عن العرب ، فلا إشكال في جواز دخول : " الألف واللام " عليه [٤٥٧] .

وقد ذكر ابن الشجري أن دخول : " أل " على : " كلٍّ ، وبعضٍ " جائز من جهتين :

إحداهما : أنك لا تقدرهما مضافين إلى معرفة ، وإذا لم تقدر إضافتهما إلى معرفة جريا مجري : " نصف " ، وغيره من النكرات المتصرفة .

الثانية : أن يكون على ما ذكره الأخفش من استعمالهم إياه حالا بمعنى : " جميعا " ، فيجوز دخول : " الألف واللام" عليه ، كما دخلا على : " الجميع " ، فقد ثبت بهذا أن من امتنع من دخول : " الألف واللام " عليهما مخطئ [٤٥٨] .

وقد أورد ابن الشجري اعتراضا ، وهو : أن : " كلا ، وبعضا " مما لا ينفك من الإضافة : لفظا ومعنى ، أو : معنى لالفظا ، فهما في ذلك بمنزلة : " قبلُ " ، و " بعدُ " ، فما الفرق بينهما وبين : " قبل " ، و " بعد" حتى أجزتم دخول : " الألف واللام " عليهما ، ولم

([٤٥٤]) ينظر كتاب الشعر ١٦٨/١ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٥٧ .

([٤٥٥]) ينظر الجمل في النحو ٢٣ ــ ٢٥ .

([٤٥٦]) ينظر التصريح ٢ / ٣٥ ، والهمع ٢/ ٥١ .

([٤٥٧]) ينظر أمالي ابن الشجري ١ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

([٤٥٨]) ينظر أمالى ابن الشجري ٢٣٧/١ .

يأت ذلك في : " قبل " ، و " بعد " .

وأجاب عنه بأن : امتناع : " الألف واللام " من الدخول على : " قبل " ، و " بعد " من حيث لم يستعملا إلا ظرفين ناقص التمكن ؛ فجريا في ذلك مجري الظروف التي لم تتمكن كـ : " إذْ " ، و : " لدن " ، و " عند " ، و " لدي " .

وساغ البناء فيهما إذا أفردا ؛ لنقصان تمكنها في حال الإضافة ، وليس كذلك : " كلٌ ، وبعضٌ " لأنهما اسمان متمكنان كل التمكن [٤٥٩] .

وأجاز النووي دخول : " أل " على " كل " ، و : بعض " ، ولكن لا تكسبها تعريفا ، ولكنها: " اللام " المعاقبة للإضافة ، نحو قوله ـ تعالى ـ : (فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى) [٤٦٠] ، وقد يحمل : " الكل " على : " الجملة " ، و" البعض" على : " الجزء " ؛ فيصح دخول : " اللام " بهذا المعنى [٤٦١] .

ورد هذا الرأي من وجهين :

الأول : أن العرب تحذف المضاف إليه وتريده ، وقد لا تريده ، ودل مجيء الحال بعد : " كل " ، و " بعض " على إرادته [٤٦٢] .

الثاني : أن كلا من : " النصف " ، و " السدس " ، ونحوهما ، له معنى صحيح في نفسه ، وأما : " كل " فلا معنى لها إلا بما أضيفت إليه ، أي : أنها وضعت لتعميم شيء ، فكان معناها في غيرها [٤٦٣] .

رأي أبي حيان :

يري أبو حيان أن : " أل " لا تدخل على : " كل " ، و : " بعض " ؛ لنية الإضافة

([٤٥٩]) ينظر : الأمالى ١ / ٢٣٧ .

([٤٦٠]) النازعات / ٤١ .

([٤٦١]) ينظر تهذيب الأسماء واللغات ٣ / ٦٥ ، ٦٦ .

([٤٦٢]) ينظر شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٥٧ ، والتصريح ٢ / ٣٥ .

([٤٦٣]) ينظر حاشية يس على التصريح ٢ / ٣٥ .

فيهما ، وأما تنكيرهما ، وانتصابهما حالا فشاذ عنده [٤٦٤] .

وبعد : فالرأي : ما ذهب إليه سيبويه ، والجمهور إلى أن : " كلا " و : " بعضا " معرفتان بالإضافة المنويّة ، لا نكرتان ، كما هو مذهب الأخفش ، ومن تبعه ، ولا تدخل عليهما " أل " لنية الإضافة فيهما ، وخاصة بعد أن عدل عن رأيه أحد علماء المذهب الثاني ؛ حيث أدخل الزجاجي (أل) على : " كل " ، و " بعض " ثم اعتذر عن ذلك .

قال : " وإنما قلنا : " البعض " ، و " الكل " مجازا على استعمال الجماعة له مسامحة ، وهو في الحقيقة غير جائز " [٤٦٥] . والله أعلم ،

٢٥ ـ موقع (ما) التعجبية من الإعراب ومعناها [٤٦٦]

تحدث أبو حيان عن صيغة " ما أفعله " ، والخلاف الوارد في إعراب " ما " فقال : " فما " مبتدأ إجماعاً إلا خلافاً شاذاً عن الكسائي : أنه لا موضع له من الإعراب، **ومذهب الخليل وسيبويه** [٤٦٧] ، **وجمهور البصريين** أن " ما " نكرة تامة ، بمعنى شيء ، وما بعدها خبر ، وذهب الفراء ، وابن درستويه إلى أن (ما) استفهامية دخلها معنى التعجب ، وتأوله ابن درستويه على الخليل ، ونسب كونها استفهامية ابن مالك إلى الكوفيين . وعن الأخفش في " ما " ثلاثة أقوال :

أحدهـــا : كقول جمهور البصريين .

والثاني : أن " ما " موصولة ، والفعل صلته ، والخبر محذوف واجب الحذف ، والتقدير : الذي أحسن زيداً عظيم .

والثالث : أن " ما " نكرة موصوفة ، الفعل صفتها ، والخبر محذوف واجب الحذف ،

---

(٤٦٤) ينظر الارتشاف ٤ / ١٨١٨ ، ١٨١٩ .

(٤٦٥) الجمل في النحو ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٤٦٦) تنظر في الكتاب ١ / ٧٢ ، وشرح ملحة الإعراب للحريري ١٣٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٨١ ، والمحرر للهرمي ٢ / ٧٧٦ ، وشرح الألفية لابن قيم الجوزية ٢ / ٥٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٨٢ ، وابن يعيش ٧ / ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٤٦٧) الكتاب ١ / ٧٣ .

التقدير : شيء أحسن زيداً عظيم " أ هـ [٤٦٨] .

ولتوضيح ذلك نقول : ادعى ابن مالك [٤٦٩]، وابن هشام [٤٧٠]، والأشموني[٤٧١] ، الإجماع على أن (ما) التعجبية لها موضع من الإعراب، وأنها مبتدأ .

قال ابن هشام : " ... وأجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها " [٤٧٢].

والحق أن في المسألة مذهبين يمكن بيانهما على النحو الآتي :

المذهب الأول : ذهب جمهور النحويين[٤٧٣] ، إلى أن (ما) مبتدأ ؛ لأنها مجردة عن العوامل اللفظية للإسناد إليها ، قال سيبويه : " هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : ما أحسن عبد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يتكلم به " [٤٧٤] .

فالجمهور على أنها مبتدأ ، وإن اختلفوا في نوعها ، هل هي نكرة تامة أو ناقصة ، أو معرفة ناقصة .

المذهب الثاني : ذهب الكسائي إلى أن (ما) لا موضع لها من الإعراب .

وسبب دعوى الإجماع : يُظهر عدم الاعتداد بمذهب الكسائي ، أمارة ذلك أن كثيراً

([٤٦٨]) الارتشاف ٣ / ٣٣ .

([٤٦٩]) تنظر دعواه في شرح التسهيل ٣ / ٣١ .

([٤٧٠]) ينظر : أوضح المسالك ٣ / ٢٢٥ .

([٤٧١]) تنظر : دعواه في شرح الألفية : ٣ / ١٧ .

([٤٧٢]) أوضح المسالك : ٣ / ٢٢٥ .

([٤٧٣]) الكتاب ١ / ٧٢ ، والمقتضب ٤ / ١٧٦ ، والأصول ١ / ١٠٠ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١ / ٢٦٥ ، ونظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي ٢٥٥ ، وشرح الألفية للمكودي١٨١، وشرح الألفية لابن طولون ٢ / ٢٤ ، والدرة المضيئة للأنباسي ٢ / ٣٢٤ .

([٤٧٤]) الكتاب ١ / ٧٢ .

من النحويين[٤٧٥] يذكرون إجماع النحويين على أن (ما) مبتدأ ثم يذكرون بعد ذلك مذهب الكسائي ، قال ابن عقيل : " والاتفاق على أن (ما) مبتدأ ، وشذت رواية عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب " [٤٧٦].

وذكر الخلاف السابق يرد دعوى الإجماع، يقول بعض المحققين[٤٧٧] رداً على كلام الشيخ خالد : " وأما ما روي عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب ، فشاذ لا يقدح في الإجماع " ــ يقول ــ : " .. وفيه نظر ؛ لأنه لا يصح أن يقال عن الكسائي قريع سيبويه ونديده : إن خلافه لا يعبأ به ، وإنه لا يُحتاج إلى مثله في ادعاء الإجماع ، ثم متى انعقد من النحاة الإجماع حتى يقال فيه ذلك ؟ " [٤٧٨] .

وخلاصة القول :

١ ــ أن مع الاتفاق على اسمية " ما " التعجبية ، وأنها مبتدأ ، فقد اختلف في نوعها . لأن " ما " الاسمية تكون استفهامية ، أو شرطية ، أو موصولة ، أو نكرة تامة ، أو نكرة ناقصة [٤٧٩] .

٢ ــ يرى سيبويه وجمهور البصريين أن " ما " نكرة تامة ، أي : غير موصوفة بالجملة التي بعدها ، وهي بمعنى : " شيء " ، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب . والجملة ــ بعدها ــ خبر .

٣ ــ وللأخفش ــ مع هذا الرأي ــ رأيان آخران :

الأول : أن تكون " ما " نكرة ناقصة ــ تحتاج إلى صفة . والجملة ــ بعدها ــ في محل رفع صفة لها . والخبر محذوف . والتقدير: ــ على هذا الرأي ــ شيء أجمل

---

(٤٧٥) الارتشاف ٤ / ٢٠٦٥ ، وشرح التسهيل للمرادي ٣ / ١ / ٨٠ ، والمساعد ٢ / ١٤٨ .

(٤٧٦) المساعد ٢ / ١٤٨ ، وينظر : منهج السالك لأبي حيان : ٣٧٠ .

(٤٧٧) عدّة السالك على أوضح المسالك ٣ / ٢٢٥ .

(٤٧٨) التصريح ٢ / ٨٧ .

(٤٧٩) مغنى اللبيب : ١ / ٢٩٦ .

الورد عظيم .

الثاني : أن تكون موصولة . والجملة ــ بعدها ــ لا محل لها من الإعراب صلة لها . والخبر ــ أيضاً ــ محذوف . والتقدير : الذي أجل الورد عظيم .

٤ ــ وذهب الفراء ، وابن درستويه إلى أن " ما " استفهامية صحبها معنى التعجب ، وينسب ذلك الرأي إلى الكوفيين [٤٨٠] .

قال الفراء في قوله تعالى : " فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ " [٤٨١] ، فيه وجهان :

أحدهما : فما الذي أصبرهم على النار ؟

والوجه الآخر : فما أجرأهم على النار ؟ [٤٨٢] .

وهذا الرأي لا يحتاج معه إلى تقدير محذوف شأنه في ذلك شأن رأي جمهور البصريين [٤٨٣] .

والجامع بين التعجب والاستفهام أن الكامل البالغ غاية الكمال ، بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال ، بحيث يحتاج إلى السؤال عنه [٤٨٤] .

٥ ــ يظهر لي أن دعوى الإجماع لا تصح ؛ لأن خلاف الكسائي لا يصح إهماله، وإن كان مذهب سيبويه والجمهور من أن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء ، وما بعدها هو الخبر ، هو الراجح كما وضح ، وقد اختاره المرادي ، فقال : وهو الصحيح ، لأن قصد المتعجب منه ذو مزية إدراكها جليّ ، وسبب الاختصاص بها خفيّ ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصـــل بذلك إبهام ثم إفهام " [٤٨٥] .

([٤٨٠]) ينظر شرح الأشموني ٢ / ١٧ ، والهمع ٥ / ٥٧ ، والمساعد ٢ / ١٤٨ .

([٤٨١]) البقرة / ١٧٥ .

([٤٨٢]) معاني القرآن : ١ / ١٠٣ .

([٤٨٣]) المرشد في الدراسات النحوية ٣ / ٨ .

([٤٨٤]) شرح الكافية للرضي ١ / ٣٠٤ .

([٤٨٥]) توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ٦١ ، وينظر : التصريح ٢/ ٥٩ .

٢٦ ـ (وا) تستعمل في الندبة وغيرها

المندوب نوع من المنادى ، والندبة : مصدر ندب الميت إذا تفجع عليه وألحق به الغائب ، ويختص من حروف النداء بحرفين : (وا) وهي الأصل ، و(يا) عند أمن اللبس[٤٨٦] ، وذكر النحاة اختصاصات (وا) ، قال أبو حيان : " (وا) ذكر **سيبويه والجمهور** : أنها مختصة بالندبة ، وقيل : تستعمل في غيرها " [٤٨٧] .

ولتوضيح ذلك نقول : (وا) من حروف النداء الثمانية[٤٨٨] ، ذكرها ابن عصفور ، قال : ... فـ (وا) منها للمندوب وما جرى مجراه خاصة [٤٨٩] ، قال السيوطي : نحو [٤٩٠] :

وافَقْعَساً وأين منِّي فَقْعَسُ

والجمهور أنها مختصة بالندبة لا تستعمل في غيرها ، وحكى بعضهم : أنها تستعمل في غير الندبة قليلاً ، كقول عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص : واعجباً يا ابن العاص ! [٤٩١] .

قال سيبويه : " واعلم أن المندوب لابدّ له من أن يكون قبل اسمه (يا) أو (وا) " [٤٩٢] ، وغير المندوب ينبه بخمسة أشياء : يا ، وأيا ، وهيا، وأي ، والألف [٤٩٣] .

---

(٤٨٦) الهمع : ١ / ١٧٩ .

(٤٨٧) الارتشاف : ٣ / ١١٧ .

(٤٨٨) وهي : الهمزة ، وأي ــ مقصورتين وممدودتين ــ ويا ، وأيا ، وهيا ، ووا ، أوضح المسالك ٤ / ٤ ــ ٧ .

(٤٨٩) المقرب ص ١٩٢ .

(٤٩٠) نسبه الكسائي لبعض بني أسد ، وبعده : أإبلي يأخذها كروّسُ ، وهو من الزجز .
والشاهد فيه (فقعساً) بالتنوين ، فإنه لما اضطر نونه بالنصب ، فهو تنوين ضرورة ، كما في : يا عديا لقد وقتك الأواقي .
ينظر : شرح الأشموني ٣ / ١٦٨ ، العيني ٤ / ٢٧٢ ، الهمع : ١ / ١٧٢ ، المقرب ، ص ٢٠٣ .

(٤٩١) الهمع ١ / ١٧٢ .

(٤٩٢) الكتاب ٢ / ٢٢٠ ، وانظر : شرح المفصل ٢ / ١٣ .

(٤٩٣) الكتاب ٢ / ٢٢٩ .

وفي الإيضاح شرح المفصل ، قال الشيخ ــ في باب من أصناف الحروف حروف النداء ــ : وعدَّدها وساق (وا) من حروف النداء ؛ لأنه جعل المندوب منادى وليس بمنادى في التحقيق ؛ لأن المنادى هو المطلوب إقباله ، والمندوب ليس كذلك ، ولذلك لم يدخل (وا) إلا في الندبة خاصة ، ولو قلت : (وازيدُ) وأنت تفضل النداء لم يجز ، وأما (يا) فمشتركة في المنادى والمندوب جميعاً .

وأما بقيتها فمختصة بالمنادى ، فإذن هذه الحروف على ثلاثة أقسام : قسم للمنادى[٤٩٤] ، وقسم للمندوب [٤٩٥] ، وقسم مشترك بينهما [٤٩٦] ، فوجب إخراج (وا) من هذه القسمة ، ولذلك جعلها قسماً برأسه ، فقال : (وا) للندبة خاصة أ هـ [٤٩٧] .

وفي المقتضب : وتقع (وا) في الندبة ، وإنما أصلها للندبة[٤٩٨] .

وحكم المنادي المندوب : ينصب إن كان مضافا : وا أمير المؤمنين أو شبيها به ، وا ثلاثة وثلاثين علماً . ويضم إن كان مفرداً علماً ، والحمدُ ، كما أنه يخالف المنادي في أمرين:

١ ــ المنادي لا يختص بقبيل من الأسماء . يكون نكرة ومعرفة .

٢ــ المنادي يكثر تجريده من الألف في آخره [٤٩٩] .

ــ رأيي ــ

وبعد هذا العرض المبسط ، ودقة النظر فيه ، الرأي : أن (وا) للندبة ، ويصح استعمالها في غيرها قليلاً ؛ حيث وجد من النحاة من يؤيده ومن الشواهد كذلك ، وما دام قد وجد شاهد ، فهذا دليل على صحته ، ولا داعي لتضييق المتسع في اللغة ، كما هو رأي سيبويه والجمهور هنا .

---

(٤٩٤) وهي : الهمزة ، أي ، أيا ، هيا .

(٤٩٥) وهي : (وا)

(٤٩٦) وهي : (يا)

(٤٩٧) انظر : ٢ / ٢٢٠ .

(٤٩٨) ٤ / ٢٣٣ .

(٤٩٩) ينظر ابن يعيش ٢ / ١٣ وما بعدها .

قال ابن هشام : " (وا) على وجهين : أحدهما : أن تكون حرف نداء مختصاً بباب الندبة ، نحو : وازيداه ! ، وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي " أ هـ [٥٠٠] .

٢٧ ـ حكمُ نصب نعت المنادى المضاف

تحدث أبو حيان عَن : حكم نصب تابع المنادى المنعوت ، وآراء العلماء في ذلك ، قال : " أجاز الكسائي، والفراء ، وتبعهما ابن الأنباري : الرفع في نعت مضاف إضافة محضة [٥٠١] ، نحو : يا زيد صاحبُنا .

وأجرى الفراء التوكيد المضاف مجرى النعت المضاف إضافة محضة ، فأجاز فيه : الرفع ، والنصب ، نحو : يا زيد نفسُه ونفسَه ، وتقول : يا تيم كلُّهم وكلَّهم ... **ومذهب سيبويه والجمهور:** وجوب النصب كالنعت بالمضاف المذكور " [٥٠٢] .

ولتوضيح ذلك نقول : قال سيبويه ــ في باب النداء ــ : " وأما المضاف في الصفة ، فهو ينبغي له أن لا يكون إلا نصباً ، إذا كان المفرد ينتصب في الصفة " [٥٠٣] .

وقال في نفس الموضع : " وقال الخليل رحمه الله : وسألته عن يا زيد نفسَه ، ويا تيم كلَّكم ، ويا قيس كلهم ، فقال : هذا كله نصب ، كقولك يا زيد ذا الجُمّة " [٥٠٤] ، والضمير بعد المنادي يجوز فيه أن يكون ضمير خطاب ، ويجوز أن يكون ضمير غيبة لتقدم الاسم الظاهر .

وقال المبرد : " أما المضاف المنادى فنعته لا يكون إلا نصباً ، مفرداً كان أو مضافاً ،

---

(٥٠٠) المغني ٢ / ٣٦٩ .

(٥٠١) الإضافة المحضة هي : ما كان المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها نحو : عبد الله وتسمى محضة ؛ لأنها خالصة من نية الانفصال ، وغير المحضة على نية الانفصال نحو : عظيم الأمل .
ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٩ ، وشرح الوافية لابن الحاجب ١ / ٢٨٢ .

(٥٠٢) الارتشاف ٣ / ١٣٠ .

(٥٠٣) الكتاب ٢ / ١٨٤ .

(٥٠٤) المرجع نفسه .

وذلك قولك : يا عبد الله العاقلَ ، لأنك إن حملته على اللفظ فهو منصوب ، والموضع موضع نصب " [٥٠٥] .

وهذا رأي جمهور النحاة في أن المنادى إذا وصف بالمضاف لم يكن فيه إلا النصب، وذلك من قبل أن الصفة من تمام الموصوف ؛ لأنها مخصصة للموصوف ، موضحة له .

قال ابن يعيش : " وإن كان التابع مضافاً لم يكن فيه إلا النصب ، صفة كان أو غير صفة ، مثال الصفة : يا زيد ذا الجمة ، ويا زيد أخانا .

فكما لم يكن في المنادى المضاف إلا النصب ، نحو : يا غلامَ زيد فكذلك لا يكون في صفة المنادى إذا كانت مضافة غيره ، كقولك : يا زيد أخانا ، ولم يجز أن تقول : يا زيد أخونا .... وكذلك إن أكدت فقلت : " يا زيد نفسه ، ويا تيم كلِّكم ، ويا قيس كلِّكم " فتنصب ؛ لأن مجرى التأكيد مجرى النعت ، فلذلك استويا في الحكم " [٥٠٦] .

ويرى ابن مالك وجوب النصب ــ أيضاً ــ بشرط ما لم تكن إضافته ــ أي : التابع المضاف ــ لفظية مع اقترانه بالألف واللام ، نحو: يا زيد الحسن الوجه ، فيجوز فيه : الرفع والنصب ، كما يجوز فيه لو لم يضف ؛ لأن إضافته في نية الانفصال ــ أي : غير محضة ــ ، ولذلك لم تمنع من وجود الألف واللام [٥٠٧] .

وأجاز الكسائي ، والفراء ، وأبو بكر بن الأنباري : [٥٠٨] ، أن يرفع نعت المنادى المضموم إذا كان مضافاً إضافة محضة ، نحو : يا زيد صاحبُنا [٥٠٩] .

وردّ ابن مالك رأيهم بقوله : " وهو غير جائز ؛ لاستلزامه تفضيل فرع على أصل ، وذلك أن المضاف لو كان منادى لم يكن بدّ من نصبه ، فلو جوز رفع نعته مضافاً لزم إعطاء

([٥٠٥]) المقتضب ٤ / ٢٠٩ .

([٥٠٦]) شرح المفصل ٢ / ٤ .

([٥٠٧]) شرح التسهيل : ٣ / ٤٠٣ .

([٥٠٨]) ينظر شرح القصائد السبع الطوال ص ٤٢ وما بعدها .

([٥٠٩]) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٤٠٣ .

المضاف في التبعية تفضيلاً على المضاف في الاستقلال " [٥١٠] .

وبهذا ثبت صحة مذهب سيبويه وجمهور النحاة .

ولذلك قال سيبويه : " قلت ـــ يعني للخليل ـــ أفرأيت قول العرب كلّهم [٥١١] :

أزيدُ أخا ورْقاءَ إن كنتَ ثائراً .·. فقد عَرَضَتْ أحْناءُ حقٍّ فخاصِمِ

لأي شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في الطويل ؟ قال : لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلة إذا كان في موضعه ، ولو جاز هذا لقلت : يا أخونا ، تريد أن تجعله في موضع المفرد ؛ وهذا لحن .

فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته ، لأنه هنا وصف وصف لمنادى في موضع نصب ، كما انتصب حيث كان منادى ؛ لأنه في موضع نصب " [٥١٢] .

فقد تضمن كلام سيبويه أن (أخا ورقاء) منصوب عند العرب كلهم ، وأنه لم يجز فيه الرفع [٥١٣] .

وبعد : الرأي صحة مذهب سيبويه والجمهور ؛ حيث ساندهم الأدلة ، وأقوال العلماء ، وضعف رأي الكسائي ، والفراء ومن تبعهما .

٢٨ ـ وصف المنادى المرخّم

الترخيم نوع من أنواع المنادى ، فهو من توابعه ، والمقصود به في اللغة : التسهيل والتليين ، والترقيق ، وفي الاصطلاح : حذف آخر المنادى جوازاً للتخفيف [٥١٤] ، وفي

([٥١٠]) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

([٥١١]) البيت من الطويل .

والشاهد فيه : نصب " أخا ورقاء " جرياً على محل المنادى المفرد ، وهو النصب .

ينظر : الكتاب ٢ / ١٨٣ ، وابن يعيش ٢ / ٤ ، واللسان (ح ن و) .

([٥١٢]) الكتاب : ٢ / ١٨٣ ، ١٨٤ .

([٥١٣]) شرح التسهيل ٣ / ٤٠٣ .

([٥١٤]) انظر : اللسان (ر خ م) ، والرضي في شرح الكافية : ١ / ١٤٩ ، والأشموني بحاشية الصبان ٣ / ١٧١ ،

وصفه خلاف بين النحويين ذكره أبو حيان ؛ حيث منعه قوم منهم الفراء ، والسيرافي، واستقبحه ابن السراج ، وأجازه : **سيبويه والجمهور** (٥١٥) .

ولتوضيح ذلك نقول : الترخيم على لغتين ، لغة من ينتظر الحرف ، ولغة من لا ينتظره ، ويقال : لغة من نوى المحذوف ، ولغة من لا ينوي ، ويقال لغة يا حارِ، ولغة يا حارُ (٥١٦) .

والأعرف الأكثر تقدير ثبوت المحذوف والمحذوف منه مراد ، ولذلك إذا وصفته رفعت الصفة ، فقلت : يا حارِ الظريفُ ، وهذا على مذهب سيبويه وجمهور النحويين (٥١٧) ، يجوز عندهم وصف المرخم ، واستشهدوا على ذلك بقول يزيد بن مُخرِّم (٥١٨) :

فقُلتمْ تَعالَ يا يَزِي بن مُخرِّمٍ . . فقلتُ لكمْ إنّي حليفُ صُداءِ

قال سيبويه : " وكل اسم خاص رخمته في النداء فالترخيم فيه جائز " (٥١٩) ، ثم ذكر الشاهد السابق .

وقال الرضي : " ويجوز وصف المرخم إلاّ عند الفراء ، وابن السراج " (٥٢٠) .
وأمّا الفراء (٥٢١) ، وابن السراج (٥٢٢) ، فلم يجيزا ذلك ؛ لأنهما يريان أن الوصف

وشرح التصريح ٢ / ١٨٤ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٠١ .

(٥١٥) انظر : الارتشاف ٣ / ١٥٧ .

(٥١٦) انظر : عدة السالك على أوضح المسالك ٤ / ٥٥ .

(٥١٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٥٣ ، شرح الرضي على الكافية ١ / ١٥١ .

(٥١٨) البيت من الطويل ، وصداء : قبيلة من بني أسد ، وقيل : اسم فرس .
والشاهد فيه قوله : " يا يزي بن محزم " ، يزي : مرخم " يزيد " بحذف الدال ، وصف بما بعده ، وهذا جائز عند أكثر النحاة ، ممتنع عند الفراء ، وابن السراج .
ينظر : الكتاب : ٢ /٢٥٣ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٨١ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٥١، واللسان (ص د ى) ، وفي رواية : " يزيد بن محزم " .

(٥١٩) الكتاب ٢ / ٢٥٣ .

(٥٢٠) شرح الرضي على الكافية ١ / ١٥١ .

من تمام الموصوف ، لكونه دالاً على معنى فيه ، فإذا رخمت الكلمة بحذف شيء منها فلا يزال عليها شيء آخر من خارجها [٥٢٣] .

قال ابن السراج : " والفراء لا ينعت المرخم ، إلا أنه يريد نداءين، ونعت المرخم عندي قبيح ، كما قال الفراء من أجل أنه لا يرخم الاسم إلا وقد علم ما حذف منه ، وما يعني به " [٥٢٤] .

ـ مناقشة رأي الفراء وابن السراج ـ [٥٢٥] :

يقول الأستاذ الدكتور عبد الهادي أحمد فراج : " مع احترامي لمكانة الفراء ، وابن السراج العلمية ، لكن هذا لا يمنع من مناقشتهما فيما ذهبا إليه من رأي في جواز وصف المرخم أو عدمن فنقول وبالله التوفيق : إن رأي الفراء ، وابن السراج في عدم إجازة وصف المرخم لا نعضده لضعف دليله .

وذلك أن الترخيم في أصل وضعه عمل لفظي يقصد به قائله التخفيف واليسر والسهولة ، وهو لا يفقد الكلمة دلالتها التي وضعت لها، وإنما هو عمل لفظي كما سبق القول ، والوصف ليس زيادة في الكلمة من خارجها ؛ لأن الترخيم الموصوف كلمة بذاتها ، والوصف كلمة بذاتها، واتفاق الوصف والموصوف في المعنى اتفاق في الذات من حيث إن الموصوف ذات أو كالذات .

ثم الوصف يدل على ما قام به ، ومن هنا كان اتفاقهما ، لكن يبقى للوصف انفراده بالدلالة على الصفة ، وإلاّ لما كان له فائدة .

وعلى هذا فوصف المرخم جائز لا ممتنع كما ذهبا إليه ، وقد أيّد هذا السماع عن

---

(٥٢١) انظر : معاني القرآن ٢ / ٤١٦ .

(٥٢٢) انظر : الأصول ١ / ٣٧٤ .

(٥٢٣) انظر : شرح الكافية للرضي ١ / ١٥١ .

(٥٢٤) الأصول : ١ / ٣٧٤ .

(٥٢٥) الترخيم في الأساليب العربية ص ٨٢ .

العرب كما في البيت المذكور " أ هـ .

بعد هذا العرض تبيّن لنا الآتي :

١ ـ وصف المنادى المرخم أجازة قوم ، ومنعه آخرون ، والرأي مع من أجاز .

٢ ـ وجاهة مناقشة ورأي الأستاذ الدكتور لما نعى وصف المرخم ؛ حيث قوى دليله

٣ ـ لم يصرح سيبويه في كتابه بوصف المرخم ، وقوله السابق : " وكل اسم خاص رخمته في النداء فالترخيم فيه جائز " لم يصرح فيه بالوصف ، إلا أنه ـ رحمه الله ـ أجاز وصف المنادى غير المرخم ، ظهر ذلك في قوله [٥٢٦] : " يا زيدُ الطويلُ " فالرفع على أنه صفة لمرفوع " ، وبذلك ـ والله أعلم ـ قد لا يتفق هذا مع جمهور النحويين كما زعم أبو حيان .

٢٩ ـ إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل

ذكر أبو حيان أن **سيبويه والجمهور** أجازوا إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل ، نحو : عجبت من شرب اللبن زيدٌ ، ومنه قراءة يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر " ذِكْرُ رَحْمةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا " [٥٢٧] ، برفع عبده ، وزكريا ، وذهب بعض النحاة إلى أن ذلك لا يجوز إلا في الشعر " [٥٢٨] .

ولتوضيح ذلك نقول : ذكر المرادي أن المصدر يعمل مضافاً في خمسة أحوال [٥٢٩] :

الأول : أن يضاف إلى فاعله ويحذف مفعوله ، نحو قوله تعالى : " وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ " [٥٣٠] .

([٥٢٦]) الكتاب ٢ / ١٨٣ .

([٥٢٧]) مريم / ٢ ـ انظر الإتحاف ٢٩٧ ، والمحتسب ٢ / ٣٧ ، والكشاف ٢ / ٥٠٢ ، والبحر ٧ / ٢٣٩ ، وقراءة رفع (عبده) في شواذ ابن خالويه ص ٨٣ .

([٥٢٨]) الارتشاف ٣ / ١٧٤ .

([٥٢٩]) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٢ ، ١٣ ، شرح المفصل ٦ / ٦٢ ، ٦٣ ، شرح الأشموني ٢ / ٢٨٩

([٥٣٠]) التوبة / ١١٤ .

الثاني : أن يضاف إلى مفعوله ويحذف فاعله ، نحو قوله تعالى : " لاَ يَسْأَمُ الإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الخَيْرِ " [٥٣١] .

الثالث : أن يضاف إلى فاعله ثم يكمل عمله بنصب مفعوله ، نحو قوله تعالى : " وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ " [٥٣٢] .

الرابع : أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمتون نحو : " عجبت من انتظار يوم الجمع زيدٌ عمراً " .

الخامس : وهو الشاهد في هذا الموضوع ـــ : أن يضاف إلى مفعوله ثم يكمل عمله برفع فاعله نحو قوله ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ : " وحجِّ البيت من استطاع إليه سبيلا " [٥٣٣] .

وإضافته إلى المفعول مع وجود الفاعل رأي سيبويه والجمهور ، قال سيبويه ـــ في باب هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ـــ : " ... وتقول عجبت من كسوة زيد أبوه ، وعجبت من كسوة زيد أباه ، إذا حذفت التنوين " [٥٣٤] .

وفي الهمع : ويجوز إبقاؤه ، أي الفاعل مع الإضافة إلى المفعول في الأصح ... وقول الشاعر [٥٣٥] :

([٥٣١]) فصلت / ٤٩ .

([٥٣٢]) البقرة / ٢٥١ .

([٥٣٣]) صحيح البخاري : ١ / ٩ ، وصحيح مسلم ٢ / ١٣٣ .

([٥٣٤]) الكتاب ١ / ١٩٠ ، ويراجع ص ١٨٩ : ١٩٤ .

([٥٣٥]) البيت من البسيط ، وهو للأقيشر الأسدي .

وصدره : أفنى تلادي وما جمّعتُ من نَشَبَ

والشاهد في : قرع القوافيز ، يروى بالخفض من إضافة المصدر إلى الفاعل ويروى بالنصب من إضافته إلى المفعول مع وجود الفاعل .

ينظر ك شرح الأشموني ٢ / ٢٨٩ ، الهمع ٢ / ٩٤ .

قرعُ القوافيزِ أفواهُ الأباريقِ [٥٣٦]

قال المرادي : وهو قليل ، والأكثر في المصدر إذا أضيف إلى مفعوله أن يحذف فاعله [٥٣٧] .

وفي المقتضب للمبرد : المصدر يضاف للفاعل وللمفعول ، وإضافته إلى الفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول [٥٣٨] .

وقيل : إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل ، لم يجيء في القرآن إلا ما روي عن ابن عامر أنه قرأ : " ذِكْرُ رَحْمةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا " ــ برفع الدال والهمزة [٥٣٩] .

وقيل : لا يجوز إلا في الشعر[٥٤٠] ، أي : ومن النحاة من خالف سيبويه والجمهور، وقصر إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل على الشعر العربي .

والأصح رأي سيبويه والجمهور ، وإن كان قليلاً ، وليس ذلك مخصوصاً بالضرورة على الأصح .

ومنه ــ أيضاً ــ قول الفرزدق [٥٤١] :

تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرةٍ ∴ نفي الدراهيمِ تنقادُ الصاريفِ

ومنه : عجبت من شرب العسل زيد .

---

(٥٣٦) الهمع ٢ / ٩٤ .

(٥٣٧) توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٢ ، ١٣ .

(٥٣٨) يراجع : ١ / ١٤ ، ٢١ ، ٣ / ٢٠٤ .

(٥٣٩) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٢ ، ١٣ .

(٥٤٠) الهمع ٢ / ٩٤ .

(٥٤١) البيت من البسيط ، وليس في ديوانه .

الشاهد في : نفي الدراهيم ، نصب ، حيث أضيف المصدر إلى مفعوله محلا ورفع الفاعل تنقاد .

ينظر : شرح الأشموني ٢ / ٢٨٩ .

الفصل الثاني

المسائل الصرفية

٣٠ ـ إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة

من مواطن قلب الواو همزة إذا تصدرت مكسورة ، قال أبو حيان : "ويجوز إبدال الواو المكسورة المصدرة همزة ، فتقول : إشاح في وشاح، وقال ابن مالك : هو مطرد على لغة ، ولا أعلم أحداً نص على أن ذلك لغة، وظاهر كلام **سيبويه** : أن ذلك مقيس ، وهو مذهب **الجمهور** ، وقال المبرد : لا يطرد ، والقولان عن الجرمي والمازني " [٥٤٢] .

ولتوضيح ذلك نقول : قال سيبويه ــ في باب ما كان الواو فيه أولاً وكانت فاءً : " ولكنَّ ناساً كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة ، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً ، كرهوا الكسرة فيها ... فمن ذلك قولهم : إسادةٌ ، وإعاءٌ . وسمعناهم ينشدون البيت لابن مقبل [٥٤٣] :

إلا الإفادة فاسْتَوْلَتْ ركائبُنا . عند الجبابيرِ بالباساء والنِّعم " أهـ [٥٤٤] .

وقال أبو عثمان المازني : " وأعلم أن الواو إذا كانت أولاً ، وكانت مكسورة ، فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة ، ويكون ذلك مطرداً فيها .

فيقولون في وِسادة : إسادة ، وفي وِعاء : إعاء ، وفي الوفادة : إفادة ... ويقولون

([٥٤٢]) الارتشاف ١ / ١٢٧ ، وانظر رأي الجرمي في التكملة ٥٧٢ ، والمساعد ٤ / ٩٣ .

([٥٤٣]) البيت من البسيط ، والشاهد : إبدال واو (إفادة) همزة استثقالاً للابتداء بها مكسورة . ديوانه : ٣٩٨ ، والكتاب ٤ / ٣٣٢ ، والمنصف ١ / ٢٢٩ ، وابن يعيش ١٠ / ١٤ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ / ٢٧٥ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ٢٨٣ .

([٥٤٤]) الكتاب ٤ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .

: إشاح في وشاح . ولا يهمزونها مكسورة إذا كانت غير أول ، لا يقولون في طويل ، وعويل ، ونحو ذلك إلا بالواو " أ هـ [٥٤٥] .

يقول ابن جني معلقاً على ذلك : " إذا كان قد صح أن الواو المضمومة إنما همزت ، لأنها أشبهت الواوين ، وجرت الضمة فيها مجرى الواو ، فالواو المكسورة على هذا يجب أن تكون مشبهة باجتماع واو وياء ، نحو : ويح ، وويل ، ويوم .

وإذا كان الأمر كذلك فقد كان القياس في الواو المكسورة ألا تهمز كما لا يجب الهمز إذا اجتمعت " الواو والياء " ، نحو : ويح ، وويل ، ولكنَّ المكسورة في هذا محمولة على حكم المضمومة ؛ لأن الكسرة مستثقلة في الواو كما أن الضمة فيها كذلك .

فمن هنا لم يطرد الهمز في الواو المكسورة اطراده في المضمومة، وأن الهمز أكثر ما تجيء في الأطراف ، فلذلك لم يَجُزْ همزها مكسورة غير أول على وجه . . . " [٥٤٦] .

ويقول الرضي : " إن المازني يرى قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياساً ، والأولى : كونه سماعياً . . . وإنما جاء القلب في المكسورة ــ أيضاً ــ لأن الكسرة فيها ثقل ــ أيضاً ــ وإن كان أقل من ثقل الضمة ، فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها . . ، لأن الابتداء بالثقل أشنع " [٥٤٧] .

وذلك مطرد في لغة هذيل ، يبدلون من الواو المكسورة الواقعة أولاً همزة [٥٤٨] .

قال ابن مالك : " إبدال الهمزة من الواو المكسورة المصدرة مطرد في لغة من ذلك

([٥٤٥]) المنصف ١ / ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

([٥٤٦]) المنصف ١ / ٢٢٩ ، ٢٣١ .

([٥٤٧]) انظر : شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٧٨ ، ٧٩ ، والإبدال ص ١٣٨ .

([٥٤٨]) البحر المحيط ٥ / ٣٣٢ .

قول الشنفري [٥٤٩] :

فأيَّمْتُ نِسْواناً وأيْتَمْتُ إلْدَةً ... وَعُدْتُ كما أبْدأْتُ والليلُ ألْيَلُ

وهي بكسر الهمزة وضمها ، وإبدال الهمزة المكسورة واواً غير مطرد [٥٥٠] .

ومنه قولهم : إشاح ، وإكاف ، وإعاء .

والأصل : وِشاح [٥٥١] ، ووِكاف [٥٥٢] ، ووِعاء [٥٥٣] ، لقولهم في الجمع : أوشحة ، وأوكفة ، وأوعية

ومن إبدال الهمزة من الواو المكسورة ، قولهم : إحدى " [٥٥٤] .

وخلاصة ما تقدم : أن من العرب من يبدل من الواو المكسورة همزة إذا كانت فاءً ، كقولهم : وشاح ، وإشاح ، ووسادة وإسادة ، ووعاء ، وإعاء ، وقرأ سعيد بن جبير: (ثم استخرجها من إعاء أخيه) [٥٥٥] ، ووجه ذلك : أنهم شبهوا الواو المكسورة بالواو المضمومة ؛ لأنهم يستثقلون الكسرة ، كما يستثقلون الضمة ، إلا أن همز الواو المكسورة وإن كثر عندهم ، فهو أضعف قياساً من همز الواو المضمومة ، وأقل استعمالاً ، ألا ترى أنهم

---

(٥٤٩) البيت من الطويل ، وهو من لامية العرب للشنفري .

ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٩١ .

والشاهد : في (إلدة) أبدلت الواو المكسورة المصدرة همزة ، لأنها من الولد أو الولادة وهذا مطرد على لغة .

(٥٥٠) بلوغ الأرب في شرح لامية العرب ص ٢١٠ .

(٥٥١) الوشاح : خيطان من لؤلؤ وجوهر منظومان يخالف بينهما ، معطوف أحدهما على الآخر، ونسيج عريض يرصع بالجوهر .

(٥٥٢) الوكاف : برذعة الحمار ونحوه .

(٥٥٣) الوعاء : الظرف يحفظ فيه الشيء .

(٥٥٤) شرح الكافية الشافية : ٤ / ٢٠٩٠ ، ٢٠٩١ .

(٥٥٥) يوسف / ٧٦ ، وانظر : القراءة في مختصر الشواذ ص ٦٥ .

يكرهون اجتماع الواوين ، فيبدلون من الأولى همزة ، ولو كانت مفتوحة ، نحو : الأواقي ، ولا يفعلون ذلك في الواو والياء ، نحو : ويح ، وويل ، فلما كان حكم الضمة مع الواو قريباً من حكم الواو مع الواو وجب أن يكون حكم الكسرة مع الواو قريباً من حكم الياء مع الواو .

وأن أكثر النحويين يقفون في همز الواو المكسورة على السماع دون القياس إلا المازني فإنه كان يطرد ذلك فيها إذا وقعت فاءً ، لكثرة ما جاء منه ، مع ما فيه من المعنى [٥٥٦] .

فإبدال الواو المكسورة في أول الكلمة سماعاً أولى منه قياساً ، لوجود نظائر له ، وهو اختيار أكثر النحويين .

وأن قول أبي حيان : " ولا أعلم أحداً نص على أن ذلك لغة " لي فيه نظر ؛ وذلك لأنه يستفاد مما بين دفتي كتاب سيبويه وتصريف المازني في نصوصهما السابقة ذكرها .

وهما من العلماء الذين ينتهي السند إليهم ، فأبو حيان واهم في اعتراضه هذا ، وبه ورد قراءة " ثم استخرجها من وعاء أخيه " ، وذكر أبو حيان : أنها لغة هذيل [٥٥٧] .

٣١ - قلب الياء المضموم ما قبلها واواً إذا كانت عيناً لـ (فُعْلي) اسماً

من مواضع قلب الياء واواً، أن تكون الياء عيناً لـ (فُعْلى) ـ بالضم ـ اسماً، كـ (طُوْبى) مصدراً لـ(طاب) ، أو اسماً للجنة ، والأصل : طُيْبي وقعت الياء عيناً لاسم مفرد على وزن (فُعْلَى) ، فوجب قلبها واواً ، أو صفة غير محضة ، وهي الجارية مجرى الأسماء ، وهي (فعلى) مؤنث (أفْعَل) التفضيل ، كالطوبى ، والكوسى ، والخورى ، مؤنثات : الأطيب ، والأكيس ، والأخير، والأصل : طُيْبَي ، وكُيْسِي ، وخُيْرى ، وقعت الياء عيناً لـ (

([٥٥٦]) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٤ .

([٥٥٧]) ينظر : البحر المحيط ٥ / ٣٣٢ .

فعلى) ـــ بالضم ـــ مؤنث (أفعل) التفضيل ، وهي صفة غير محضة ، فوجب قلبها واواً [٥٥٨] .

أمّا إن كان (فُعْلى) صفة محضة ، فقد اختلف العلماء فيها ، هل تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء أو تقلب الياء واواً ؟ هذا ما عرضه أبو حيان ، فقال : " ... وإذا كان (فُعْلى) يائي العين ، فذهب سيبويه[٥٥٩] إلى أنه : إذا كان صفة قلبت الضمة كسرة ، لتصح الياء ، وحكى : امرأة حيكى ، ومنه عنده : " قِسْمَةٌ ضِيزَى " [٥٦٠] .

وإذا كان اسماً ، قلبت الياء واواً لضمة ما قبلها ، قالوا : الطوبى، والكوسى ، والحُوْزى ، وهي مؤنث الأفعال في التفضيل ، وهما عنده حكمهما حكم الأسماء ، وكذا قال أهل التصريف .

وقال ابن مالك [٥٦١] : " الصفة في (فعلى) كثيرة ، وذكر من ذلك : الطوبى وما بعده . وظاهر كلام سيبويه [٥٦٢] أنه : لا يجوز فيه إلا إقرار الضمة ، وإبدال الياء واواً ، وأنهم لم يقلبوا إلا في الصفة .

ونص ابن مالك [٥٦٣] على أن : القلب والإقرار مع كسر فاء الكلمة مسموعان من العرب ، فتقول : الطُوبى ، والطِيبى ، والكُوسى ، والكِيسى ... " [٥٦٤] .

ولتوضيح ذلك نقول : تبدل الواو من الياء ، إذا كانت الياء عيناً لـــ (فُعْلَى) ـــ بضم الفاء وسكون العين ـــ اسماً نحو : طوبى ـــ مصدراً لـــ (طاب) ، أو اسم شجرة في الجنة .

---

(٥٥٨) ينظر : المنصف ص ٤١٣ وما بعدها ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٩٢ : ٣٩٤ .

(٥٥٩) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٦٤، والإيضاح شرح المفصل١ / ٥٦٦، والرضي٣ / ٨٦ ، ٢١٤ .

(٥٦٠) النجم / ٢٢ .

(٥٦١) ينظر : شفاء العليل ٣ / ١٠٩٠ ، التسهيل ٣٠٥ .

(٥٦٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٦٤ .

(٥٦٣) ينظر : شفاء العليل ٣ / ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٢٠ .

(٥٦٤) الارتشاف ١ / ٢٨١ .

قال سيبويه : " وأما الواو فتبدل مكان الياء إذا كانت فاءً في : موقن ، وموسر ... وإذا كانت عيناً في : كوسي، وطوبي، ونحوهما .. " (٥٦٥) .

أما إذا كانت (فُعْلَى) صفة محضة ، فقد اختلف فيها العلماء بين قلب الياء واواً ، أو قلب الضمة كسرة لتسلم الياء ، فلهم فيها مذهبان :

المذهب الأول : ذهب سيبويه وجمهور الصرفيين إلى أن : الياء تبدل واواً إذا كانت عيناً لـ (فعلى) اسماً ، وأما إن كانت (فعلى) صفة فيجب التصحيح ، وقلب الضمة كسرة لتسلم الياء .

قال سيبويه ـ في باب ما تقلب فيه الياء واواً ـ : " وذلك (فعلى) إذا كانت اسماً ، وذلك : الطُّوبى ، والكوسي ، لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام ، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً .

وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولام فإنها بمنزلة فُعْل منها ، يعني: بيض ، وذلك قولهم : امرأةٌ حِيكى ، ويدلل على أنها (فعلى) أنه لا يكون (فِعْلي) صفة .. وتقول في الصفات : صَدْيَا ، وخَزْيَا ، فلا تقلب ، فكذلك فرقوا بين (فعلى) صفة ، و(فعلى) اسماً فيما الياء فيهن عين ، وصارت (فُعْلى) ههنا نظيرة (فَعْلى) هناك ، ولم يجعلوها نظيرة (فَعْلى) ، حيث كانت الياء ثانية ، ولكنهم جعلوا (فُعْلى) اسماً بمنزلتها ، لأنها إذا ثبتت الضمة في أول حرف قلبت الياء واواً ، والفتحة لا تقلب الياء ... " (٥٦٦) .

وأكد ابن السراج ما قاله سيبويه (٥٦٧) :

وقد أيد الأعلم قول سيبويه ، فقال : " العرب فرقت بين الاسم والصفة في الأبنية ، فأجروا الاسم لخفته مجرى تحبّبوه في الصفة من ذلك (فُعلاً) إذا كان اسماً ، وكان عين الفعل منه ياءً قلبوها واواً لانضمام ما قبلها ، وإذا كان صفة كسروا ما قبل الياء ، حتى تَسْلَمَ الياء ، فقالوا في الاسم : طُوبى ، والأصل : طِيبي ؛ لأنه من الطِّيب ، وقالوا في الصفة : امرأة

---

(٥٦٥) الكتاب ٤ / ٢٤١ .

(٥٦٦) الكتاب ٤ / ٣٦٤ .

(٥٦٧) انظر : الأصول ٣ / ٢٦٧ .

حيكى ، وقسمة ضيزى ؛ لأنه من حاكت في مشيها حَيْكاً ، وضيزى من : ضاز يضيز ، وليس في الصفات (فِعْلَي) ، فيصير : حيكى ، وضيزى مثل : بيضٍ وأصله : بُيْضٌ " [٥٦٨]

المذهب الثاني : ذهب الأخفش إلى : أن الياء تقلب واواً إذا كانت عيناً لـــ(فُعْلى) اسماً وصفة ، واستدل على ذلك : باتفاقهم على قلب الياء إذا كانت فاه واواً ؛ لضمة ما قبلها نحو : موسر [٥٦٩] .

وقد أيّد الخوارزمي هذا المذهب ، فقال : " الواو في (موقن) بدل من الياء ؛ لأنه من أيقن ، وكذلك الواو في : طوبى بدل من الياء ؛ لأنها من الطيب ، وإنما انقلبت الياء واواً لسكونها ، وضمة اسم فاعل ما قبلها، وهذا ينصر مذهب : الأخفش ، وابن مالك ؛ حيث يقول : بُؤْضٌ ، إذا بني نحو : بُرد من البياض " [٥٧٠] .

ورجح ابن الحاجب مذهب : سيبويه والجمهور ، وجعله هو القياس، فقال : " ومذهب الأخفش أن قلب الياء واواً ، ومذهب سيبويه هو القياس نقلاً ومعنى .

أما النقل ، فلما ثبت من قولهم : أبيض وبيضٍ ، وهو محل إجماع، ولذلك يستثنيه الأخفش .

وأما المعنى ، فلأن الضرورة ملجئة في اجتماع الياء والضمة إلى تغيير أحدهما ، وتغيير الحركة ، ليبقى الحرف على حاله أولى من تغير الحرف ، لتبقى الضمة على حالها ؛ لأن المحافظة على الحرف أولى من المحافظة على الحركة ، وإذا ثبت ذلك بالنقل والمعنى كان أرجح . . " [٥٧١] .

وقد أجاب الرضي عما استدل به الأخفش ، فقال : " والأخفش يعكس الأمر مستدلاً باتفاقهم على قلب الياء إذا كان فاهُ واواً لضمة ما قبلها نحو : موسر ، وأجيب : بأن

([٥٦٨]) النكت ٢ / ١٢٠٣ .

([٥٦٩]) انظر : رأيه في شرح الشافية للرضي ٣ / ١٣٦ ، والتخمير للخوارزمي ٤ / ٣٤٤ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٤٦ ، وإيجاز التعريف لابن مالك ص ١٣٠ .

([٥٧٠]) التخمير : ٤ / ٣٤٤ .

([٥٧١]) الإيضاح ٢ / ٤٣٦ : ٤٣٧ .

ذلك للبعد من الطرف ، بخلاف ما إذا كانت الياء قريبة من الآخر . . . " (٥٧٢) .

وقد أجاز ابن مالك في الصفة غير المحضة الوجهين : قلب الياء واواً ، وسلامة الياء مع قلب الضمة كسرة ، فقال : " وأمّا الصفة التي على وزن (فُعْلى) كـ (الكيسي) و (الخيري) مؤنثي (الأكيس) و (الأخير) ، فالأجود فيه إبدال الضمة ، وتسلم الياء تشبيهاً لألف التأنيث بهائه في تقدير تمام الكلمة بدونهما ، وإيثاراً بأخف الإعلالين من أثقل المثالين ، وهو الصفة ، فلو كان اسماً كـ (طوبى) تعين أثقل الإعلالين ، وهو إبدال الياء واواً ؛ لأن الاسم أخف من الصفة ، فكان أحمل لمزيد الثقل ، كما حركوا عين (فَعْلَة) اسماً حين جمعوه ، ولم يحركوه من الصفة نحو : جَفْنَات ، وضَخْمَات . . " (٥٧٣) .

وتبعه ابنه بدر الدين ، فقال : " إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لـ (فُعْلى) وصفاً ، جاز : تبديل الضمة كسرة ، وتصحيح الياء ، وإبقاء الضمة ، وإبدال الياء واواً ، كقولهم في انثى الأكيس والأضيق : الكيسي والضيقي ، والكوسي والضوقي . . . " (٥٧٤) .

الخلاصة والتعقيب :

أولاً : تبدل الياء واواً إذا كانت عيناً لـ (فُعْلي) اسماً .

أما إذا كانت (فعلي) صفة محضة فقد اختلف فيها :

فذهب سيبويه وجمهور الصرفين إلى : أن الضمة تقلب كسرة ؛ لتسلم الياء .

وذهب الأخفش إلى : أن الياء تبدل واواً .

وذهب ابن مالك إلى : جواز الوجهين .

ثانياً : بعد هذا العرض، الرأي : صواب قول سيبويه والجمهور، لما ثبت من

---

(٥٧٢) شرح الشافية ٣ / ١٣٦ .

(٥٧٣) إيجاز التعريف : ١٣١ .

(٥٧٤) شرح الألفية ص ٨٥١ .

تفريق العرب بين (فُعْلى) الاسمية ، و(فُعْلى) الوصفية ، ولأن الصفة أثقل من الاسم ، فناسب فيها أن تقلب الضمة كسرة ، لتسلم الياء ، وحتى لا تزداد ثقلاً بقلب الياء واواً ، وبقيت الياء في الصفة ؛ ليتم التوازن بينها وبين (فعلي) الاسم .

وقد استدل سيبويه بالقياس والسماع ، فالسماع : قول العرب : العيشة ، ولم يقولوا : العوشة ، وقولهم في اسم المفعول من الثلاثي الأجوف اليائي : مبيع ، والأصل : مبيوع ، ولم يقولوا : مبوع .

وأما القياس : فإن الضمة قلبت كسرة لتسلم الياء المتطرفة في نحو : الأظبي جمع ظبي ، فكذلك تسلم كل ياء مجاورة للطرف قياساً عليها [٥٧٥] .

٣٢ ـ إبدال الواو من الياء في نحو (رَيَّا) قياساً

قال أبو حيان : " وتبدل الواو من الياء لاماً لـ (فَعْلى) اسماً كـ (تَقْوى) ، و(بَقْوى) قياساً مطرداً ، خلافاً لمن قال هو شاذ ... قيل : وشذ من الاسم طغياً ـ لولد البقر الوحشية ، وقياسه : طَغْوَى ، كما قالوا في مصدر طغى : طغيا ، وسعياً : اسم موضع .

وأما (ريَّاً) فادعى ابن مالكم شذوذه ؛ لأنه عنده اسم ، وقد خالف في ذلك **سيبويه والنحويين** ، فإنه عندهم صفة ، والأصل : رائحة مملوءة طيباً ، فإن كانت اللام واواً فلا تغيير ، كان اسماً كـ (دَعْوَى) ، أو صفة كـ (شَهْوَى) " [٥٧٦] .

ولتوضيح ذلك نقول: كلمة (ريَّا) على وزن (فَعْلى) ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ وهذا الوزن إذا اعتلت لامه ، فتارة تكون لامه واواً ، وتارة تكون ياء .

فإن كانت واواً ، سلمت في الاسم مثل : الدَّعْوَى ، وفي الصفة مثل : نَشْوَى [٥٧٧] ، فلمن يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة .

وإن كانت اللام من (فَعْلى) ياءً ، سلمت في الصفة ، نحو : خَزْيَاً ، وصَدْيَاً ،

---

(٥٧٥) ينظر : دراسات صرفية في الإعلال والإبدال والإدغام ص ٩١ ، ٩٢ .

(٥٧٦) الارتشاف ١ / ٢٩٣ .

(٥٧٧) نشوى : بلد بأذربيجان ... القاموس ٤ / ٣٩٥ .

وقلبت واواً في الاسم ، نحو : التقوى ، والفتوى ، والبَقْوى [٥٧٨] فرقاً بين الاسم والصفة .

وأوثر الاسم بهذا الإعلال ؛ لأن الاسم أخف من الصفة ؛ لأنها في معنى الفعل ، والواو أثقل من الياء ، فناسبت الاسم لخفته ، والياءُ لخفتها ناسبت الصفة ، ليحصل التعادل بين ثقل الاسم والصفة [٥٧٩] .

هذا حكم (فَعْلى) إذا كانت لامها حرف علة ، وهو مذهب أكثر الصرفيين [٥٨٠]، وسيبويه والمبرد .

ففي الكتاب قال سيبويه : " هذا باب ما تقلب فيه الياء واواً ليفصل بين الصفة والاسم ، وذلك (فَعْلي) إذا كانت اسماً ، أبدلوا مكانها الواو ، نحو: الشَّرْوى، والتقوى، والفتوى، وإذا كانت صفة، تركوها على الأصل، وذلك نحو : صدياً ، وخزياً، وورياً ، ولو كانت (ريًا) اسماً، لقلت رَوًى ؛ لأنك كنت تبدل واواً موضع اللام وثبتت الواو التي هي عين . . " [٥٨١] .

وكذا قال أبو العباس المبرد في المقتضب [٥٨٢] .

وخالف ابن مالك سيبويه وجمهور الصرفيين ، وذهب إلى أن كلمة (ريا) شاذة ؛ لأنها عنده اسم ، وسبب شذوذها أنها على وزن (فَعْلى)، وكل ما جاء على وزن (فعلى) وهو اسم ، وكانت لامه ياء ــ كما تقدم ــ قلبت الياء واواً ، فكان حق هذه الكلمة أن يقال فيها : رَيْوَا ، كما قيل : تقوى ، وفتوى ، وبقوى .

قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : " إذا كان لام (فَعْلى) ياء ، وكان صفة ، صح ولم يعتل ، نحو: (صدياً) و (خزياً) ، فإن كان اسماً غير صفة أعل ــ غالباً ــ بإبدال الياء واواً ، كالتقوى ، والبقوى ، بمعنى البقاء .

---

(٥٧٨) البقوى : من الإبقاء ، وهي الرحمة والرعاية .

(٥٧٩) ينظر : المنصف شرح التصريف ص ٤١٣ .

(٥٨٠) ينظر : المرجع السابق ص ٤١٤ ، ٤١٥ .

(٥٨١) ٤ / ٣٨٩ .

(٥٨٢) ينظر ١ / ٣٠٦ .

وإنما قال : غالباً ، احترازاً من (الريا) بمعنى الرائحة ، و(الطغيا)، وهو : ولد البقر الوحشية ، و (سعْيا) وهو : اسم موضع .. " [٥٨٣] .

وهذا الذي ذكره ابن مالك ــ رحمه الله ــ يستفاد منه أن (ريا) ، و(طغيا) و(سعيا) أسماء شاذة ، ودليل شذوذها هو : خروجها عن القاعدة التي تنص على أن (فَعْلى) إذا كانت اسماً ، وكان لامها ياء ، وجب إبدال الياء واواً .

ولكن الحكم بشذوذ كلمة (ريا) كما هو مذهب ابن مالك : ليس له سند قوي ، وهو مبني على أساس ضعيف ؛ لأنه لم يساعده استعمال (ريا) اسماً ، ولو استعمل اسماً ، لكان الأساس الذي بني عليه الحكم بالشذوذ قوياً .

والدليل على عدم استعمالها اسماً قول ابن عصفور في الممتع : " فقيل : فهلاّ ادّعى أن (رياً) اسم ، وأنها في الأصل : (رَيْيَا) ، فيكون من باب ما عينه ولامه ياء ، ثم قلبت اللام واواً ، فصار: (رَيْوَي) ، ثم اجتمع ياء وواو ، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء . فالجواب : أن الذي منع من ذلك ، أنه لا يحفظ من كلامهم تركيب (ر ي ي) ، ومن كلامهم تركيب (روى) نحو : رَوَيتُ ، ألا ترى أن قولك : (ريا المخلخل) معناه : ممتلئة المخلخل ، فهو من معنى رويت ... " [٥٨٤] .

أمّا كون (رَيَّا) صفة ، فمبني على أساس قوي متين ؛ لوروده في كلام العرب ، ومنه قول امرئ القيس [٥٨٥] :

إذا قامَتَا تَضَوَّع المسكُ منهما ∴ نسيمُ الصَّبا جاءتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ

كما أن جميع الصرفيين المتقدمين والمتأخرين نصوا على كون (ريا) صفة [٥٨٦] .

([٥٨٣]) ٤ / ٢١٢١ .

([٥٨٤]) ٢ / ٥٧٢ ــ ٥٧٣ .

([٥٨٥]) البيت من الطويل ، ويروى صدره : إذا التفتت نحوي تضوع ريحها ومعنى (تضوع) أي : فاح متفرقاً . ينظر : ديوانه ١٥٠ ، والمنصف شرح كتاب التصريف ٣ / ٧٥ ، والممتع ٢ / ٥٧٢ ، واللسان (رو ى) ، والمغنى ٢ / ٦١٧ .

([٥٨٦]) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٨٩ ، والمقتضب ١ / ٣٠٦ ، والمنصف في شرح التصريف ص ٤١١ ــ ٤١٥

وبهذا يتضح صحة رأي سيبويه والجمهور من أن (ريا) صفة ، أبدلت فيها الواو من الياء قياساً على بعض الكلمات السابقة .

كما أننا لو سلمنا أن كلمة (ريا) اسم ــ على زعم ابن مالك ــ كانت شاذة ؛ لأننا لو قلبنا الياء واواً ، وقلنا فيها : رَيْوَا ، كما قيل : تقوى ، وفتوى ، وبقوى ــ للزم قلب الواو ياء عملاً بقاعدة أخرى ، وهي أنه : إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، فتصير (ريا) ، فنكون قد رجعنا إلى ما كنّا عليه ، فالأولى الإعراض عن حكم ابن مالك .

والله أعلم ،

٣٣ ـ تكسير (حديث) على أحاديث

قال أبو حيان : " وأحاديث في حديث على ما زعم سيبويه .

ويراه الفراء ، وتبعه السهيلي ، جمع : أحدوثة ، بمعنى : حديث ، فهو : جمع على القياس .

وزعم ابن خروف أن : أحدوثة إنما تستعمل في المصائب والدواهي في معنى : الحديث الذي يتحدث به .

وهذا الذي ذهب إليه **سيبويه** من أنّ : هذه جموع لما لم ينطق به، لا بلفظه المنطوق به ، هو : **قول الجمهور** .

وذهب بعض النحاة إلى أنها : جموع للمنطوق به على غير قياس ، كما ينسب إلى الاسم على تغيير خارج " [٥٨٧] .

، والمفصل في علم العربية ص ٣٩٠ ــ ٣٩١ ، والممتع لابن عصفور ٢ / ٥٧٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦ / ٤٣ .

[٥٨٧] الارتشاف ١ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ .

ولتوضيح ذلك نقول : يرى سيبويه ، والجمهور أن : جمعَ : " حديث " على : " أحاديث " جمعٌ على غير قياس .

قال سيبويه ــ في باب : مَا جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله ، ولم يكسّر هو على ذلك البناء ــ : " ... ومثل ذلك : حديث ، وأحاديث ، و : عروض ، وأعاريض ، و : قطيع ، وأقاطيع ؛ لأن هذا لو كسَّرته ، إذ كانت عدة حروفه أربعة أحرف بالزيادة التي فيها ، لكانت : فَعَائِلَ ، ولم تكن لتدخل زيادةٌ تكون في أول الكلمة ، كما أنك : لا تكسّر جدولاً ونحوه إلا على ما تكسر عليه بنات الأربع .

فكذلك هذا ، إذا كسَّرته بالزيادة ، لا تدخل فيه زيادة سوى زيادته ، فيصير اسماً ، أوله : ألف ، ورابعه : حرف لين ، فهذه الحروف لم تكسّر على ذا " [٥٨٨] .

فـ" أحاديث" جمع تكسير، قيل : لواحد ملفوظ به ، وهو : " حديث " ، ولكنه شذ جمعه على : أحاديث ، وله نظائر في الشذوذ ، كـ " أباطيل ، وأقاطيع ، وأعاريض " في : " باطل ، وقطيع ، وعريض " .

وقد قالوا في جمعه : " حِدْثان " ، و" حُدْثان " ، وهو قليل [٥٨٩] .

وذكر ابن يعيش : أنهم كسروا شيئاً من الأسماء ، لا على الواحد المستعمل ؛ بل : تحملوا لفظاً آخر مرادفاً له ، فكسروه على ما لم يستعمل ، ومن ذلك : " أحاديث ، وأعاريض " ، في جمع " حديث ، وعروض" على غير قياس ، والقياس : حدائث ، وعرائض ، على حد : سفينة ، وسفائن ، إلا أنهم قالوا : أحاديث ، وكأنهم جمعوا : أحدوثة في معنى الحديث ، وإن لم يستعمل [٥٩٠] .

ويرى الفراء أنَّ : جمع " حديث " " أحدوثة " فهو : جمع على القياس .

([٥٨٨]) الكتاب ٣ / ٦١٦ .

([٥٨٩]) ينظر : اللسان (ح د ث) .

([٥٩٠]) ينظر : شرح المفصل ٥ / ٧٣ .

قال الفراء : " نرى أن واحد " الأحاديث " أحدوثة ، ثم جعلوه : جمعاً للحديث " [٥٩١] .

وقيل : إن لها واحداً مقدراً ، وهو : أحدوثة ، ونحوه : وليس باسم جمع [٥٩٢] ؛ لأن هذه الصيغة مختصة بالتكسير ، وإذا كانوا قد التزموا ذلك فيما لم يصرح له بمفرد من لفظه ، نحو : عباديد ، وأبابيل ، ففي أحاديث أولى [٥٩٣] .

وليس الأمر كما زعم الفراء ؛ لأن الأحدوثة ، بمعنى : الأعجوبة ، يقال : قد صار فلان أحدوثة .

فأمّا أحاديث النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ، فلا يكون واحدها إلا حديثاً ، ولا يكون : أحدوثة [٥٩٤] .

وأورد ابن الحاجب : " أحاديث " في شواذ الجمع [٥٩٥] .

قال الرضي : " اعلم أن هذه [٥٩٦] ، جموع لفظاً ومعنى ، ولها آحاد من لفظها ، إلاّ أنها جاءت على خلاف القياس الذي ينبغي أن يجيء عليه الجموع .

فـ " أراهط " جمع : رهط ، والقياس : أرْهُط ، و " أباطيل " جمع: باطل ، والقياس : بواطل ، و" أحاديث : جمع حديث [٥٩٧] ... " [٥٩٨] .

([٥٩١]) ينظر : رأي الفراء في ابن يعيش ٥ / ٧٣ ، واللسان (ح د ث) .

([٥٩٢]) كما زعم الزمخشري ، قال : " ... وهي اسم جمع حديث ، وليس بجمع : أحدوثة " الكشاف ٢ / ٢٤٣ .

([٥٩٣]) انظر : الفتوحات الإلهية ٢ / ٤٣٥ .

([٥٩٤]) الفرق بين الحديث والأحدوثة : إن الحديث هو : اللفظ ، والأحدوثة : المعنى المتحدث به.

([٥٩٥]) ينظر : شافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٢ / ٢٠٤ ، ودقائق التصريف ص ٤٠١ .

([٥٩٦]) يعني : أراهط ، وأباطيل ، وأحاديث ، وأعاريض ، وأقاطيع .... الخ .

([٥٩٧]) الأحاديث : جمع حديث جمعاً غير قياسي ، وقياس الحديث ، أن يجمع على حدث ــ كسرر ــ أو على : حدثان ــ كرغفان ــ وقياس الأحاديث أن تكون جمع أحدوثة ، وقد وردت الأحدوثة بمعنى الحديث ، قال الشاعر :

من الخفراتِ البيضِ ودّ جلُيسها ... إذا ما نقضتْ أُحدوثةٌ لو تُعيدُها

وخلاصة القول : أن " أحاديث " جمع تكسير لـ " حديث " على غير قياس ، كما قالوا : أباطل ، وأباطيل ، ولم يأت اسم جمع على هذا الوزن ؛ لأن النحاة : شرطوا في اسم الجمع ألاّ يكون على وزن يختص بالجمع ، وهذا مذهب سيبويه ، وجمهور النحويين ، وتبعهم : أبو حيان[٥٩٩]، كما أنه : له نظائره ، وقياس الأحاديث أن تكون جمع أحدوثة .

٣٤ ـ النسب إلى " مُعَلًّى "

أشار أبو حيان إلى آراء العلماء في : النسب إلى ما آخره ألف خامسة وقبلها حرف مشدّد ، قال : " ... فإن كانت خامسة ، وقبلها مشدد ، نحو : (معلى) ؛ **فسيبويه** ، **والجمهور** : يحذفون ، ويقولون : معلى ، ويونس : يقلب ، فيقول : معلوي ، فقيل : وجوباً، وقيل : جوازاً، والوجه الآخر : الحذف ، كقول سيبويه "[٦٠٠] .

ولتوضيح ذلك نقول : أجمع العلماء على : وجوب حذف الألف الخامسة، والتي ليس فيما قبلها حرف مشدد . في النسب ، مطلقاً ، تقول في حبارى ، ومصطفى : حباريّ ، ومصطفيّ .

فإن كانت الألف خامسة ، وفيما قبلها حرف مشدد ، فإن كانت للتأنيث ، فقد أجمعوا على : وجوب الحذف ، تقول في : عبدي ، وكفري ، وزمكي : عِبدَّى وكُفرَّى، وزُمكَّى .

وإن كانت الألف في هذه الحال لغير التأنيث، مثل : معدي، ومصلى، ومعلى[٦٠١] ـ بضم ففتح فتشديد الثالث فيهن ـ ، فيونس [٦٠٢] ، يجوّز فيها : القلب ، والحذف ، حملاً لها

ينظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٠٥ هامش (٣) .

(٥٩٨) شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٥٩٩) ينظر : البحر المحيط ٥ / ٢٨١ .

(٦٠٠) الارتشاف ٢ / ٦٠٧ ، وفي طبعة أخرى ١ / ٢٨١ .

(٦٠١) المعلّى : سابع سهام الميسر له سبعة أنصباء عند الفوز ، وعليه سبعة أنصباء إن لم يفز .

انظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٤٢ ، هامش (٥) .

(٦٠٢) انظر : رأي يونس في : شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣ ، والكتاب ٣ / ٣٥٥ ، وشر الشافية

على الألف الرابعة ؛ لأن الحرف المشدد عنده بمنزلة الحرف الواحد ، فيقول في النسب إلى ما سبق : معدَّويّ ، ومعدي ، ومصلوي ، ومصلى ، ومعلوي ، ومعلى .

وسيبويه : يوجب فيها حينئذ : الحذف ، اعتداداً بالحرف المشدد كحرفين ، فيقول في النسب فيهنّ : معدى ، ومصلى ، ومعلى .

قال سيبويه ــ في باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً ، وكان على خمسة أحرف ــ : " تقول في حبارى : حباري، وفي جماد : جمادي، وفي قرقري : قرقري ، وكذلك كل اسم كان آخره ألفاً ، وكان على خمسة أحرف " (٦٠٣) .

وقال ــ أيضاً ــ : " وسألت يونس عن : مرامى ، فقال : مرامي ، جعلها بمنزلة الزيادة .

وقال : لو قلت : مراموي ، لقلت : حباروي ، كما أجازوا في : حبلى : حبلوي ، ولو قلت : ذا ، لقلت في مقلولي : مقلولوي .

وهذا : لا يقوله أحد ، إنما يقال : مقلولي ، كما تقول في : يهيري : يهيري .

فإن سوى بين هذا رابعاً، وبين ما الألف فيه زائدة ، نحو : حبلى، لم يجز إلا أن تجعل ما كان من نفس الحرف إذا كان خامساً بمنزلة : حبارى " (٦٠٤) .

وقال ــ في الباب نفسه ــ : " وإنما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعداً : الحذف ؛ لأنه حين كان رابعاً في الاسم بزنة ما ألفه منه ، كان الحذف فيه جيداً ، وجاز الحذف ، فيما كانت ألفه أصلية من نفسه ، فلما كثر العدد ، كان الحذف لازماً ؛ إذ كان من كلامهم أن يحذفوه في المنزلة الأولى ، وإذا ازداد الاسم ثقلاً كان الحذف ألزم " (٦٠٥) .

فيرى سيبويه : أنه يجب إذا اعتبرنا الحرف المشدد حرفاً واحداً ، أن يجوز في ألف

للرضي ٢ / ٤١ ، والمساعد ٣ / ٣٥٩ .

(٦٠٣) الكتاب ٣ / ٣٥٤ .

(٦٠٤) الكتاب ٣ / ٣٥٥ .

(٦٠٥) الكتاب ٣ / ٣٥٥ .

التأنيث في هذه الحال الوجهان ؛ لوجود العلة التي اقتضت الجواز فيها ، كوجودها في المنقلبة ، مع أنهم : أجمعوا في التي للتأنيث على وجوب الحذف .

وقد ذكر الرضي ــ رحمه الله ــ : أن ذلك لا يلزم يونس ؛ لأن بين ألف التأنيث الرابعة ، والألف التي لغير التأنيث فرقاً ؛ لأن الأصل في ألف التأنيث : الحذف ، والأصل في التي لغير التأنيث : القلب ، فلما حملت الخامسة ، التي قبلها حرف مشدد على الرابعة ، أعطى كل نوع ما هو الأصل فيه ، فجعل حكم التي للتأنيث الحذف ، وحكم غيرها جواز القلب [٦٠٦] .

وقال المحققون ــ تعليقاً على ما سبق ــ : " ونقول : كان مقتضى هذا الذي ذكره من الفرق : أن يجب في المنقلبة القلب ؛ لأنه : أصل في الذي حمل عليه ، وهو : الرابعة المنقلبة ، كما وجب الحذف في التي للتأنيث ؛ لأنه أصل في المحمول عليه ، وهو: الرابعة التي للتأنيث " [٦٠٧] .

وخلاصة ما تقدم : إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد ، نحو : معلى :

فمذهب سيبويه ، والجمهور [٦٠٨] : الحذف ، وهو مفهوم من إطلاق ابن مالك في الألفية [٦٠٩] :

(والألفَ الجائزَ أربعاً أزِلْ)

أي : إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعداً ، حذفت مطلقاً ، سواء أكانت : أصلية ، أو كانت : للتأنيث ، أو : للتكثير، نحو : مستدعى، وقرقري ، وقبعثري ، فتقول : مستدعى ، وقرقري ، وقبعثري .

([٦٠٦]) ينظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ٤٠ ، ٤١ .

([٦٠٧]) ينظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ٤١ ، ٤٢ ، هامش (٢) .

([٦٠٨]) ينظر : شرح الألفية للمرادي ٥ / ١٢٥ .

([٦٠٩]) ينظر : شرح الألفية للمرادي ٥ / ١٢٥ .

ومذهب يونس : جعله ، كـ " ملهى " ، فيجيز فيه : القلب .

قال المرادي : " وهو ضعيف ، وشبهته : أن المضعف بإدغام في حكم حرف واحد ، فكأنها أربعة " (٦١٠) .

وقال ـ أيضاً ـ : " قولهم : مصطفوي ، خطأ ، والصواب : مصطفى " (٦١١) .

وبعد : فالرأي : صحة مذهب سيبويه ، والجمهور ؛ حيث ساندهم الأدلة ، وأقوال العلماء ، وضعف حجة يونس .

وتقرير النسب إلى المقصور، أن تقول : إن كانت ألفه خامسة فصاعداً ، حذفت مطلقاً ، خلافاً ليونس في نحو : معلى .

(٦١٠) شرح الألفية ٥ / ١٢٥ .

(٦١١) شرح الألفية ٥ / ١٢٥ .

٣٥ ـ إدغام اللام في الراء

الإدغام : إدخال شيء في شيء ، يقال : أدغمت اللجام في فم الدابة ، أي : أدخلته في فيها ، ومعناه في الكلام : أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة ، أو وقف ، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد ، والغرض منه : طلب التخفيف أياً كان تصريفياً أو صوتياً [٦١٢] ، ومثال ذلك ما تحدث عنه أبو حيان من إدغام اللام في الراء ، وخلاف العلماء في ذلك ، قال : " فأما إدغام اللام في الراء نحو : " لِيَغْفِرَ لَكَ " [٦١٣] ، " وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ " [٦١٤] ، فذهب الخليل **وسيبويه وجمهور البصريين** : إلى أنه لا يجوز، وأجاز ذلك : أبو عمرو، وقرأ به رواية وسماعاً ، ويعقوب ، وأجازه الكسائي، والفراء، وأبو جعفر الرواسي ، وحكوه عن العرب" [٦١٥] .

ولتوضيح ذلك نقول : الإدغام سمّاه ابن مالك[٦١٦]: الإدغام اللائق بالتصريف، وسببه : اجتماع المتقاربين في المخرج أو في الصفات ومنه: إدغام اللام في الراء ، حيث منعه النحويون ، وجوزه القراء ، حيث إنهم لا يمتنعون من الإدغام المحض ، بل كان الشاطبي نفسه يقرأ به ، والأولى الأخذ بقولهم ؛ إذ ليس قول النحاة حجة إلا عند اجتماعهم ، ولم يجمعوا ـــ هنا ـــ على المنع [٦١٧] ، وإليك الأقوال والآراء في هذه المسألة :

قال سيبويه ـــ في باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد ـــ : " والراء لا تدغم في اللام ؛ لأنها مكررة ، وقد تفشّى إذا كان معها غيرها ، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى في الفم مثلها ولا يكرر " [٦١٨] .

([٦١٢]) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ١٢١ ، علل النحو للوراق ص ٧٤٢ .

([٦١٣]) الفتح / ٢ .

([٦١٤]) الإنسان / ٢٤ .

([٦١٥]) الارتشاف ١ / ٣٣٤ .

([٦١٦]) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٧٥ .

([٦١٧]) ينظر : حاشية الصبان ٤ / ٣٤٦ .

([٦١٨]) الكتاب : ٤ / ٤٤٨ ، والمقتضب : ١ / ٣٤٧ .

وقال ــ في الباب نفسه ــ : " ثم نعود إلى الإدغام في المقاربة التي يدغم بعضها في بعض ... اللام مع الراء ، نحو : أشغل رحبه ، لقرب المخرجين ، ولأن فيهما انحرافاً نحو اللام قليلاً ، وقرابتها في طرف اللسان . وهما في الشدة وجرى الصوت سواء ، وليس بين مخرجيهما مخرج ، والإدغام أحسن " (٦١٩) .

وقال ــ أيضاً ــ : " ولام المعرفة مع الراء لابد من الإدغام ، وذلك قولك : الرجل . فإذا كانت غير لام المعرفة نحو : لام (هل) و (بل)، فإن الإدغام في بعضها أحسن ، وذلك قولك : هرَّأيت في : هل رأيت ؛ لأنها أقرب الحروف إلى اللام ، وأشبهها بها ، فضارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد " (٦٢٠) .

وترك الإدغام هو لغة أهل الحجاز ، وهي عربية جائزة (٦٢١) .

فسيبويه منع إدغام الراء في اللام وإن كنّ متقاربات، لما في الراء من التكرير ولتكريرها تشبه بحرفين ، ولم يخالف سيبويه أحد من البصريين في ذلك إلا ما روي عن يعقوب الحضرمي ، أنه كان يدغم الراء في اللام في قوله ــ عز وجل ــ : " يَغْفِرْ لَكُمْ "(٦٢٢) ، وأبي عمرو ، أنه كان يدغم الراء في اللام ساكنة كانت الراء أو متحركة ، نحو قوله تعالى : " فَاغْفِرْ لَنَا " (٦٢٣) ، و " هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ " (٦٢٤) ، و " أَرْذَلِ العُمُرِ لِكَيْلا " (٦٢٥) .

ومن الذين وافقوا سيبويه ــ في : أنه لا يجوز إدغام الراء في اللام ــ جمهور البصريين (٦٢٦) .

قال السيرافي : " ولا أعلم أحداً من النحويين البصريين بعده خالفه إلا ما روي عن

---

(٦١٩) الكتاب : ٤ / ٤٥٢ ، والمقتضب : ١ / ٣٤٧ .

(٦٢٠) الكتاب : ٤ / ٤٥٧ ، وانظر : المقتضب : ١ / ٣٤٩ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣ / ٢٧٩ .

(٦٢١) انظر : شرح الرضي على الشافية ٣ / ٢٧٩ .

(٦٢٢) نوح / ٤ .

(٦٢٣) الأعراف / ١٥٥ .

(٦٢٤) هود / ٧٨ .

(٦٢٥) الحج / ٥ .

(٦٢٦) ينظر رأيهم في : الكشاف ١ / ١٧١ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٤١ ، ١٤٣ ، والبحر المحيط : ٢ / ٧٥٣ .

يعقوب الحضرمي " [٦٢٧] .

وفي شرح المفصل لابن يعيش : " ... ولا تدغم الراء في اللام نحو : اختر له ، وتدغم اللام في الراء نحو : " قُل رَّبِّ اغْفِرْ " [٦٢٨] ، وذلك لأن هذه الحروف فيها زيادة على مقاربها في الصوت ، فإدغامها يؤدي إلى الإجحاف بها ، وإبطال ما لها من الفضل على مقاربها ... ففي الراء تكرير ليس في اللام أ هـ [٦٢٩] .

وما منعه سيبويه وأصحابه هنا من إدغام الراء في اللام جاء في قراءة سبعية لأبي عمرو في قوله ـ تعالى ـ : " فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ " [٦٣٠] .

ثم كان من الزمخشري أن تطاول ولحن هذه القراءة ، قال في الكشاف : " ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأً فاحشاً " [٦٣١] .

وردّ عليه وفند كلامه ، أبو حيان ، بقوله : " فهذه مسألة اختلف فيها النحويون ... والإدغام وجه من القياس ... وأن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط ، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه ، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون من قراء البصرة ، وقد اتفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم : أبو عمرو بن العلاء ، ويعقوب الحضرمي ، وكبراء أهل الكوفة : الرواسي ، والكسائي ، والفراء ، وأجازوا وروده عن العرب ، فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم إذ من علم حجة على من لم يعلم ، وهم أئمة ثقاة " أ هـ [٦٣٢] .

ويرى الفراء : جواز إدغام الراء في اللام ، كما في قوله تعالى : " اشْكُرْ لِي

([٦٢٧]) إدغام القراء ص ٣٨ ، ٣٩ .

([٦٢٨]) المؤمنون / ١١٨ .

([٦٢٩]) ١٠ / ١٣٣ ، ١٣٤ .

([٦٣٠]) البقرة / ٢٨٤ ، انظر النشر ٢ / ٢٣٧ ، والإتحاف ١٦٧ ، وغيث النفع ص ٥٨ .

([٦٣١]) ١ / ١٧١ .

([٦٣٢]) البحر ٢ / ٧٥٣ ، ٧٥٤ بتصرف يسير .

وَلِوَالِدَيْكَ " [٦٣٣] ، وما أشبهه [٦٣٤] .

وحجته : أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاماً ، ولفظ اللام أسهل وأخف من أن تأتي بـــ (راء) فيها تكرير وبعدها لام ، وهي مقاربة للفظ الراء ، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد [٦٣٥] .

وصرح ابن الحاجب بموافقته لرأي الفراء ، ووصفه بالوضوح والشهرة ، ولما بين الراء واللام من شدة التقارب ، حتى صار كالمثلين ، بدليل إدغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة ، ولولا شدة التقارب لم يكن ذلك ، وكان ذلك يقتضي أن تدغم في اللام لزوماً إلا أنه عارضه ما في الراء من التكرار ، فلمح تارة فأظهر ، واغتفر تارة لشدة التقارب وذلك واضح [٦٣٦] .

وعند الرضي يلزم إدغام لام (هل) و (بل) و (قل) خاصة مع الراء في القرآن ، والقرآن أثر يتبع [٦٣٧] .

وبعد هذا العرض الرأي : صحة جواز إدغام الراء في اللام ، لوجاهته ؛ حيث ساندته الأدلة وأقوال العلماء ، كما أنه حكى عن العرب ووصفه ابن الحاجب بالوضوح والشهرة ، وهو اختيار أبي حيان .

وظاهر كلام سيبويه منعه في الفصحى ، وحسنه في بعض الأمثلة، ومع اللام غير المعرفة [٦٣٨] .

([٦٣٣]) لقمان / ١٤ .

([٦٣٤]) انظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٥٠٥ ، وابن يعيش ١٠ / ١٤٣ .

([٦٣٥]) انظر : شرح المفصل ١٠ / ١٤٣ ، والإيضاح ٢ / ٥٠٦ .

([٦٣٦]) انظر : الإيضاح ٢ / ٥٠٥ ، ٥٠٦ .

([٦٣٧]) انظر : شرح الرضي على الشافية ٣ / ٢٧٩ .

([٦٣٨]) ينظر : دقائق التصريف ص ٥٢٣ ، ٥٢٤ .

٣٦ ـ الوقف على الماضي المتحرك آخره

ذكر أبو حيان أن الوقف على الماضي المتحرك آخره يكون بالسكون وخلاف النحاة في إلحاقه هاء السكت به ، فقال : " ... فإن كان ماضياً فمذهب **سيبويه والجمهور** : الوقف بالسكون ، ولا تلحقه الهاء. وقيل : تلحقه مطلقاً، وقيل : تلحقه في اللام ، نحو: قعدَ ، فتقول : قَعَدَهْ " [٦٣٩] .

ولتوضيح ذلك نقول : الوقف على المبني المتحرك آخره إن كانت حركته مشبهة حركة الإعراب بوجه ما ، فالوقف بالسكون ، نحو : لا رجل ، ويا زيد ، ومن قبل ، ومن بعد ، وشذ قول الشاعر [٦٤٠] :

..... ∴ ..... وأضحى من عَلَهْ

وعلة هذه : أن حركاتها وإن كانت حركة بناء فهي شبيهة بحركات الإعراب ؛ لوجودها عند مقتضياتها ، وانتفائها عند عدمها ، ورجوعها إلى أصلها من الإعراب [٦٤١] .

وأما حركة الفعل الماضي ، وإن كان مبنياً بالأصل فإنه شبيه بالمضارع فيقع موقعه ، فلا تلحقه هاء السكت ، وهو مذهب سيبويه [٦٤٢] ، والجمهور [٦٤٣] .

وفي الإيضاح شرح المفصل : الفعل الماضي لا يلتحق بهاء السكت ، وإن كانت

---

(٦٣٩) الارتشاف : ١ / ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(٦٤٠) تمامه : يا رب يوم لي أظلله ... أرمض مت تحت وأضحى من عله

رجز ، قائله : أبو ثروان .

انظر : الأشموني ٤ / ٢١٨ ، والمساعد ٤ / ٣٢٧ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٠٠ ، والهمع ١ / ٢٠٣ ، والتصريح ٢ / ٣٤٦ ، والدرر اللوامع ١ / ١٧٢ ، والارتشاف ٢ / ٨٢٢ .

(٦٤١) الهمع : ٢ / ٢١٠ ، شرح الأشموني ٤ / ٢١٨ .

(٦٤٢) الكتاب ١ / ١٦ ، وينظر الهمع ٢ / ٢١٠ .

(٦٤٣) ينظر رأيهم في الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٣١٢ ، والهمع ٢ / ٢١٠ .

حركته بنائية [٦٤٤] .

والفرق بينه وبين ما سواه : أن حركته مشبهة بحركة الإعراب لشبهه بالمضارع ، وكذلك بني على حركة فنزله منزلة العرب [٦٤٥] .

ومن النحاة من يزعم أنه امتنع إلحاق هاء السكت في الماضي ، لشبهه بهاء الضمير من غير حاجة ، وفي المضارع اغتفر لكونه عوضاً من المحذوف عند الجزم كما في " لَمْ يَتَسَنَّهْ " [٦٤٦] .

قال ابن الحاجب : " وليس ببعيد " [٦٤٧] .

وقيل : تلحقه مطلقاً ، وعلة ذلك : أنه مبني على حركة لازمة فلحقته قياساً على غيره من المبنيات [٦٤٨] .

وقيل : تلحقه إن لم يخف لبس ، ولا تلحقه إن خيف اللبس ، فيقال في قعد : قعده ، ولا يقال في ضرب ضربه ؛ لئلاً يلتبس بضمير المفعول ، بخلاف قعده ، فإنه لا يتعدى إلى مفعول فلا يلبس ، وهو معنى قول الأسيوطي في الهمع : "وثالثها تلحق اللازم، أي دون المتعدي" [٦٤٩] .

قال ابن الحاجب : "وإلحاق هاء السكت لازم في نحو : ره وقه .. وجائز في مثل : لم يخشه ، ولم يغزه ، ولم يرمه " [٦٥٠] ، فإلحاق هاء السكت عنده منه واجب ومنه جائز .

وخلاصة ما تقدم : أن الوقف بالسكون على الفعل الماضي المتحرك آخره لازم عند

([٦٤٤]) ٢ / ٣١٢ .

([٦٤٥]) انظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٣٤١٢ .

([٦٤٦]) البقرة / ٢٥٩ .

([٦٤٧]) الإيضاح ٢ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

([٦٤٨]) الهمع ٢ / ٢١٠ .

([٦٤٩]) الهمع ٢ / ٢١٠ .

([٦٥٠]) الشافية على شرح الرضي ٢ / ٢٩٦ .

الجميع وإنما الخلاف في إ لحاق هاء السكت به ، فمذهب سيبويه والجمهور المنع ، وقيل : يجب إلحاقه مطلقاً ، وقيل : تلحقه بشرط أن يكون الفعل الماضي لازماً غير متعد .

ووجاهة الرأي الأخير ظاهرة ؛ حيث ساندته بعض الأدلة وأقوال العلماء ، وهذا معنى قول السيوطي ــ رحمه الله ــ تلحق اللازم دون المتعدي .

٣٧ ـ حركة ما بعد ألف الجمع المتناهي

ما كان من جموع التكسير لا نظير له في الآحاد العربية ، بأن يكون أوله مفتوحاً وثالثه ألفاً بعدها حرفان ، أو ثلاثة أو سطها ساكن ، فإن ما يلي الألف يكسر لفظاً أو تقديراً ، سواء أكان أوله ميماً نحو : مساجد ، ومصابيح ، أم لم يكن ، نحو : دراهم ودنانير [٦٥١] .

قال أبو حيان : " وما وازن مفاعل أو مفاعيل في الحركات والسكنات : وهو الجمع المتناهي ، ويقال : الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، ولو سمي به منع الصرف ، نحو : دراهم ودنانير ... وإلى اشتراط حركة ما بعد الألف لفظاً أو تقديراً مذهب **سيبويه والجمهور** [٦٥٢] ، وذهب الزجاج [٦٥٣] ، إلى أنه لا يشترط ذلك ، فأجاز في تكسير هَبِيٍّ أن تقول : هُبَايٌ بالإدغام [٦٥٤] . قال : وأصل الياء الأولى / عندي / السكون ولولا ذلك لأظهرتها " أ هـ [٦٥٥] .

ولتوضيح ذلك نقول :

ذهب سيبويه والجمهور إلى كسر ما بعد ألف الجمع المتناهي ، لا فرق بين ما كان أوله ميماً ، نحو : مساجد ومصابيح ، أو لم يكن ، نحو : دراهم ودنانير ، فإن ما بعد الألف يكسر تحقيقاً نحو : قواعد ومناكب ، أو تقديراً نحو : دواب وهوام ، إذ الأصل : دوابب وهوامم ، حذفت حركة الأول ولم تنقل إلى الساكن قبله لأنه حرف مد ولين ، ثم أدغم

---

(٦٥١) ينظر : توضيح المقاصد ٤ / ١٣٩ ، والتصريح ٢ / ٢١١ .

(٦٥٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٤١٥ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٤٣ .

(٦٥٣) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٨ .

(٦٥٤) أي : ممنوعاً من الصرف .

(٦٥٥) الارتشاف : ١ / ٤٢٦ .

الحرفان المتجانسان ، فسكن الأول منهما للإدغام ، فهو مكسور تقديراً .

والتقاء الساكنين على حده ، لأن الذي قبله حرف مد .

وما كان من الجمع بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية ، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف [٦٥٦] ، والإدغام فيه واجب ، لأن المتماثلين في كلمة واحدة .

قال سيبويه ــ في باب تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجمع الذي هو مثال مفاعل ومفاعيل ــ : " فإذا جمعت فعل نحو : رمى وهبى ، قلت : هباي ورماي ، لأنها بمنزلة غير المعتل ، نحو : قعد وجبن ، ولا تغير الألف في الجمع الذي يليها ؛ لأن بعدها حرفاً لازماً ، ويجري الآخر على الأصل ، لأن ما قبلها ساكن وليس بألف " [٦٥٧] .

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن ما يلي الألف لا يشترط فيه الكسر ، فأجاز في تكسير هبي ــ الصبي الصغير ــ هباي بالإدغام ، فالياء الأولى عنده ساكنة ، ولولا الإدغام لأظهرها [٦٥٨] ، وللصغيرة : هبيّة فيجمع على هبايّ ولا ينصرف .

قال أبو سعيد السيرافي : " ألف الجمع التي تقع ثالثة في ما كان واحده على أربعة أحرف حكمها في الأصل أن يكسر الحرف الذي بعدها متحركاً كان الحرف الذي بعدها في الواحد أو ساكناً .

فالمتحرك قولهم : درهم ودراهم ، وزبرج وزبارج ، وجلجل وجلاجل .

والساكن نحو : سبطر وسباطر ، وقمطر وقماطر .

وإذا كان الساكن الذي في الواحد قد أدغم أيضاً في الجمع كقولك : معد ومعاد ، ومدق ومداق ، فلما كان (هبي ورمي) قد جعلا في الواحد كـ جبن ومدق جعلا في الجمع كذلك .. " [٦٥٩] .

([٦٥٦]) ينظر : التصريح ٢ / ٢١١ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٤٣ .

([٦٥٧]) الكتاب : ٤ / ٤١٥ .

([٦٥٨]) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٨ ، ولسان العرب (هـ ي ا) ٦ / ٤٦١٠ ، والهمع ١ / ٢٥ .

([٦٥٩]) شرح السيرافي للكتاب ١ / ٧٤ .

وخلاصة الكلام : أن مذهب سيبويه والجمهور : حركة الحرف الذي بعد ألف الجمع الكسر ، تحقيقاً نحو : مساجد ومناكب ، أو تقديراً نحو : دواب ، وهوام ، فأصلها : دوابب ، وهوامم ، فأدغم المتجانسان ، فسكن الأول منهما للإدغام ، فهو مكسور تقديراً ، وهو الأقوى ، حيث ساندته الأدلة وأقوال العلماء .

ومذهب الزجاج : عدم اشتراط الكسر التقديري في هبايّ بالإدغام في جمع هبي ، وهو عنده ممنوع من الصرف ، والياء الأولى ساكنة من أجل الإدغام ، وإدغامها واجب ، قال الرضي : " يجب الإدغام إذا سكن أول المثلين ، كانا في كلمة كالشد والمد ، أو في كلمتين متصلتين ، نحو : اسمع علماً " [٦٦٠] .

٣٨ ـ صيغة الفعل المبني للمجهول بين الأصالة وعدمها

قال أبو حيان : " ذهب جمهور البصريين ، سيبويه وغيره إلى أن صيغة الفعل المبني للمفعول مغيّرة من فعل الفاعل وليست بأصل ، وذهب الكوفيون ، والمبرد ، وابن الطراوة إلى أنه أصل وليست مُغَيَّرة من صيغة الفاعل " [٦٦١] .

ولتوضيح ذلك نقول: إذا بني الفعل للمفعول، صيغته تكون مفرعة عن صيغة المبني للفاعل ، وهذا رأي جمهور البصريين[٦٦٢]، ويرى الكوفيون، والمبرد[٦٦٣]، وابن الطراوة إلى أنها صيغة أصلية مستقلة بنفسها ، غير مغيّرة عن شيء ، فهي بناء برأسه [٦٦٤] .

واستدلّ أصحاب الرأي الثاني على رأيهم : بأنه قد يوجد فعل مفعول لم يُبنَ في موضع الفاعل ، نحو : " جُنّ " و " غُمّ " ، ولا يقال : " جن الله زيداً " ، ولا " غم الله الهلال " ، فثبت بذلك عنده أنه غير مغيّر من شيء ، إذ لم يُسمع من كلامهم ما يمكن أن يكون " غُمّ " و " جُنّ " مغيراً منه .

واعترض ابن عصفور على استدلالهم هذا بقوله : وهذا الذي استدل به لا حجة فيه

([٦٦٠]) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٢٣٦ .

([٦٦١]) الارتشاف ٢ / ١٩٥ .

([٦٦٢]) ينظر رأيهم في الكتاب ٤ / ٢٧٩ ، والتصريح ١ / ٢٩٦ .

([٦٦٣]) انظر : المقتضب ٤ / ٥٠ .

([٦٦٤]) التصريح : ١ / ٢٩٦ .

؛ لأنه إذا قام الدليل على أنه مغيّر من فعل الفاعل على ما يُبيّن بعد ، وجب أن يقدّر " غم " و " جن " وأشباههما من فعل فاعل لم يُنطق به ، والعرب كثيراً ما تستعمل الفرع وتهمل الأصول ، نحو: " كاد زيد يقوم " ، ألا ترى أن " يقوم " في موضع " قائم " إلا أنّ العرب لم تأت بالاسم إلاّ في الضرورة ، نحو قوله [٦٦٥] :

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كدت آيباً ∴ وكمْ مثلِها فارقتُها وهي تَصفِرُ

لولا الضرورة لكان : وما كدت أؤوب [٦٦٦] .

ومذهب الجمهور وسيبويه : أنه مغيّر من فعل الفاعل هو الرأي الصحيح بدليلين [٦٦٧] :

أحدهما : أنه قد تقرر في كلامهم أنه متى اجتمع واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، نحو : " طويت طياً "، و " لويت ليّاً "، والأصل : طوياً ولوياً " ، وهم مع ذلك يقولون : " سوير " و " بويع " فلا يدغمون الواو في الياء ، فدلّ ذلك على أنهما مُغيّران من " ساير " و " بايع "، وأن اجتماع الواو والياء عارض ، ولذلك لم يدغموا ، إذ لو كانا غير مغيّرين لكان اجتماعهما لازماً ، فكان يجب الإدغام .

والآخر : أنه قد تقرر من كلامهم أنه أدّى قياس إلى أن يجتمع في أول كلمة واوان ، همزت الأولى منهما على اللزوم ، فتقول في جمع " واصل " : " أواصل " وفي تصغيره :

---

(٦٦٥) البيت من الطويل ، وهو لتأبط شراً . ثابت بن جابر بن سفيان .

والشاهد : حيث أعمل كاد عمل كان فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، وأتى باسمها اسماً مفرداً ، والاستعمال جار على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية وزعم أن الرواية الصحيحة هي : وما كنت آباً ، و " فهم " اسم قبيلة وهي معروفة ثلاثية ساكنة الوسط .

انظر : أوضح المسالك ١ / ٣٠٢ ، التصريح ١ / ٢٠٣ ، الإنصاف ٢ / ٥٥٤ ، الهمع ١ / ٣٠ ، وشرح المفصل ٧ / ١٣ .

(٦٦٦) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٦٧ ، ٥٦٨ .

(٦٦٧) المرجع السابق ١ / ٥٦٨ .

أويصل ، والأصل : وواصل ووويصل ، لكنه أبدل من الواو الأولى همزة على اللزوم هرباً من ثقل الواوين ، وهم مع ذلك يقولون : ووري ، فلا يلتزمون الهمزة ، فدلّ ذلك على أن ووري مغيّر من وارى ، وأن اجتماع الواوين عارض ، إذ لو كان بناء أصلاً غير مغيّر من شيء لكان اجتماع الواوين لازماً فكان يلزم الهمز .

خاتمة البحث

بعد هذا التجوال في كتاب (الارتشاف) لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) ، وتتبع ما أورده من نصوص ذكر فيها : الإجماع والاتفاق بين سيبويه وجمهور النحاة في مسائل النحو والتصريف واللغة يمكن استخلاص أبرز النتائج التي تمّ التوصل إليها وتضمنها البحث في النقاط التالية :

١ ــ إن كتاب (ارتشاف الضرب من لسان العرب) لأبي حيان الأندلسي كتاب جليل القدر ، عظيم النفع ، لقى قبولاً وانتشاراً بين طلاب العلم ، فحري بالباحثين أن يقوموا بخدمته ، بالدراسة والبحث في كل جانب من جوانبه ، ولاسيما ما يتعلق بالتراث النحوي التليد ، حيث يتسنَّى ربط الطريف بالتالد ، والقريب بالسالف الغابر .

٢ ــ إن تتبع ما حكاه أبو حيان في كتابه (الارتشاف) من إجماع واتفاق بين سيبويه والجمهور ، جانب مهم ، تجدر العناية به عند مطالعة هذه العبارة ، ومواصلة البحث فيها ، متثبتين من ذلك بالرجوع إلى كتب التراث ، والموازنة بين ما نقله الخلف ودونه السلف .

٣ ــ إنَّ مسائل الإجماع والاتفاق ، والخلاف والافتراق في حاجة إلى جمع وتوثيق ، ودراسة وتحقيق ، حتى يكون لها بالغ الأثر في إثراء المكتبة العربية .

٤ ــ ناقش البحث قضايا عدّة جمعت قدراً من أبواب النحو والصرف .

٥ ــ تبيّن / بفضل الله وتوفيقه / من ثنايا البحث أن المسائل التي حكى فيها أبو حيان الإجماع والاتفاق بين سيبويه والجمهور قد بلغ عددها ثمانياً وثلاثين مسألة : تسع وعشرون مسألة نحوية ، وتسع مسائل صرفية .

٦ ــ قوى مذهب سيبويه والجمهور في تسع وعشرين مسألة [٦٦٨] ، ورجح مذهب غيرهم

([٦٦٨]) رقم ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ،

في خمس مسائل [٦٦٩] ، وتقاربت الآراء في أربع مسائل [٦٧٠] .

٧ ــ ظهرت أمانة أبي حيان العلمية في الأخذ من العلماء السابقين ، حيث تبيّن ذلك من رجوعي إلى كتاب سيبويه وغيره من كتب السلف ، وأنه كان دقيقاً في كلامه ، أميناً في نقله حيث تبيّن صدقه لما حكاه من مسائل الإجماع بين سيبويه والجمهور مما زاد كتابه الارتشاف بهاء وأكسبه روعة وإشراقاً .

٨ ــ كشف البحث عن : تمجيد أبي حيان للقراءات السبعية ، وتوجيه القاعدة تبعاً لها ، وإن خالف ذلك نزعة البصرية ، ظهر ذلك في ردّه على الزمخشري القائل : إن مدغم الراء في اللام لا من مخطئ [٦٧١] .

٩ ــ أوضح هذا البحث موقف أبي حيان المعتدل ، حيث كان ــ رحمه الله ــ يجيز لما يراه موافقاً للقواعد النحوية ، ومعارضاً لما دون ذلك ، فلم يقف عندها موقف التابع لمن سبقوه ، فتذوب شخصيته بينهم ، وإنما كانت له آراؤه واختياراته الخاصة في بعض المسائل ، مختاراً منها ما يتمشى مع مقاييس اللغة ، ويراه أحرى بالقبول ، ظهر ذلك فيما يأتي :

أ) مخالفته لرأي سيبويه والجمهور في : تركيب (كأنَّ) ، و منع إدغام اللام في الراء عندهم [٦٧٢] .

ب) اعتراضه على الزجاج في : خفض مميز (كم) الاستفهامية ، و : دخول (أل) على : (كل) و : (بعض) [٦٧٣] .

---

٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ .

[٦٦٩] رقم ٧ ، ١١ ، ٢٦ ، ٣٥ ، ٣٦ .

[٦٧٠] ٣ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٩ .

[٦٧١] انظر المسألة رقم (٣٥) .

[٦٧٢] انظر المسألة رقم (١١) و (٣٥) .

[٦٧٣] انظر المسألة رقم (١) و (٢٤) .

ج) ردّه على ابن مالك في زعمه : أن اسم الإشارة إذا أشير به إلى المصدر لا بدّ له من وصفه بالمصدر [٦٧٤] .

د) ردّه مذهب الزمخشري القائل : إن (لن) لنفي ما قرب ، لا لنفي المستقبل[٦٧٥] .

١٠ ــ كشف البحث عن شخصية أبي حيان المميّزة ، فقلما يتقيد بمذهب معين ، شأنه في ذلك شأن المتأخرين من النحاة ــ وإن كان شديد التروع للمذهب البصري ــ فقد يختار الرأي الكوفي عندما يراه أحرى بالقبول والإتباع ، ظهر ذلك في اختياره مذهب الكوفيين في أن : المبتدأ والخبر يترافعان [٦٧٦] .

١١ ــ كشف البحث عن نسبة أبي حيان أقوالاً لبعض النحويين لم ينصّوا عليها في مصنفاتهم ، ظهر ذلك مع سيبويه في : وصف المرخم ، حيث لم يصرح في كتابه بهذا [٦٧٧] .

هذه أبرز النتائج التي رأيت تلخيصها ، وقد تضمن البحث نتائج أخرى مبثوثة فيه ، وأستغفر الله عما فيه من سهو أو خطأ ، والحمد لله أولاً وآخراً .

([٦٧٤]) انظر المسألة رقم (١٢) .

([٦٧٥]) انظر المسألة رقم (٢٢) .

([٦٧٦]) مسألة رقم (٩) .

([٦٧٧]) مسألة رقم (٢٨) .

أهم المصادر والمراجع (*)

ـ القرآن الكريم ـ جل من أنزله .

(١) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ـ لأبي بكر الزبيدي ، تح د / طارق الجنابي ، ط / عالم الكتب ـ م النهضة ، ط / الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

(٢) الإبدال . لابن السكيت . تح د / حسين محمد شرف ـ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

(٣) أبو حيان النحوي . حياته وآثاره وآراؤه . تأليف د / خديجة الحديثي ـ مكتبة النهضة ـ بغداد ـ ط / الأولى ١٩٦٦ م .

(٤) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ـ للدمياطي ـ مط / عبد الحميد حنفي ١٣٥٩ هـ .

(٥) إدغام القراء لأبي سعيد السيرافي تح د / محمد عبد الكريم الرديني ط / الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م ، الأمانة .

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ لأبي حيان . تح / مصطفى أحمد النماس ط / الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .

(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ لأبي حيان . تح / رجب عثمان محمد ن م الخانجي ـ مط / المدني ـ ط / الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨ م .

(٧) الإرشاد إلى علم الإعراب . للكيشي . تح د/ يحيى مراد ـ دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .

(٨) أساس البلاغة . للزمخشري . تح / أحمد بابل عيون السود ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ط / الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .

(*) ملحوظة : عدم الاعتداد بـ (أل) و (ابن) .

(٩) الاستغناء في الاستثناء ــ لشهاب الدين القرافي ــ تح / محمد عبد القادر عطا ط / الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ــ دار الكتب العلمية .

(١٠) الأشباه والنظائر في النحو ــ للسيوطي ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط / الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .

(١١) إصلاح المنطق ــ لابن السكيت ــ تح / أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ــ ط / الرابعة ــ دار المعارف ١٩٤٩ م .

(١٢) الأصول في النحو ــ لابن السراج ــ تح د / عبد الحسين الفتلي ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ط / الثالثة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦م.

(١٣) إعراب القرآن للنحاس ــ تح د / زهير غازي زايد ــ ط / عالم الكتب ــ م / النهضة العربية ــ ط / الثانية ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.

(١٤) الإغفال . لأبي علي الفارسي . تح د / عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ــ المجمع الثقافي ــ أبو ظبي ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .

(١٥) الأمالي الشجرية . تح د / محمود محمد الطناحي ــ مط / المدني، القاهرة ــ ط / الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

(١٦) الإنصاف في مسائل الخلاف . لابن الأنباري ــ تح / محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ــ بيروت ١٩٨٧ م .

(١٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . لابن هشام ــ المكتبة العصرية ، بيروت .

(١٨) إيجاز التعريف في علم التصريف ــ لابن مالك ــ تح / محمد المهدي عبد الحي عمار سالم ــ الجامعة الإسلامية ــ المدينة المنورة ط / الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .

(١٩) الإيضاح العضدي . لأبي علي الفارسي . تح د / حسن شاذلي فرهود ط/ الأولى ــ دار التأليف بالقاهرة ، ١٣٨٩ هـ .

(٢٠) البحر المحيط ــ لأبي حيان ــ دار الفكر ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

(٢١) بدائع الفوائد . لابن قيم الجوزية . تح / هاني الحاج ــ طبعة المكتبة التوفيقية .

(٢٢) البديع في علم العربية ــ لابن الأثير . تح د / أحمد علي الدين ، د / صالح حسين العايد ــ أم القرى ــ ١٤٢٠ هـ .

(٢٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تح د / عياد الثبيتي ، ط / دار الغرب الإسلامي .

(٢٤) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي . تح / محمد أبو الفضل إبراهيم ــ ط / الأولى ــ دار الفكر . ط / ثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

(٢٥) بلوغ الأرب في شرح لامية العرب للعكبري وآخرين تح / محمد عبد الحكيم القاضي ، محمد عبد الرازق عرفان ــ مكة المكرمة .

(٢٦) التبصرة والتذكرة . للصيمري . تح د / فتحي أحمد مصطفى علي الدين ــ دار الفكر دمشق ــ ط / الأولى ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م.

(٢٧) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . للعكبري تح د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ــ م العبيكان ــ ط / الأولى ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .

(٢٨) تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب ــ للأعلم الشنتمري ــ مطبوع على حاشية الكتاب لسيبويه ط / بولاق ١٣١٧ هـ .

(٢٩) تحقيق الجزء الثالث من شرح السيرافي لكتاب سيبويه ــ رسالة دكتوراه ــ د / محمد حسن محمد يوسف ــ المكتبة الجعفرية ــ ببني عدي .

(٣٠) التذييل والتكميل في شرح التسهيل . لأبي حيان الأندلسي . تح د / حسن هنداوي ، دار القلم ــ دمشق ــ ط / الأولى جزء ١ ، ١٩٩٧ م ، وجزء ٢ ، ١٩٩٨ ، وجزء ٣ ، ٢٠٠٠ ، وجزء ٤ ، ٢٠٠٠ م .

(٣١) الترخيم في الأساليب العربية للدكتور / عبد الهادي أحمد فراج ــ ط / الأولى ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .

(٣٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . لابن مالك ــ تح / محمد كامل بركات ، دار

الكتاب العربي ١٩٦٧ م .

(٣٣) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري . طبعة عيسى الحلبي .

(٣٤) التطبيقات والقواعد في النحو للشيخ عبد السميع شبانه . طبعة دار الاعتصام ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م .

(٣٥) التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي . تح د / عوض بن حمد القوزي ط / الأولى ـ مط الأمانة ـ القاهرة ، ١٩٩٠ م .

(٣٦) تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب تح د / سمير أحمد معلوف ، معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م.

(٣٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد . لناظر الجيش ، تح د/ علي محمد فاخر وآخرين ـ دار السلام ـ ط / الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م ، مصر .

(٣٨) تهذيب اللغة للأزهري تح د / رياض ذكي قاسم ط / الأولى ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ ، دار المعرفة بيروت .

(٣٩) توجيه اللمع . لابن الخباز بشرح كتاب اللمع . لابن جني تح د / فايز زكي محمد دياب ـ ط / دار السلام ـ ط / الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م .

(٤٠) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . للمرادي . تح د / عبد الرحمن علي سليمان ـ ط / الثانية . ن : مكتبة الكليات الأزهرية .

(٤١) التوطئة . لأبي علي الشلوبين . تح د / يوسف أحمد المطوع . طبعة مطابع سجل العرب (بدون تاريخ) .

(٤٢) الجمل في النحو للزجاجي ـ تح د / علي توفيق الحمد ـ ط / الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥ .

(٤٣) الجنى الداني في حروف المعاني . للمرادي . تح د / فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل . ط / دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ط / الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

(٤٤) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ـ للإربلي . تح د / حامد أحمد نيل ، مكتبة

النهضة المصرية ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

(٤٥) حاشية الخضري على ابن عقيل ـ دار إحياء الكتب العربية ـ الحلبي .

(٤٦) حاشية الشيخ يس على التصريح بمضمون التوضيح ـ ط / عيسى الحلبي .

(٤٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني ـ دار إحياء الكتب العلمية ـ عيسى الحلبي ـ (بدون تاريخ).

(٤٨) خزانة الأدب . للبغدادي ـ دار صادر ـ بيروت .

ـ خزانة الأدب . للبغدادي ـ مط السلفية ١٣٤٩ هـ .

(٤٩) الخصائص لابن جني ، تح د / محمد علي النجار ـ ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط / الثالثة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

(٥٠) الخلاف النحوي والتصريفي بين سيبويه والأخفش وموقف أبي حيان منه في الارتشاف ـ رسالة دكتوراه للباحث / فراج محمد عبد الرحيم محمد ـ كلية الغة العربية بأسيوط ، رقم (٨٩) .

(٥١) دائرة المعارف الإسلامية ـ يصدرها بالعربية / أحمد السنتناوي ، وإبراهيم زكي خورشيد، والدكتور/ عبد الحميد يونس ـ دار الفكر .

(٥٢) دراسات صرفية في الإعلال والإبدال والإدغام ـ كتاب دراسي ـ إعداد ، أ د / مصطفى سيد محمد السمين ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦م.

(٥٣) دراسة المسائل النحوية والصرفية في الجزء الخامس من تفسير البحر المحيط . لأبي حيان ـ رسالة دكتوراه ـ للباحث / عبد المنعم محمد علي ـ كلية اللغة العربية بأسيوط .

(٥٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة . لابن حجر العسقلاني ـ تح / محمد سيد جاد الحق ـ مط المدني ـ ط / الثانية ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦ م .

(٥٥) الدرر اللوامع على همع الهوامع ـ للشنقيطي ـ بيروت ـ ط / الثانية ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

(٥٦) دقائق التصريف ــ للقاسم بن سعيد المؤدّب ــ تح د / أحمد ناجي القيسي وآخرين ــ مط المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

(٥٧) ديوان امرئ القيس تح د / محمد أبو الفضل إبراهيم ــ دار المعارف ، القاهرة ، ط / الرابعة ١٩٨٤ م .

(٥٨) ديوان جرير ــ دار صادر ــ بيروت ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

(٥٩) ديوان الفرزدق . تح / علي قاعود ــ طبعة دار الكتب العلمية ــ بيروت ، لبنان ط / الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

(٦٠) ديوان النابغة الذبياني تح / محمد أبو الفضل إبراهيم ــ ط / دار المعارف ــ مصر (بدون تاريخ) .

(٦١) ديوان الهذليين ــ الدار القومية ــ القاهرة ــ ١٩٦٥ م .

(٦٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني . للمالقي . تح / أحمد محمد الخراط ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية ــ دمشق .

(٦٣) رياض الصالحين ــ تح / محمد عصام الدين أمين .

(٦٤) سر صناعة الإعراب . لابن جني . تح د / حسن هنداوي . ط / دار القلم ــ دمشق ــ ط / الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

(٦٥) السيرة النبوية لابن كثير تح / مصطفى عبد الواحد ــ ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٦م ، دار المعرفة للطباعة .

(٦٦) شذرات الذهب ــ لابن العماد ــ دار إحياء التراث العربي .

(٦٧) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ــ دار إحياء الكتب العلمية ــ عيسى الحلبي .

(٦٨) شرح الألفية لابن قيم الجوزية المسمى (إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك) تح / محمود نصار ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط / الأولى ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .

(٦٩) شرح ألفية ابن مالك . لابن عقيل . تح / محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط / الثانية ــ دار مصر للطباعة ، ١٩٨٠ م .

(٧٠) شرح التسهيل لابن مالك . تح / عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، ــ ط/ الأولى ١٩٩٠ م ــ م / هجر .

(٧١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، تح د / سلوى محمد عمر ــ مطبوعات أم القرى ١٤١٩ هـ .

(٧٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور . تح د / صاحب أبو جناح ــ المكتبة القنصلية ــ مكة المكرمة .

(٧٣) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ، تح د / علي محسن مال الله ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ ط / الثالثة .

(٧٤) شرح ديوان الحماسة . للمرزوقي ــ تح / عبد السلام هارون ــ القاهرة ــ ١٩٥١ م .

(٧٥) شرح الرضي على الكافية . القسم الأول تح د / حسن حفظي ط / الأولى ١٩٩٣ م ، والقسم الثاني تح د / يحيى بشير مصري ــ الأولى ــ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٩٩٩ م .

(٧٦) شرح السيرافي ــ تح د / معيض بن ساعد العوفي ــ دار المآثر ــ المدينة المنورة ــ ط / الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .

(٧٧) شرح شواهد المغني . للسيوطي ــ تصحيح / محمود محمد الشنقيطي ــ منشورات دار الحياة ــ بيروت .

(٧٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تح / عدنان الدُّوري ــ مط / العاني بغداد ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

(٧٩) شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية . للشيخ / خالد الأزهري . تح د / البدراوي زهران ــ دار المعارف ــ مصر ط / الأولى ١٩٨٣ م .

(٨٠) شرح عيون الإعراب للمجاشعي ٠ تح د / عبد الفتاح سليم ــ جامعة الأزهر ــ دار المعارف ــ ط / الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م٠

(٨١) شرح القصائد السبع الطوّال ــ لأبي بكر الأنباري ــ تح الشيخ / عبد السلام هارون ــ دار المعارف ــ ط / المرابعة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ٠

(٨٢) شرح قطر الندى وبل الصدى٠ لابن هشام٠ تح/ محمد محي الدين عبد الحميد ، م / العصرية ــ بيروت ١٩٩٢ م ٠

(٨٣) شرح الكافية لابن جماعة ــ تح د / محمد عبد النبي عبد المجيد ــ دار البيان ــ بمصر ط / الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م ٠

(٨٤) شرح كافية ابن الحاجب ٠ لابن القواس ٠ تح د / علي الشوملي ، دار الكندي للنشر ــ الأردن ــ ط / الأولى ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠م٠

(٨٥) شرح كافية ابن الحاجب للرضي تح د / إميل يعقوب ــ ط / دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ط / الأولى ١٩٩٨ م ٠

(٨٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٠ تح د/ عبد المنعم أحمد هريدي ، ط / الأولى ــ دار المأمون للتراث ــ جامعة أم القرى ١٩٨٢ م ٠

(٨٧) شرح كتاب سيبويه ٠ للسيرافي ٠ مكتبة جامعة القاهرة ، مخطوط رقم ٢٦٢٨١ ٠

(٨٨) شرح اللمحة البدرية ٠ لأبي حيان الأندلسي تح د / صلاح روّاي ، ط / الثانية ١٩٨٥ م ٠

(٨٩) شرح اللمحة البدرية ٠ للبِرْماوي ــ تح د / عبد الحميد الوكيل ــ ط / الأولى ١٤٠٦ هـ ــ ١٩٨٦ م ٠

(٩٠) شرح المفصل في صنعة الإعراب ٠ الموسوم بالتخمير للخوارزمي ٠ تح د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين ــ دار الغرب الإسلامي ــ بيروت ٠ ط / الأولى ١٩٩٩ م ٠

(٩١) شرح المفصل لابن يعيش ــ عالم الكتب ــ بيروت .

(٩٢) شرح المقدمة الجزولية . لأبي علي الشلوبين ، تح د / التركي بن مهو بن نزار العتيبي ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ط / الثانية ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

(٩٣) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب . لابن الحاجب . تح د / جمال عبد العاطي مخيمر ــ م نزار الباز ــ الرياض ط / الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .

(٩٤) شرح ملحة الإعراب للحريري . تح د / فائز فارس ــ دار الأمل للنشر . ط / الأولى ١٤١٢ هـ ــ ١٩٩١ م .

(٩٥) شرح ابن الناظم على الألفية . تح / محمد باسل عيون السود . ط/ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ط / الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠ م .

(٩٦) شعر الأحوص الأنصاري تح / عادل سليمان جمال ، تقديم د/ شوقي ضيف ، الهيئة المصرية العامة ط/ ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

(٩٧) شفاء العليل في إيضاح التسهيل . للسلسيلي . تح د / الشريف عبد الله علي الحسيني البركاني ــ م الفيصلية ــ مكة المكرمة ــ بيروت ــ ط / الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

(٩٨) صحيح البخاري ــ طبعة / الشعب .

(٩٩) صحيح مسلم بشرح النووي ــ ط / الشعب .

(١٠٠)الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي . تح / محسن سالم العميري ، ط / الأولى ــ إحياء التراث الإسلامي ــ مكة ١٤٢٠ هـ .

(١٠١)طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة . تح د / الحافظ عبد العليم خان ــ ط / عالم الكتب ، بيروت . ط / الأولى ١٤٠٧ هـ .

(١٠٢)طبقات الشافعية الكبرى . للسبكي ــ دار المعرفة ــ بيروت ، ط / الأولى ، ١٣٢٤ هـ .

(١٠٣)طبقات المفسرين للداودي ــ تح / علي محمد عمر ــ م وهبة ــ ط / الأولى

١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م .

(١٠٤)عدّة السالك على أوضح المسالك ـ للشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد ـ م / العصرية ـ بيروت ـ الطبّعة العشرون .

(١٠٥)العدل في الأساليب العربية د / محمد عبد النبي عبد الحميد ـ ط / الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م ـ مط الأمانة .

(١٠٦)علل النحو للورّاق . تح د / محمد جاشم محمد الدرويش . م الرشيد ـ الرياض ـ ط / الأولى ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .

ـ علل النحو للورّاق . تح / محمود محمد محمود نصار ـ ط / الأولى ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م .

(١٠٧) غاية البيان في معرفة ماءات القرآن ـ للجعبري ـ تح د / عبد الحميد حسان الوكيل ـ مط دار أبو المجد ـ ط / الأولى ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م

(١٠٨) غاية النهاية في طبقات القراء . لابن الجزري . نشر برجستراسر ١٣٥٢ هـ ـ ١٩٣٣ م ـ السعادة ١٣٣٣ هـ .

(١٠٩) فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة . للإسفراييني . تح د / حسين البدري النادي ـ دار الزيني للطباعة .

(١١٠) الفتوحات الإلهية ـ للجمل ـ مط الحلبي (بدون تاريخ) .

(١١١) الفوائد الضيائية شرح الكافية . للجامي . تح / أسامة طه الرفاعي مط الأوقاف ـ بغداد ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

(١١٢) القاموس المحيط . للفيروز آبادي ـ ن مكتبة الحلبي للنشر والتوزيع ـ القاهرة .

(١١٣) الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح . لابن أبي الربيع تح د / فيصل الحفيان ـ م الرشيد ـ الرياض ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م.

(١١٤) الكامل في اللغة والأدب . للمبرد ـــ مكتبة المعارف ـــ بيروت ـــ (بدون تاريخ).

(١١٥) كتاب الشعر في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ـــ لأبي علي الفارسي تح د / محمود محمد الطناحي ط / الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

(١١٦) الكتاب لسيبويه ـــ تح / عبد السلام هارون ـــ ط / الثانية ١٩٧٧م ن / م / الخانجي ـــ القاهرة ، مط / بولاق .

(١١٧) الكشاف ـــ للزمخشري ، دار المعرفة بيروت ، لبنان .

(١١٨) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري. تح/ عبد الإله نبهان ط / دار الفكر المعاصر ـــ بيروت ـــ لبنان ـــ دمشق ـــ ط / الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .

(١١٩) لسان العرب . لابن منظور . تح الأساتذة / عبد الله علي الكبير وآخرين ـــ دار المعارف ـــ مصر ـــ بدون تاريخ .

(١٢٠) اللمحة في شرح الملحة . لابن الصائغ . تح / إبراهيم سالم الصاعدي ـــ رسالة دكتوراه ـــ كلية اللغة العربية بالمدينة المنورة . وهي في المكتبة الجعفرية ببني عدي .

(١٢١) ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي د / عبد العظيم فتحي خليل ن / جوامع الكلم ، ط / الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م

(١٢٢) ما يشترك بين الاسمية والحرفية للدكتور / عبد الحميد الوكيل ـــ مط الأمانة ١٩٨٥ م .

(١٢٣) ما ينصرف وما لا ينصرف . لأبي إسحاق الزجاج. تح د / هدى محمود قراعة ـــ لجنة إحياء التراث بالقاهرة ١٩٧١ م .

(١٢٤) مجالس العلماء للزجاج ، تح الشيخ / عبد السلام هارون . ن مكتبة الخانجي ـــ القاهرة ـــ ط / الثانية ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م.

(١٢٥) المحرر في النحو . للهرمي . تح د / منصور علي محمد عبد السميع ـــ دار السلام للطباعة والنشر ـــ ط / الأولى ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .

(١٢٦) مختصر شواذ القرآن ٠ لابن خالويه ــ نشره ج برجستراسر ، المطبعة الرحمانية ١٩٣٤ م ، صورة مصورة منها ٠

(١٢٧) المخصص لابن سيده ــ دار الكتاب الإسلامي ــ القاهرة ٠

(١٢٨) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجري د / عبد العال سالم مكرم ــ دار الشروق ــ بيروت ، ١٤٠٠ هـ ٠

(١٢٩) المرتجل ٠ لابن الخشاب ٠ تح / علي حيدر أمين ٠ م مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م ٠

(١٣٠) المرشد في الدراسات النحوية ، د/ علي أحمد طلب ــ م/ الأمانة ، ط / الأولى ، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م ٠

(١٣١) المسائل البصريات ٠ لأبي علي الفارسي ــ تح د / محمد الشاطر أحمد أحمد ــ مط / المدني ط / الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ ٠

(١٣٢) المسائل الشيرازيات للفارسيّ ــ معهد المهطوطات ــ القاهرة ، رقم١٥٣ نحو ٠

(١٣٣) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٠ لأبي علي الفارسي ــ المكتبة الوطنية ببغداد ١٩٨٣ م ٠

(١٣٤) المسائل المنثورة٠ للفارسي٠ تح / مصطفى الحدري ــ دار المعارف ، دمشق ٠

(١٣٥) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٠ تح د / محمد كامل بركات ــ مركز إحياء التراث الإسلامي ــ مكة المكرمة ــ ٢٠٠١ م ــ ط / الثانية ٠

(١٣٦) المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي ٠ تح د / طاهر سليمان حمودة ٠

(١٣٧) معاني القرآن للأخفش الأوسط ٠ تح د / فائز فارس ٠ ط / دار البشير ــ دار الأمل ــ ط/ الأولى١٤٠٠هـ /١٩٧٩ م،ط / الثانية ١٤٠١ هـ ــ ١٩٨١ م ٠

ــ معاني القرآن للأخفش تح د /هدى محمود قراعة مط المدني ــ ط/ الأولى ١٩٩٠ م ٠

(١٣٨) معاني القرآن للفراء جزء (١) تح / أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ــ الهيئة المصرية ١٩٨٠ م .

وجزء (٢) تح الأستاذ / محمد علي النجار ــ الدار المصرية للتأليف والترجمة .

وجزء (٣) تح د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ــ ط/ الهيئة المصرية العامة ١٩٧٢ م .

(١٣٩) معترك الأقران في إعجاز القرآن . للسيوطي . تح / أحمد شمس الدين ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

(١٤٠) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام ، تح / محمد محي الدين عبد الحميد ــ دار الشام للتراث ــ بيروت (بدون تاريخ).

(١٤١) المفصل في علم العربية ــ للزمخشري ــ ط / دار الجيل ــ ط / الثانية ــ بيروت ، لبنان .

(١٤٢) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ــ للعيني تح / محمد باسل عيون السود ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط / الأولى ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .

(١٤٣) مقاييس اللغة . لابن فارس ــ تح / عبد السلام هارون ، ط / الثانية ١٣٩٢ ــ / ١٩٧٢ م .

(١٤٤) المقتصد في شرح الإيضاح . للإمام عبد القاهر الجرجاني ــ تح د / كاظم بحر المرجان ــ دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ م.

(١٤٥) المقتضب للمبرد . تح / محمد عبد الخالق عضيمة ــ القاهرة ١٣٩٩ هـ ــ وزارة الأوقاف ــ لجنة إحياء التراث الإسلامي .

(١٤٦) المقدمة الجزولية في النحو .للجزولي . تح د / شعبان عبد الوهاب محمد . دار الغد العربي .

(١٤٧) المقرب . لابن عصفور تح / علي أحمد عبد الموجود ، علي معوض ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط / الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨ م .

(١٤٨) الملخص في ضبط قوانين العربية ٠ لابن أبي الربيع ٠ تح د / علي بن سلطان الحكمي ــ ط / الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م٠

(١٤٩) الممتع في التصريف ــ لابن عصفور تح د / فخر الدين قباوة ــ ط / الأولى ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م ، الرابعة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ، بيروت ، لبنان

(١٥٠) المنصف لكتاب التصريف ــ لابن جني تح / إبراهيم مصطفى وآخرين ، دار إحياء التراث ــ ط / الأولى ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م ٠

(١٥١) نتائج الفكر في النحو ٠ للسهيلي ٠ تح د / محمد إبراهيم البنا ــ دار الرياض للنشر والتوزيع ٠

(١٥٢) النشر في القراءات العشر ٠ لابن الجزري ــ تصحيح / علي محمد الضباع ــ مط مصطفى محمد ــ القاهرة ٠

(١٥٣) نظم الفرائد وحصر الشرائد ٠ للمهلبي ٠ تح د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مط / المدني ــ ط / الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ٠

(١٥٤) نفح الطيب للمقري ٠ تح د / إحسان عباس ٠ دار صادر ــ بيروت ــ ١٩٦٨ م

(١٥٥) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٠ لأبي حيان ٠ تح د / عبد الحسين الفتلي ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ط / الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ٠

(١٥٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ــ تح / زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ــ الكويت ــ ط / الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ٠

(١٥٧) نهج البلاغة للأستاذ / محمد عبده ــ تح / محمد عاشور وآخرين ــ ط / دار الشعب ٠

(١٥٨) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٠ للسيوطي ٠ نشر مكتبة الكليات الأزهرية ــ القاهرة ٠ ط / الأولى ١٣٢٧ هـ ٠

(١٥٩) الوافي بالوفيات للصفدي ــ دار صادر ــ بيروت ــ ١٣٨٩هـ /١٩٧٠م ٠